

زخني عليها

جوزف لاجوجي

هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكسي بطرس

# المذاهب الاقتصادية

ترجمة  
الدكتور ممدوح حقي

مكتبات عودات  
بيروت - لبنان

اهداءات ٢٠٠٣

اسرة ا.د/عزى خكي

القاهرة

المذاهب الاقتصادية



جوزف لاجوجي

# المذاهب الاقتصادية

مترجمة  
الدكتور مدوح حقيقي

منشورات عويدات  
بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار  
منشورات عويدات  
بيروت - باريس  
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية  
Presses Universitaires de France

الطبعة الثانية ١٩٨٤

## مَدْخَل

١ - تاريخ النظريات والمذاهب او النظم الاقتصادية . - يشبه تطور الفكر الاقتصادي ، الاقتصاد السياسي تمام الشبه ، وللباحث ان يتناوله من احدى وجهات نظر ثلاث :

أ - إما على صعيد التحليل النظري ، فيدرس المؤلفين الذين بذلوا جهوداً خاصة لإلقاء النور على ميكانيكية النشاط الاقتصادي ، وشرح الأحداث الاقتصادية ، وبيان ما بينها من علاقات ، وربط الأسباب بالنتائج ، وتوضيح مفاهيم المعرفة الاقتصادية ، وعرضها على حقيقتها ...

ب - او من وجهة النظر المذهبية ، فيتتبع تسلسل التيارات الفكرية ويلاحظها على آثارها ، ثم لا يقف عند هذا الحد ، بل يشرحها شرحاً يقيّمها في تفاعلاتها ضمن بعض المعتقدات الدينية . فيؤيد - على ضوء هذه الأحكام - بعض المقاييس ويرفض سواها .

ج - او على الصعيد المدرسي ، فيدرس تطبيق مختلف السياسات الاقتصادية على التتابع ، وتوضيحها ضمن الأحداث وضمن البرامج ، وتأيد بعض التشريعات لها ، وما انبثق عنها من نتائج ، بالملاحظة والتفكير والمقارنة .

على انه يستحيل تفكيك هذه النقاط الثلاث بعضها عن بعض وبحث كل واحدة منها على حدة، لأنها ذاتية بعضها في بعض ذواتاً عميقاً، يجعل أفرادها بالبحث صعباً دقيقاً ... والاقتصاد علم كسائر العلوم ، لا يحزأً تجزئة كيفية ، لكن تمكن مواجهته من زوايا مختلفة ، ورسم صور متباينة له ، غير انها عند التحقيق ، متكاملة لا متفارقة .

بهذا التحفظ وضعنا كتابنا هذا ، ركزنا البحث فيه تركيزاً دقيقاً حول الظواهر المذهبية لتيارات الفكر الاقتصادية الكبرى . وهذه الظواهر هي : تاريخ النظريات ، وتاريخ النظم الاقتصادية . فالنظريات هي الأساس الضروري الذي تقوم عليه النظم ، لتصبح امتداداً طبيعياً لها .

٢ - تاريخ المذاهب وتاريخ الأحداث الاقتصادية . - لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ الأحداث فصلاً تاماً ، لأن كل واحد منها يؤثر في الآخر ويتأثر به . فالأحداث تغير الفكر بالمادة اللازمة لوضع أساس المذهب ، ثم تصبح هي نفسها إطاراً له . ولا وجود لفكر اقتصادي جدير بهذه التسمية ، منعزل تمام الانعزال عن تطور الفعالية الاقتصادية ، لأنها هي التي توجّهه وتقوده وتحمله الى نتائجه . وكذلك يعمل الفكر في الأحداث ، فقد فعلت التيارات الفكرية الجبارة ، المتفجرة من عباقرة الرجال ، في تكييف المجتمعات وتطورها ، كفعل أرسطو وسن توماس وآدم سميث وكارل ماركس فقد أثروا في التاريخ الاقتصادي العالمي تأثيراً بالغ العمق شبيهاً بالأثر الذي أحدثه اختراع الطاحونة الهوائية او المكنية البخارية في وقتها . وماركس منهم بصورة خاصة ، واضع أسس المادية التاريخية ، ومفسر التطور الاجتماعي وتبدل العادات والتقاليد على ضوء الإنتاج ؛ أصبح المثال الممتاز للرجل المبكر الذي لعب دوره كاملاً في تطور العالم السياسي والاجتماعي . وإن برهنت بعض الأحداث على أخطاء في نظريته ، وأن بعض آرائه لم تتحقق عند التطبيق كما كان قد رُسم لها . حتى ان الثورة الروسية نفسها تنبّهت الى ذلك فعدّلت



في التعاونيات السوفياتية تعديلاً وضعها ضمن شروط اختلفت عما كان قد  
تنبأ به .

ولم تبلغ الماركسية من التأثير الهائل في الجماهير ، بمقدار ما بلغت في النخبة  
الفكرية . وأوضحت - ضمن تطورها الغريب هذا - ديناً جديداً ، او فكرة  
طاغية ، تمارس - بهذا المعنى - ضغطاً واضحاً على التطور الإنساني . حتى ان  
مفهوم هينل المثالي للتاريخ في أعلى مراحل ، ومفهوم البطولة المحبب الى قلب  
كارليل ، ليجدان في شخص مناقسها الرئيسي هذا ، أقوى الحجج لإثبات  
نظريتها !!

ولهذا وجدنا أنفسنا مجبرين على شرح تاريخ الفكر الاقتصادي ضمن إطار  
الأحداث التي عايشها . لأن كلا الطرفين ( الفكر والحادث ) يضيء الطريق  
للآخر ، ولا يمكن لأحدهما ان يُترجم إلا بأخيه .

٣ - تسلسل الفكر الاقتصادي . - وهذا الاسلوب يسمح بشرح الفكرة ،  
ومحمول مختلف نظريات المؤلفين ، ويبرز تداول الفكر الاقتصادي وغناه  
المترابطة ، وتبني بعض المذاهب الواقعة تحت تأثير فكر ما او المعارضة له ،  
وتسلسلها المتتابع وكيف ان ظواهرها المتباينة لا تم عن حقيقة ترابطها  
العميق ، وانها تمثل دور الفرد ودور الدولة وحقوقها المتبادلة ضمن البيئة  
الاجتماعية .

ويلاحظ أخيراً ، ان الأفكار لا تسير في تطورها على خط مستقيم ، بل  
تتشي في طريق تكاد تكون لولبية ، وتلعب في مسيرها مخططاً مقبولاً في المادة  
الاجتماعية . وأن بعض المفاهيم قد تطرح او تُنفي امام نظريات مضادة ثم  
لا تلبث حتى تُستمد على درجة ما من التجريد أعلى وأرفع ، ولا تهمل هذه  
المرّة امام المذاهب المناقصة ، بل قد تقنيها بآثار التجارب ، حتى تتعدل  
وتتلسق .

سنرى في القسم الاول من هذا الكتاب ، كيف أخذ التطور الاقتصادي

طريقه من الشيوعية الارستوقراطية لدى الفلاسفة الأقدمين، الى الفردية المتحررة لدى المؤلفين الاتباعيين ( classiques ) في القرن الثامن عشر .

وسنعرض في القسم الثاني ، كيف عادت الشيوعية في القرن التسالي بنمط جديد ، هو شيوعية المساواة ، او شيوعية مجتمع بلا طبقات ، على الأقل .

وسنشرح في القسم الثالث والأخير، كيف انتهى التطور في العصر الحديث، الى انسانية اقتصادية ، تصر على تطوير البشر تطويراً انسانياً متناسقاً ضمن الجسم الاجتماعي، وتأبى استقلال بعض الكتل الاجتماعية كتلا اخرى سواها، او استبعاد الدولة أفرادها استبعاداً طاعياً .

ونقف هنا لنختار بين اسلوبين من أساليب البحث ، أنسير في دراسة متوازنة سطحية لهذه الفترات الثلاث من تاريخ الفكر الاقتصادي ، أم نتعمق في تحليل المذاهب المعاصرة ونغن زاهما متقلقة لم تتركز بعد ، ولكنها لا تكف عن مطاحنة المذاهب القديمة المركزة المستقرة ؟

لن نطيل الوقوف طويلاً ، فقد وقع اختيارنا على الاسلوب الثاني دون الاول ، وسنخصص الموضوع الرئيسي في الكتاب، بمذاهب القرن التاسع عشر والقرن العشرين من أجل ذلك .

هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي بطرس

القسم الأول

من الشيوعية الارستوقراطية  
الى الليبرالية الفردية



# ١ | سيطرة الدولة ومبدأ التدخل

يدعي مؤلف معاصر بأن تأريخ المذاهب الاقتصادية يبدأ مع النبي موسى . أما نحن فلا نجد فكراً اقتصادياً جديراً بهذه التسمية ، قبل دولة أثينا .

## ١ - الفلاسفة القدماء

### مذهب النخبة

انه بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه التبادل الاقتصادي خلال القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فقد بقي النشاط الاقتصادي في اليونان محدوداً ، لم يظهر فيها اقتصادي واحد متخصص . وكان أرباب الفكر والفلاسفة ، يصرفون جلّ اهتمامهم للسياسة . أما الحوادث الاقتصادية ؛ فقليل ما كانت تجتذب انتباههم ، إذ لم تكن ذات أثر في حياة الدولة ولا في اجهزتها ، ولم يبذلوا أي جهد لخلق مذهب اقتصادي منظم ؛ وكل ما وضعوه ، لا يعدو نظرات جزئية حول مسائل فردية ، كان الباحثون الاجتماعيون يراجعونها - دوماً - من الزاوية الدينية .

وضع افلاطون وأرسطو أسس المدينة الفاضلة ، مبنية على نخبة متميزة موهوبة من الناس . اما الشعب ؛ فلم يحذوه جيداً بالاهتمام . يقسم العمل في هذه المدينة على اساس اجتماعي لا على اساس مهني . يقوم العمال المهنيون فيها بالأعمال الدنيا والفعالية الاقتصادية وسد الحاجات المادية ، وهم - على العموم ، وبحسب القانون - موضوعون تحت العبودية . اما الطبقة العليا ، طبقة كبار الموظفين والمدافعين عن المدينة ، كالفكرين والحكام والمحاربين ؛ فهم وحدهم الاحرار ، ولا ينبغي لاهتمامهم ان ينصرف الى اي شيء آخر سوى ممارسة هذه الحرية .

والملكية الفردية - في رأي افلاطون هذا - عديمة الجدوى ، فتمنى زوالها لكي لا ينصرف الافراد الى الاهتمام بملكيتهم الفردية عن وظيفتهم الاجتماعية . وجعل الثروة والنساء مشاعين . وطلب من مدينته ان تتكفل بأرزاق افرادها .

وبسبب هذا الرأي ، جعلوا من افلاطون جدّ الشيوعية الأعلى . على ان شيوعيته هذه ، ضيقة جداً ، يصح ان يطلق عليها اسم « الشيوعية الارستوقراطية » لأن افلاطون لا يتمّ بغير النخبة من المواطنين ، كالفكرين والمحاربين ، ويصرّ على إبراز حريتهم واستقلالهم . فلهم وحدهم هذه الشيوعية في الحياة وفي الثروة . أما طبقة العمال اليدويين ، فمحكوم عليهم باستعالة ارتقاؤهم ارتقاء عقلياً يحملهم قادرين على التفكير . ولذا فقد منحهم - لحقارتهم وهوانهم - حق الملكية الفردية !!

وبعد افلاطون ، أصبحت فكرة تدخل الدولة ، مقبولة بغير مناقشة ولا حدود . قبلها الفلاسفة فضحوا بالحقوق الفردية تضعية كلمة من أجل مصلحة الجمهور وارتضاع مستواه ولم يترددوا في سبيل ذلك من إعلان تنظيم الزواج والتوالد الطبيعي ، والتفني الجبري ... من أجل استقرار الجمهور في مستوى علوي ، مع تقديرهم الولادة والإجهاض في آن واحد .

وظهر من بين هؤلاء ، كسينوفون مؤلف يحمل اسم « الاقتصاد » اكتفى فيه بإسداء نصائح عملية في إدارة الأعمال الخاصة .

ووقع أريستوفان مؤلفه « الضفادع » على قانون من أهم قوانين الاقتصاد السياسي ، عُرف فيما بعد باسم « قانون غريشام » Gresham ، القائل بأنه : « عندما ينزل الى سوق التداول ، في بلد ما ، نوعان من النقد ، فإن العملة السيئة تطرد العملة الجيدة من السوق » .

ثم تجزأ الاهتمام الاقتصادي وتفتت وصغر الى حدّه الأدنى ، حينما خلفت المدينة اليونانية مدينة روما . وقد نفع أحياناً على ملاحظات مهمة لدى المؤلفين الذين شرحوا مسائل الزراعة ومشاكلها أمثال : كاتون القديم ، وفارون ، وكولوميل ... غير انها نصائح عملية لتطبيقها على امور خاصة . اما البحث الوحيد المهم في الفكر الاقتصادي الروماني ، فانه يترأى من خلال الحقوق والملكية التي يتمتع بها قطّان روما وحدهم ، وحرّيتهم الشخصية السرمديّة في التعاقد . وقد تبلور هذان المبدآن ( الحرية والتملك ) فيما بعد ، فأصبعا أساس النظام الرأسمالي الحرّ .

## ٢ - علماء القانون الكنسيّون في القرون الوسطى

### مذهب عدالة التعاقد

ويُنظر الباحث المتنبّع نحو عشرة قرون - بعد ما تقدّم - ليعثر بأثار مذهب اقتصادي ، ظهر بعد انحسار المدّة الإسلاميّة ، وتوقّف التداول على حكم البحر الأبيض المتوسط . فقد ولدت حياة اقتصادية جديدة ، مع ولادة المدن المستقلة ، وتطوّر المهنيين اليدويين ... بفضل الحروب الصليبية وأسواق شامباني الدولية .

ولما كانت الكنيسة هي المسيطرة في القرون الوسطى ، فقد تمثّل الفكر الاقتصادي باللاهوتيين والفلسفة ، من أبرزهم : توماس الأكويني ونيقولا

الأورسمي ( Oresme ) . ومع ان آراءه الاقتصادية جزئية ومتفرقة ، إلا انها كانت خاضعة لمبدأ واحد شائع فيما بينهم ، هو « فكرة العدالة » . قالوا : « يجب ان تسود المبادلات شروط متكافئة ، يقدم فيها كل طرف بنسبة ما يأخذ ، ويأخذ بنسبة ما يعطي » . وأهم مباحثهم هي :

أ - السعر الحقيقي . - تقضي عدالة المدن بأن تباع البضاعة بسعرها الحقيقي ، ويقدر هذا السعر ، بمقدار الجهد الذي بذله المنتج ، او بالتقدير السائد في التعامل .

ب - الأجر الحقيقي . - للعامل الحق في الحصول ، مقابل ما يقدم من عمل ، على مبلغ يساعده وأسرته على العيش الكريم . ويجب أن تكون شروط العمل انسانية . هذه الفكرة تابعة من القول القائل : إن العامل انسان ، لا مكينة ولا حيوان .

ج - شرعية الدين بفائدة . - من اهم المسائل التي شغلت المفكرين في القرون الوسطى ، قصة الفائدة وشرعيتها او عدمه . أما القانونيون الكنسيون ، فتمنحوا منها باتاً لأنها تسمح للدائن بالحصول على قيمة أكثر مما قدم . وقد أيد هذا المنع واحترمه أكثر المشرعين المدنيين . ثم تكبدت مع تطور الفعالية الاقتصادية رؤوس اموال كبيرة ، فتمت بتدرج بطيء ، فاضطر رجال الدين انفسهم الى الانقياس في مناقشات ، انتهت بهم الى تقرير شرعية الفائدة ، واعتدوا لذلك بأسباب ، أهمها : ضياع المال ، وعدم الربح ، وغاطرة الدائن بماله .

د - الملكية الشخصية . - الملكية الشخصية شرعية ، لكن شرعيتها ليست على وجه الاطلاق . قالوا : ان الثروة التي على هذه الارض ، ما خلقت إلا لخدمة الجنس البشري بجموعه ، ولم تمنح على وجه التخصيص لشخص بذاته دون سواه . ولما لم يكن للبشرية من داعر منطقي ، تمارس



بموجبه حقها على الاشياء جميعاً بملكيتها ، سواء بطريقة التملك على الشيوع ، او على التفرد . وُخِلِّقَتْ ظروف ساعدت على تفضيل التملك الشخصي ، ووجدته اكثر ملائمة للعمل . غير ان هذا التملك لا يحمل طابع الانانية . فالتملك لا يتمتع بحقوقه وحدها ، بل عليه - مقابل ذلك - واجبات .

٥ - تدخل الدولة . - تدخل الدولة أمر طبيعي . ولا يظهر إلا في مناسبات معينة . غير انه - على التأكيد - لا يحمل من الفرد البشري مخلوقاً ادنى من الدولة ، حين تحدد السلطات العامة الأسعار مثلاً ، او تمنع الربا ، فهي تنظم المجتمع بحيث تضع كل شخص في مكانه المناسب ، ضمن إطار من الحقوق والواجبات المتقابلة .

### ٣ - مركاتيليو ( Les Mercantilistes ) عصر النهضة

#### الحماية والتنظيم

تجلت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، انقلابات عميقة ، ما زالت حتى طبعت العصر الحاضر بطابعها الخاص .

فعلى الصعيد المادي ؛ لوحظ ان الاكتشافات البحرية الكبرى ؛ أثرت تأثيراً بالغاً في توسعة الآفاق التجارية ، فتدفقت الى الأسواق سيول من المنتجات الأجنبية حوّلت مركز الثقل الاقتصادي العالمي وزحزحته عن مكانه . وأنتجت قطوراً هائلاً في الثروات ، وخلقت طبقات اجتماعية جديدة وأيقظت عقلية المخامرة والربح ، وحلّ محلّ العالم الزراعي والمهني الضيق عالم تجاري وصناعي فسيح الآفاق ، فاجتاز حب الكسب ابواب البحر المتوسط ، ليقدّ ابواب الأطلنطي ، وتدفقت كميات وافرة من المعدنين الثمينين على اسبانيا ، جاءت من المكسيك وبيرو ، فخلعت فيها ثروة عظيمة مددشة . لكن ظهر على أثرها ترفع صاعق في الأسعار ، طغى على القارة الأوروبية جميعها .

وعلى الصعيد الفكري ؛ ظهرت تطورات اخلاقية وقبالات سياسية عميقة جداً ، فقد قامت على انقراض الإقطاعية المفككة دول كبرى مركزة قوية وفارت مسع النهضة والتجدد توجهات فكرية ، وضعت الاقتصاد موضعاً بعيداً عن الاخلاق ، فأهملت - قاعدة « الربح المعتدل » رويداً رويداً وهي القاعدة التي سادت خلال القرون الوسطى . وظهر الفكر الاقتصادي - لأول مرة - متجرداً مستقلاً عن المفاهيم الدينية .

ونجم عن كل ذلك مذاهب مركنتيلية سادت اوروبا منذ اواسط القرن الخامس عشر ، حتى اواسط القرن الثامن عشر ، قامت كلها على مبدأ واحد هو : « وجوب بذل قصارى الجهد لتقوية الشعب وإغنائه . ولا يكون ذلك إلا بامتلاكه اكبر كمية من المعادن الثمينة » . ومهما اختلف عرض المذهب بين وطن وآخر ، ومهما تباينت مظاهره ، فقد تشابهت جميعاً في تفاليتها بوطنيتها ، وتمسكها بحق تدخل الدولة في الاقتصاد .

فالمركانتيلية الاسبانية ؛ او التوازنية - هي الشكل الرئيسي الأول للمذهب - نجمت عن السيل الدافق من المعادن الثمينة عليها ، فقررت السلطة ان تحتفظ بالذهب والفضة قائماً في البلاد ، وأن تجتذب كميات اخرى ما امكنها ذلك . وحرمت تصدير المعدين الثمينين ، وشجعت على استيرادهما بنظام قوازن العقود . وذلك بإجبار التجار الاسبانيين المصدرين على استعادة أثمان بضائعهم نقداً ، وإجبار التجار المستوردين على دفع أثمان بضائعهم منتجات اسبانية .

والمركانتيلية الفرنسية ؛ وتسمى المركنتيلية الصناعية كذلك ، طبقت المذهب بطريق غير مباشرة ، مرّته عبر القناة الصناعية ، فتكدّس المعدن الثمين لديها تكدّساً . وذلك انها شجعت الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الأجنبية . ولما كان ثمن البضاعة يدفع بالذهب ؛ فقد استجلبته هذه الطريقة من الخارج وزاد تكدّساً في البلاد .

دعا الى هذا المذهب : لافاس ، ومونت كريتيان ، وجان بودان الذي اشتهر بمناقشاته آراء موليستروا ( Molestroit ) ضابط بيت المال المكلف بالتحقيق في أسباب ارتفاع الأسعار . اعتقد موليستروا ( Molestroit ) ان الارتفاع وهمي لا حقيقي . وأن سببه سهولة تبدل العملة . أما بودان ( Bodin ) فقال : ان الارتفاع حقيقي ، وإن سببه تدفق المعادن الثمينة من امريكا . ووضع لذلك مبدأ النظرية الكمية للنقد ، القائلة : ان مستوى الأسعار ، تابع - حتماً - ل كمية العملة المتداولة في السوق . وجاء كولبير ( Colbert ) ، فأتم صياغة المركاتيلية الفرنسية في شكلها النهائي ، بما كتبه في رسائله ، وما نشره في مذكراته ، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الذي ارتبط اسمه به ارتباطاً وثيقاً . شرح أثره على الصيدين الداخلي والخارجي . فقال :

على الصعيد الداخلي ؛ اذا منحت الدولة الصناعات ، مساعدات نقدية على التصدير ، خلقت صناعات جديدة تصرف اهتمامها الى انتاج ما يخصّص للتجارة الخارجية ، كمواد الترف والنسيج والفلواذ . وبضرها فريضة عامة على الأسعار والمرتبات ، وتشدّها في الرقابة على نوعية الإنتاج ، يتمّ برافمها تلقائياً في التدخل مجرى الاقتصاد .

وعلى الصعيد الخارجي ؛ اقترح عام ١٦٦٧ وضع تعرفه جمركية قاسية على المستوردات لحماية المنتجات الداخلية ، وسنّ قوانين قامعة ضد المصنوعات الاجنبية التي تنافس البضائع الوطنية . لكنه سمح للواد الاولى الاجنبية بحرية الدخول لتساعد على تموين الصناعة الفرنسية بها . وشجّع على تصدير البضائع الفرنسية الى الخارج بمحوّات تمنح لأصحاب بواخر الشحن ، ولشركات التجارية المصدّرة ، غير انه وقف من تصدير الحبوب موقف المانع ، خشية الوقوع في المجاعات ، ولكي تدفع الاجور منخفضة ، فلا تمرّض وضع فرنسا للمخاطرة في التنافس التجاري الدولي .

المركانتيلية البريطانية . - وتسمى المركانتيلية التجارية كذلك . وضع أسسها مون ، وتشيد ، وبيتي ، ووجهوها نحو التطور التجاري والبحرية . ولقد بذلت بريطانيا جهوداً جبارة لإقامة توازن خارجي إيجابي للبلاد ، يكون فيه سداد القيمة بالذهب او بالفضة . ولم تهتم الدولة بشؤون الاستيراد والتصدير وحدهما ، بل بجميع النظم المطبقة في العلاقات الخارجية ، وصرفت عنايتها لتطوير الاسطول التجاري تطويراً يستطيع معه تأدية خدمات النقل البحري مدفوعة الأجر بأحد المعدنين الذهب او الفضة ، من أجل توازن الحساب مع البلاد الاجنبية .

وقد وضعت هذه المبادئ قيد التطبيق القانوني ، اول ما وضعت ؛ زمن كرمويل ، في صك البحرية عام ١٦٥١ ، حفظت فيه للبحرية البريطانية حق حصر النقل من بريطانيا الى سائر القارات عدا اوروبا . وحرّم على المراكب الاجنبية حمل بضائع الى بريطانيا العظمى ، اذا لم تكن من منتجات بلدها الاصيل . ويمكن ان نعدّ في ضمن هذا التيار المركنتيلي : اصحاب الفرقة من الالمان الذين دافعوا عن مذهب صناعي ذي حماية يسمح بتدخل الدولة . كما نعدّ المصرفي الاسكتلندي المسكين جون لو ( Law ) ، وهو اول من قام بالتجربة الفرنسية في الاوراق المصرفية .

هذا الكتاب  
معدّ له الأستاذ زكي كسرو  
والمحرّر زكي كسرو

## المذهب الحر « الليبرالية »

### ١ — الليبرالية الزراعية

#### الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر

جرّت تجربة المبادئ الميركانتيلية خلال ثلاثة قرون ، الى نتائج ارتكاسية إيديولوجية هائلة جداً ، على الصعيدين الاقتصادي والفكري .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، تقلّص النشاط الزراعي ، ووقع ضحية متعمدة لحساب الصناعة . ثم عرقل سوء تطبيق النظم سير التجارة والصناعة معاً . وجرّ انخفاض سعر المنتجات الزراعية ، الى تضاعف عدد الاراضي المهملة غير المزروعة ، وعرقلت هجرة العمال الزراعيين نحو المدن .. والجوارك الداخلية ؛ تداول الحبوب بين الولايات في داخل الدولة .. وأصبحت الأنظمة الموضوعة على الصناعة ، وتحديد الأسعار ، وتقييد الأجور التي فرضتها طوائف الصناعيين ؛ أصبحت كلها سمجة خانقة تعرّض التطور الصناعي للخطر .

وعلى الصعيد الفكري ، برزت ميول نحو التحرر تحددت مفاهيمه بسرعة ، بفضل ما نشره الجمعيون عن فكرة الحرية ، وتدفق الايمان فيها بكل ما في العقل من قوة ، وما في القلب من طيب ، وما في الانسانية من غريزة . وحاول فلاسفة الحقوق الطبيعية ، تفسير حياة المجتمعات ، على ضوء المبادئ العامة المنبثقة عن الطبيعة الانسانية الصافية ، والبرهنة على أنها ثابتة راسخة في كل زمان وفي كل مكان . ورأى مونتسكيو وكوندورسه معاً إمكان تحديد مجتمع متطابق تمام المطابقة مع القوانين الطبيعية ، وبرهنا على أن القوانين الاجتماعية ، بمنهاها العلمي ، تنطبق عليها أيما انطباق .

اقتبس الفيزيوقراطيون هذه الآراء ، فطبقوها على الحوادث الاقتصادية ، وكان زعيمهم رجلاً طبيباً اسمه فرنسوا كسني ( Quesnay ) ، شرح مذهبه بمقالات أهمها : الزرع ، ويدور الملعلة ، واللوح الاقتصادي ، ونشرها عام ١٧٥٨ ، فتحلّق حولَه المركز ميرابو ( وهو ابو خطيب الثورة الفرنسية المشهور الذي يحمل اللقب ذاته ) ، ودوبون دو نيمور ، وغورني ، ولو ميرسيه دو لا ريفير ، ولا تروسنه ، والقسيس بودو . وكان اكثر الفيزيوقراطيين نبوغاً تورغو ، فطبّق المبادئ المذهبية على السياسة الاقتصادية ، وتزعم المذهب الفيزيوقراطي كما تزعم كولبير قبله المراكنتيلية الفرنسية .

#### ١ - نظرية اقتصادية علمية

القوانين الطبيعية . - كان هؤلاء المؤلفون من اوائل من وضع مفهوماً واضحاً للعلوم الاجتماعية والقوانين الاقتصادية . وبينوا ان المجتمعات تتطور تطوراً يوازي خطأ اصيلاً عاماً هو « النظام الطبيعي » ، وإن اختلف مفهوم هذا النظام عندهم ، عن مفهوم « الحياة الطبيعية » لدى روسو ( Rousseau ) . انهم يؤمنون بأنه نظام وضعه الله لسعادة البشر ، فما عليهم إلا أن يدرسوه ويتفهموه ويتطابقوا معه . نعم ، إن لكل فرد شأنًا خاصاً

يفنيه ويسمى الى تحقيقه ، لكن لا يفسر اهتمامه هذا بأنه خاص به وحده ، بل هو في سعيه لشأنه الخاص يتطابق مع الاهتمام العام تلقائياً . ويكفي ان يترك الناس احراراً ليسعى جميع البشر تلقائياً نحو هذا النظام التنااسقي ، نظام العناية الربانية .

توازن الثروة . - الفيزيوقراطيون ، هم اول من نظر الى الخط الذي تسير عليه الثروة نظرة شاملة ، وانتبهوا الى انها - في الوقت الذي تنمو فيه وتكامل ، تراجع متناقصة كذلك ، بسبب انطلاق الانتاج الصافي ضمن الدائرة الاقتصادية .

الانتاج الصافي الفيزيوقراطي . - يشبه مفهوم « الانتاج الصافي الفيزيوقراطي » في جملة المفهوم المعاصر « للدخل القومي » . فهو يفرق ما بين الثروة المتحصلة بأعمال الانتاج ، والثروة المستهلكة لتحصيل هذا الانتاج . فتصبح الزراعة - على رأي هؤلاء المؤلفين - هي وحدها التي تعطى محصولاً صافياً . انها الباب الوحيد الذي تفيض فيه « الثروة الناتجة » ، على « الثروة المستهلكة » ، وتعاون فيه القوى الطبيعية مع الانسان في الانتاج .

الدائرة الاقتصادية . - هي الحلقة التي يدور فيها الانتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الانسان ، يموئى ويرمّم . والفكرة الرئيسية في ذلك ، هي تصنيف المجتمع في ثلاث فئات :

اولاها : الفئة المنتجة ، وهي فئة الفلاحين .

الثانية : الفئة العقيمة ، وهي التجار والصناعيون .

الثالثة : فئة المتنفعين المستغلين ، وهم ملائكو الارض .

وترى هذه النظرية ، ان الفئة الاولى هي وحدها الفئة المنتجة انتاجاً صافياً ، وأن منبع الثروة الوحيد كامن فيها ، وأنها منطلق حركة الدائرة الاقتصادية التي توزع الثروة في المجتمع .

## ٢ - سياسة اقتصادية زراعية

تتعلق السياسة الاقتصادية الزراعية الحرّة تلقائياً من المبادئ التالية :

١ - يجب على النظم القائمة ان تشجع الزراعة ، لأنها الوحيدة التي تقدم انتاجاً صافياً . وقد كانت - فعلاً - موضع الاهتمام العظيم خلال القرن الثامن عشر ، فقد برز الاتجاه نحو خدمة الارض بروزاً واضحاً ، وسجلت الزراعة الواسعة نجاحاً عظيماً ، بفضل العناية بالتسميد ودقة استخدام الآلات .

٢ - ان وجود نظام 'حرّ' ضروري جداً ، لإمكان بيع الحاصلات الزراعية بسعر جيد . و « السعر الجيد » لدى الفيزيوقراطيين ، لا يشبه « السعر الحقيقي » لدى القانونيين . انه سعرٌ عاليٌ جدير بأن يتفوّق على سعر الإنتاج الصافي ، بقدره نموُّج التنافس الحر على الصعيدين الدولي والوطني معاً .

٣ - ان منع تصدير الحبوب ، يسبّب تراكبها في السوق وفيضانها وانخفاض قيمتها . واذا سمح بتصديرها ، فإنها تمتلئ السوق الداخلية من القيد ، وتسمح بارتفاع الثمن .

ولقد سجلت هذه السياسة - بفضل تورغو - سلسلة من الانتصارات المتوالية .

فقد أعلن والي ليوموزان رفع الجمارك الداخلية عن الحبوب ، وسمح بحرية التداول . ووسط مفتش المالية العام سنة ١٧٧٤ مدأ حرية تداول الحبوب فشمّل أراضي الدولة جميعها ، وسمح بالتصدير بعد ذلك . ونشر مبدأ حرية التجارة والصناعة ، وألغى المنظمات المهنية عام ١٧٧٦ . وتفجّرت الثورة الفرنسية من بعد ، فانتصرت حرية التجارة والعمل انتصاراً حاسماً نهائياً .



## ٢ - حرية الصناعة.

### الملهب الاتباعي من أواخر القرن الثامن عشر الى أواخر القرن التاسع عشر

انبثقت عن الأسس التي وضعها الفيزيوقراطيون ، نظرية اقتصادية متكاملة متلاحمة ، كان روادها الأوائل من الانكليز والفرنسيين ، أواخر القرن الثامن عشر . حملت اسم « المدرسة الاتباعية » وهي نوع من نظام كامل واضح نهائي ، ينتهي - على الصعيد المذهبي - الى حرية مطلقة عامة يفسر مفهومها ضمن ثورتين ، إحداها تقنية صناعية ، والثانية حقوقية .

فالثورة الصناعية في انكلترا ، فتحت الطريق على صناعة قادرة ضخمة ازدهرت بفضل المخترعات وتوسّع استخدام الآلة توسعاً عظيماً ، حتى حلت محل العمل اليدوي في جميع المجالات . فقد اخترع المكوك الطائر ، وتطورت صناعة الغزل والنسيج ، واستخدم الفحم الحجري في التعدين ، واكتشفت قوة البخار ، فاستفيد منها في تحريك القوى الآلية ، وكان اكتشاف البخار المنحة الكبرى التي وهبت الصناعة قوة إنتاجها الهائلة حتى اليوم .

وفي ميدان الحقوق ، رستخت الثورة الفرنسية مبدأي الحرية والفردية في وقت واحد حتى في البلاد التي لا يبدو عليها انها قابلة لمبادئ الثورة السياسية . فالحرية الشخصية ، وحرية التعاقد ، وحقوق الانسان والمواطن . طبعت آثارها على الصفحة الاقتصادية ، فارتسمت صورتها على حرية التجارة والعمل . وليست فلسفة الحرية التي أشاعها دافيد هيوم ، إلا صدى لهذا الإنجاز . وهو الممدود نصير « مذهب التنافس » الذي يحض على المبارزة ما بين البلاد ، كالتراحم ما بين الأشخاص وقد أثر تأثيراً عميقاً في آدم سميث مؤسس المدرسة الاتباعية ، ثم على تلاميذه وأتباعه من بعد .

## ١ - آدم سميث

كان استاذاً في جامعة غلاسكو . نشر عام ١٧٧٦ موضوعاً حول « الطبيعة وأسباب ثروة الشعوب » ، فأصبح من بعده إنجيل المدرسة الاتباعية .

ولنظريته الاقتصادية هذه ، عمق سيكولوجي ، يفسر « بالرغبة الشخصية » التي اعتبرها محرك الفعالية الاقتصادية . قال : ان مبدأ « اللذة » هو الذي يدفع الانسان الى « التحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن » . وعلى هذا الأساس شرح كيف ان الحاجات الانسانية يمكن ان تتحقق :

٦) بواسطة تقسيم العمل والتخصص ، فينمو الإنتاج الشخصي نمواً عظيماً .

٧) ثم بواسطة « ميكانيكية السعر » التي توفق ما بين العرض والطلب . فزيادة إنتاج البضاعة ، يهبط سعرها . ويلاحظ المنتجون تناقص مبيعاتهم بذلك ، فيعدّلون من إنتاجهم ليرتفع السعر ، وإذا « بالتوازن » قد تحقق ويتراجع « الإنتاج الكافي » ، يرتفع الأسعار الذي يدفع المنتجين الى زيادة إنتاجهم حتى الحد الضروري للتوازن المطلوب .

من هذه الملاحظات النظرية ، نجم مذهب الليبرالية . فلكي تستطيع ميكانيكية التوازن ان تتحرك ، لا بد من ترك الناس احراراً يعملون كما يشاءون ، ويتنقلون من فرع الى آخر بملء رغبتهم ، يقودهم بارومتر الاسعار .

وترثى الفعاليات الشخصية بحرية ، يحقق المصلحة العامة عفويًا . وعلى الدولة ان تبتعد عن اي تدخل في الأمور الاقتصادية ، وأن تترك المنتجات تسيل ما بين البلاد بكل حرية ، فيكسب تقسيم العمل بذلك كسباً رائعاً ، ويحقق التخصص تقدماً عسوساً .

## ٢ - الاحرار البريطانيون المتشائمون

لم يؤمن مالتوس ولا ريكاردو ، بما آمن به آدم سميث والفيزيوقراطيون ، من وجود نظام عفوي ، منحه العناية الربانية الرحمة . ولا قبلا لعبة الحرية الفردية ، بل رأيا - ضد ذلك - تناقضات مزعجة في كل الجهات ، مترجة الى قوانين اقتصادية . ولما كان من العسير دفع هذه القوانين ، فلا مانع اذن من البكاء عليها وتركها في مسيرتها تمشي كما تشاء .

يعرض مالتوس - وهو قسيس بروتستانتي - ، في هذا المعنى نظريته المشهورة في تزايد عدد البشر. ويقع تشاؤمه فيها على الاساس التالي :

يتزايد البشر تزايداً عديداً متسارعاً يسبق تزايد الاقوات الكافية لإطعامهم . فهم يتزايدون على سلسة هندسية (٢،٤،٨،١٦،٣٢،٦٤ ... ) بينما تتزايد الاقوات على تسلسل حسابي (٢،٥،١٠،١٥،٢٠،٢٥ ...) ينتج عن ذلك - حتماً - تقلقل ، وعدم اتزان ما بين الحادئين ، او بعبارة اوضح : إن البشرية سائرة نحو مجاعة . ولا يمكن للتوازن ان يعتدل ويستقر إلا ضمن سلطتين من الوسائل .

الاولى منها قائمة ، تحدث عفويا ، عندما يتجاوز تعداد البشر حدود  
امكانية الأرض في انتاج اقواتهم ، فقد تسود الجماعات وتنتشر الأوبئة  
وتثور الحروب ، وتجرف قسما من البشر .. فيعود التوازن بالباقيين الى  
استقراره الطبيعي .

لكن الأجدى على البشرية والأوفق لها ، ان تستخدم وسائل تلقائية مانعة ، وقوامع منطقية عوضاً عن القوامع الطبيعية القاسية .. ويكون ذلك بتحديد النسل ارادياً . يحدد فيه كل امرئ نسله بعدد من الأولاد ، يكون متأكداً من قدرته على إعالتهم .. فيتأخر سن الزواج ، وتستخدم موانع الحمل ... وهي السلسلة الثانية من الوسائل المعدلة للتوازن .

وتتوضح ليبرالية مالتوس بقوله : « إن يؤس البشرية وفقرها ، الذين فقطما في البشر ، لم يكونا إلا نتيجة لعدم التوازن ما بين منابع الثروة وتمداد البشر . وإنه لأمر مرعب حقاً ما نحن قادمون عليه ويستحيل تجنبه ، وتجزر السلطات العامة عن مقاومته . »

قاوم مالتوس تدخل الدولة في الامور الاقتصادية ، ووجد أن بعض النظم الخيرة التي تقدم المساعدات للمحتاجين - كقانون الفقر<sup>(١)</sup> في انكلترا مثلاً - تشجع الافراد على التوالد ، ولا تكبحهم . وهم عاجزون عن انتاج سيلة قمع واحدة ، زيادة عما هو ممكن وجوده . فعلى الشعب - إذأ - ان يعتبر نفسه المسؤول الرئيسي الاول عما هو واقع فيه من بؤس وشقاء .

واستطاع ريكاردو - بقدرة تجريدية ممتازة - عرض عدة نظريات ، مستخلصة من رأي آدم سميث ، كـ « نظرية » قيمة العمل : ( إن قيمة الأرزاق ، تحدّد بمقدار ما يصرف لإنتاجها ) .

ونظرية « الأجور الطبيعية » ( يتحدد الأجر بأقل ما يمكن من ضرورة ، تسمح للعامل وأسرته بالعيش ) .

ونظرية « الأسعار المتقابلة » ( إن لكل بلد اهتماماً معيناً . للتخصص بنوع من الإنتاج ، يلائمها أكثر من سواه ) .

ونقف هنا قليلاً ، لنحدد الصفات الخاصة في نظريته التي غلبت شهرتها كل ما عداها مما عرضه من نظريات وآراء ، وهي نظرية « ربيع الأرض المتفاوت » والمفهوم من كلمة « ربيع » : الأجر الذي يدفعه الفلاح مستأجر الأرض ، للملاك .

التشاؤم . - ان تزايد البشر ، يزيد من حاجة الناس الى المنتجات

---

١ - هي منح تعطى للفقراء والماعولين عن العمل ، تدفعها الحكومة لهم لكي لا يموتوا جوعاً .

الزراعية للقوت كالقمح مثلاً . وما دامت الأراضي الخصبة في البلاد محدودة المساحة ، لا يكفيهم انتاجها وحدها ، فان الناس سيندفعون حتماً الى استخدام الأراضي الأقل خصوبة منها ، ويستحثونها بالتسميد المتوالي ، وببذل جهد اعظم ، لتنتج الكمية نفسها التي تمنعها الأراضي الخصبة ، لكن انتاجها يكلف جهداً اكثر ومالاً اوفر ، فيأتي سعره في السوق اكثر ارتفاعاً من سعر نتاج الأراضي الأولى ، وينجم عن ذلك ارتفاع عام في سعر القمح .

ان تحديد الأسعار الذي دعا اليه ميث ، قد ينطبق على نوع واحد من المنتجات ، في مكان وزمان معينين ، بحيث لا يرى في السوق إلا سعر واحد فقط يقره التوازن ما بين العرض والطلب ؛ وهذا السعر ، يرتبط بالثمن الأعلى لهذا الإنتاج ، فهو يعطي ملاكي الارض الخصبة - في مثالنا المتقدم - فرصة الاحتفاظ بالنفقة نفسها ، والحصول في البيع على سعر أعلى . مما يتيح لهم الثراء الهين على حساب تزايد عدد السكان ، وبدون ان يبذلوا اي جهد . وارتفاع أسعار الأقوات الى هذا الحد العالي مضر بالمجاهير مسيء لمصلحتها .

الليبرالية . - هذا الوضع المزعج ، لا تستطيع الحكومة ان تصلحه او تعدله ، وليس هناك إلا وسيلة واحدة لحاربة هذا النوع من الدخل ، هي السماح بحرية استيراد القمح الى بريطانيا من الخارج ، وبخاصة من البلاد البدائية ، ذات السعر المنخفض في الإنتاج .

بهذه الطريقة الليبرالية ، تعالج الآلام التي تعانيها الانسانية . ان كل شيء يسير الى سيئ ، ولا محيص من ترك الامور تسير ، وليعمل كل في طريقه حراً ، لأن تدخل السلطات لا يؤدي الى تضخم هذا الألم .

### ٣ - الليبراليون الفرنسيون المتفائلون

يبدو لنا ان ممثلي المدرسة الاتباعية الفرنسيين ، اكثر منطقية من زملائهم الانكليز . فجان باتيست ساي ، وباستيا ، هما ايضا من المذهب الليبرالي ، ومن يحبّذا منع السلطات من التدخل في الامور الاقتصادية ، لكنها يعتقدان بأن كل شيء سائر نحو الأفضل في سبيل تحسّن البشرية . وان الحكام الذين يتدخلون فيزعجون هذا التناسق ، متهمون بإساءة استخدام المسؤولية .

جان باتيست ساي ( Say ) . - نشر عام ١٨٠٣ كتاباً عنوانه « رسالة في الاقتصاد السياسي » ، او « توضيح مبسّط للثروة في تشكيلها وتوزعها واستهلاكها » ، فكان كتابه هذا اول بحث في الاقتصاد السياسي ، وأصبح عنوانه وحده - خلال قرن من الزمان - صدى لجميع ما ألّف بعده وما كُتب في هذا الموضوع ، حول : « الإنتاج ، والتداول ، والإستهلاك » . واستحق جان باتيست ساي التقدير لتوضيحه آراء آدم سميث المبهمة المتعاطلة ، توضيحاً كافياً . وشرح - فوق ذلك - بعض الآراء الجديدة حول النظرية الاقتصادية ، كدور الصناعة ، والمقاولين ، وقانون التوزيع ... الخ .

عايش ساي حركة التطور الصناعية الكبرى في انكلترا ، وطبّق بنفسه نظمها في معمل الغزل الذي كان مديراً له ، في بادوكاليه ( Pas de calais ) ، وأنشأ فيه اول صفحة من صفحات الصناعة الحديثة . فقد قرّط المكننة ، وبين ان تدخل المكنات الحديثة ، قد يلفظ العمال احياناً الى البطالة ، لكنه يقدم انتاجاً اكثر جودة وأقلّ ثمناً وأعظم كمية . قد يفسح المجال لظهور ازمان موقّعة ، لكنه يقود حتماً الى استخدام هؤلاء العمال المسرحين من بعد ... وان الأزمات الاقتصادية ذات فائدة عظمى ، فهي القطب الذي تدور حوله : الفعالية الاقتصادية ، وميكانيكية الإنتاج ، وتوزيع الثروة . وهي التي تقنّن شراء الخدمات الإنتاجية او تهين تأجيرها .

كالمعمل للمال ، ورأس المال للتوفير ، والارض او مالكمها ، ودفع الأجور ، والفائدة ، والاستئجار ... الخ . تكادسها بفرض الإنتاج ، وتبيعها في السوق ، وغن البيع هذا ، هو ما يُدفع لمارضي الخدمات مقابل حصولهم على الاكتفاء الشخصي او الفائدة . فهي إذن صلة الوصل ما بين سوق الخدمات المنتجة ، وسوق الإنتاج ، توجه الاول منها نحو المنتجات التي خلقت لها الظروف فرصة تظهر فيها ضمن رغبة المستهلكين .

ولا يخفى على هذه الفعالية ان تقتضي الى اختناق عام للسوق ، لأن المنتجات متبادلة بالمنتجات ، ويبقى النقد وسيطاً مقبولاً في التوزيع فقط . فنتاج صناعة ما ، يخلق الإمكانيات لشراء سواها بها . فكلما ازداد تنوع انتاج البضائع ، ازدادت السيوالة جرياناً . وصعب على زيادة الإنتاج ان تخلق أزومات عامة .

نعم ، قد تحصل زيادة جزئية واختناق محدود ، اذا أمي توجيه الخدمات المنتجة ، فتطوّرت بعض المنتجات تطوراً عالياً لم تلحقها فيه سواها . غير ان التقلقل الناشئ عن ذلك ، لا يكون إلا عابراً ، شريطة بقاء التبادل حراً يسمح للمقاولين ان يدركوا ما هو مطلوب ومرغوب ، بواسطة ميكانيكية الأسعار ، فيقرّرون مقدار ما سيصنعون ونوعيته ومواصفاته ... الخ .

اما باستميا ، فيعتقد بأنه اكتشف في العالم الاقتصادي تنامقاً جاهز الترتيب فسمي كتابه من اجله تسمية بيانية خاصة هي : « التناغم الاقتصادي » . ولهذا الكتاب قيمة ممتازة ، وإن كانت عقليته أقل علمية لتعلقه بتحليلات سطحية وإصراره على دعاوى عجز عن تقديم الدليل عليها . غير انه قام على جدل يثير الاهتمام ترك أثراً واضحاً في حوادث التبادل الحر بفرنسا . فقد هوي المعركة التي قادها ريتشارد كويدن في انكلترا . وتأثر بحلف مانستر الذي جاهد فوقتاً بالحصول على قرار فسخت بموجبه « قوانين

القمح ، وكانت تفرض - بهذه القوانين - ضرائب قائمة على استيراد الحبوب . وحلم باستيا ان يلعب دوراً مشابهاً في فرنسا ، فأسس عام ١٨٤٦ « جمعية حرية المبادلة » التي قامت بحركة عنيفة ضد التشريع المجري الموروث عن مبدأ كولير ، ونشر سلسلة من كتيبات جعل لها عنواناً موحداً هو « الصوفية الاقتصادية » هاجم فيها مذهب الحماية الاقتصادية بحرارة وعنف ، وأصبح منذ ذلك الحين ، نصير التبادل الحر في نظر الشعب الفرنسي .

من اشهر هذه الكتيبات « عرض حال تجار الشموع » تخيل فيه باستيا اعضاء الطائفة المختصة بهذه التجارة ، يحتجون لدى السلطات العامة على التنافس العاتي الذي فسح المجال لتاجر اجني ، فأغرق السوق الوطنية بالضياء بسعر ضئيل وثمن بخس يثير الضحك من الشفقة . هذا المنافس العنيف ؛ هو « الشمس » . فوجب على السلطات إذن ، حماية صناعة الشموع الوطنية المهددة ، بسنّ قوانين عاجلة ، تأمر بإغلاق النوافذ كلها ، والفتحات جميعها التي يدخل منها الضياء الاجني الى البيوت !

وعدد في عرض الحال هذا ؛ الفوائد الناجمة عن سن تلك القوانين . من ذلك : ان صناعة الشموع تحتاج الى مقادير كبيرة من الشحم ، فهي اذن بحاجة اكبر الى عدد متضاعف من الثيران والحنازير والماشية ، وكميات اوفر من الزيت ، تشير التطور في زراعة الحشخاش واللفت والزيتون ... وسيدهب آلاف الصيادين الى البحار القطبية ليصطادوا الحيتان العملاقة كالبالينا . وستتحرك الفعالية الاقتصادية بسبب ذلك ، حركة حيثة ، ويستفيد المنتجون منها فائدة عظيما !

لم يسعد الحظ باستيا ليرى نهاية معركته ، فقد ظفرت نظريته بالنجاح - بعد موته بمشر سنوات - على يدي نابليون الثالث حينما وقع المعاهدة التجارية مع بريطانيا ( المعاهدة الانكليزية الفرنسية ) التي هدفت الى حرية المبادلة بينها .



## ٤ - انتشار المدرسة الاتباعية

جون ستيوارت ميل ( ١٨٠٦ - ١٨٧٠ ) . - تلاقى ثيارا المدرسة الاتباعية المتباينان ، في مؤلف جون ستيوارت ميل ، الذي انزل النظرية الليبرالية في اوضح صورها وأدق اشكالها . فهو على حدّ تعريف بودان ( M. L. Baudin ) : « مقنّن الفردية » . وقد لاحظ التصالب القائم ما بين المدرسة الليبرالية والمدارس التي تلتها ، فأشار بضرورة التسامح العريض مع الافكار الاشتراكية في مادة السياسة الاقتصادية ، ووضح في نظريته مفهوم « الانسان الاقتصادي » ، وهو انسان مجرد خيالي ، يتحرك باتجاه مصلحته الخاصة ، ويعمل ضمن عالم من التنافس الكامل ، يدفعه مبدأ اللذة الى التفتيش عن اقصى الاكتفاء بأقل الجهد . وهو في تتبعه مصلحته الخاصة ، لا يتنافى مع المصلحة العامة ، بل يتطابق معها تلقائياً . فيجب ان يترك له حق ممارستها بدون اي عائق . نعم قد يؤدي هذا التنافس الى انحسار المعجزة عن السوق ، تحت وطأة القديرين الجديدين بمكائهم ، لكنه يصبح عامل نجاح وتقدم عام .. ان كل ما يحدّ من نشاط التنافس سيء . وكل ما يفسح له المجال ، جيّد في النهاية . الكتاب

وفوق ما تقدّم فان ( ميل ) هو ~~المؤلف~~ ~~الاستاذ~~ ~~الذي~~ ~~كان~~ ~~يعتبر~~ ~~المدرسة~~ ~~الاقتصادية~~ ~~التوازني~~ ، و « الاقتصاد الحركي » . ~~والذي~~ ~~هو~~ ~~المؤلف~~ ~~الذي~~ ~~كان~~ ~~يعتبر~~ ~~المدرسة~~ ~~الاقتصادية~~ ~~التوازني~~ ، و « الاقتصاد الحركي » . دراسة تطوّر هذه الاحداث . وقد أكل - بعمله هذا - النظرية الاتباعية في التبادل الدولي ، إذ كان ريكاردو قد حدّد نوع الانتاج الذي يجب ان يحمل عليه التبادل ، وهو ما تخصص به او تميز كل دولة على حدة . اما ميل ، فقد وضّح الريح الذي ينجم عن ذلك ، بنظريته في « السعر الدولي » ، فقد ربطه الى انبثاق الرغبات المتقابلة من الدولتين المهتمتين بهذا التبادل .

نظرية ميل الاقتصادية . - ونظريته - من الوجهة النظرية البحث -

اتباعية وليبرالية . فقد حل على من تقدمه من ارباب هذا المذهب حلة شعواء ، ووقف يصاول وحيداً عن فرديته ، ورفض نظرية « الطريق المسدود » ، وتشاؤم مالتوس ، وقلق ريكاردو حول التقليل الاجتماعي ومستقبل البشرية البائس المظلم . رفض ذلك رفضاً باتاً ، وآمن بإمكانية تحسين حال المجتمع البشري في المستقبل ، اذا تدخلت الدولة في شؤونه . ونادى بإلغاء المربّات عند تطور التعاونيات الانتاجية . واستبدال ريع الارض بضريبة ، لصالح التجمعات الاقتصادية . إلا ان اشهر آرائه على الإطلاق ، ما تعلق منها بالإرث .. يمتد ميل بأن الملكية الفردية وظيفة اجتماعية ، لا حق طبيعي . ولهذا فان تعديلها ممكن شرعياً بواسطة تقنين جديد .

لا خلاف بأن حق الإرث الحالي ، يستحث نشاط البشر استحثاً قوياً جداً على النشاط والعمل ، لأنه يترك لهم حق توريث ما يملكون لأولادهم ، او لمن يحبون من الوارثين سوام . ونتيجة ذلك ، ان يحصل بعض الناس على أملاك وثروة تمنحهم مركزاً مرموقاً في المجتمع ، وامتيازاً خاصاً في الحياة من دون ان يبذلوا اي جهد ، وفي ذلك قلقلة للتوازن . فكيف يمكن إعادته الى استقراره من غير ان يحذف هذا المرض النفيس ؟! هنا ، اقترح ميل ان يترك للناس الحق المطلق في وضع أملاكهم الوضع الذي يشاؤون ، ويورثونها لمن يحبون ، على شرط ان يحمد حق الإرث بقانون . مثال ذلك :

يملك شخص ثروة تقدّر بمشرة ملايين ، فبإمكانه ان يورثها لمن يشاء بشرط تجزئتها وتقسيمها تقسيماً معيناً ، لا يحصل فيه اي وارث على اكثر من الحد الأعلى المسمّن بالقانون . وبذلك يتحقق تساوي الحظوظ ، ويستطيع كل واحد منهم دخول ميدان الحياة للكفاح بسلام مساوٍ للآخرين .



وظهر في المدرسة الاتباعية بعد ميلّ عدد عديد ، لكنهم لم يكونوا اكثر من تابعين وفي الدرجة الثانية من التقييم .. لم يستطع احد منهم الارتقاء بامعه الى مستوى السابقين الاولين . تعمّق بعضهم في ناحية ما من نواحي النظرية ، وعرضوا لها شرحاً جديداً او معدلاً بعض التعديل امثال : كيرنس في انكلترا ، وفون تونن ( Von Thünen ) في المانيا وكاري في الولايات المتحدة ، وميشيل شوفاليه ، وليروا بوليو في فرنسا .

ووقف آخرون موقف المحايد لم يدلّ برأي ، فتهباً لحكومات ذلك الوقت ، فرصة تبرير موقفها المحافظ على استقرار المجتمع ، واعتبرته غير قابل للنقد . يمثل هؤلاء تمثيلاً حسناً الاستاذ شارل دونوايه ، عميد ملكية تموز ( ملكية لويس فيليب ) ومستشارها . فقد أيد الحرية المطلقة غير المحدودة بمحدود . ورفض اي تدخل منها كان شأنه حتى ولو كان في صالح الوارثين . وقال : ان العمال مسؤولون عن بؤسهم ، وإن كان هذا البؤس ضرورياً جداً ، وما على الدولة إلا ان تقوم بدور حامي الأمن ، للمحافظة على الناس الطيبين . وتقف عند حدهما فقط . وهو حدّ يعيّن به مفهوم « الحكومة الشرطية » . وعلى هذا الاساس ، شن دونوايه حرباً شعواء ضد احتكار البارود ، والبريد والتبغ ... سواء أكان احتكاراً شخصياً او حكومياً كالزراع المدرسية ومحطات تربية الدواجن الحكومية ، والجسور والطرق ، والتعليم العام .

اما موقف موليناري ( Molinari ) ، فموقف اكثر وضوحاً ودقة وجراًة ، حين لم يتردد في كتابة ما يلي : « يجب ان ينظر الى العمال - من وجهة النظر الاقتصادية البحت - كما ينظر الى المكنينة . فهم مكنات حقيقية حية ، يقدمون كمية من الجهد ، يحصلون مقابله على دخل يساعدهم على العيش ، كي يستطيعوا العمل بشكل منتظم ومستمر » !

وأصبح المذهب الليبرالي - هؤلاء المؤلفين - مذهباً طبقياً لجماعة البورجوازية المالية المتفوقة ، طوال القرن الثامن عشر . واشتدت الارتكاسات ضده من جميع الجهات .



القسم الثاني

من الفردية الليبرالية  
الى شيوعية دون طبقات



اتسم الجزء الاول من القرن التاسع عشر بانتشار الرأسمالية الصناعية ، وما نجم عنها من انقلابات اقتصادية واجتماعية . وأعان نجاح المكننة في كل شيء ( الفحم ، والتمدين ، والنسيج ، والقطر الحديدية ، والبواخر النهرية ... ) على تصنيع انكلازا وفرنسا . وتطور - في الوقت نفسه - تركيب المصانع ، فتدهورت الزراعة والحرف الصغيرة ، وظهرت مصانع كبيرة ضخمة مركزة تستخدم مئات العمال ، بل الآلاف احيانا . ومهد النجاح الظافر الذي احرزته سياسة الاقتصاد الحر ، الطريق لهذا التطور .

ففي فرنسا ، ألغيت المنظمات المهنية منذ عام ١٧٩١ ، وألغيت معها الجمارك الداخلية ما بين الولايات ، والدخولية في المدن . وأصبحت تجارة الحبوب حرة منذ ذلك الحين . وعجت آخر آثار المؤسسات المهنية ، وزالت معها نظم التمرنين المهنيين من الوجود عام ١٨١٤ - وكانت هذه النظم قد وضمت زمن حكم الملكة اليزابيت - وخول قضاء الصلح سلطة تحديد الأجور في بعض الصناعات على انها ثمن العيش . وساعد هذا المزيج المركب ، من الليبرالية والمكننة ، على انتشار رأسمالية صناعية ، أعقبها - على الصعيد الاقتصادي - تديجتان رئيسيتان ربما كانتا متعارضتين . فقد لوحظ ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً حسناً ، رافقه إزاء ساعد على سد الحاجات بيسر . ولوحظ الى جانب ذلك ظهور ازمات دورية تسببت عن

وفرة الإنتاج وطفه . وبدلاً من ان يتوازن الإنتاج مع الاستهلاك - على حد زعم الاتباعين المتقدم - ظهرت هذه الأزمات الدورية كل سبع سنوات او عشر ، يخفق بها السوق ، ويتبعها هبوط فظيع في الاسعار ، ينتهي بالتجار الى الإفلاس ، وبالمعامل الى الفلق ، وبالأعمال الكبرى الى الانهيار ، وبالمال الى البطالة والبؤس .

أما على الصعيد الاجتماعي ، فان هذه الأزمات الدورية ، لم تعمل إلا على اثارة الاحساس ، والتخوف من نتائج التصنيع الدائم المستمر . وأول ما نجم عن ذلك ، تكتل طبقتين متخالفتين متنازعتين هما : طبقة المستخدمين وهم الرأسماليون ، وطبقة المستخدمين الأجراء وهم المسفاه ( البروليتاريا ) ( Prolétaires ) . وشغلت كل طبقة منها بالنظر في مصالحها الخاصة ، وتكتلت متحفزة للدفاع عن نفسها .

هكذا أعقب التعاون المتقابل ، والسلم الاجتماعي ، اللذين سادا اوائل القرون الوسطى ، انشطار المجتمع الى طبقتين متعاديتين ، وقد غذت شروط العمل القاسية الموضوعة على الطبقة العاملة هذا العداء والتناحر بينها ، شهد بذلك تقريران لأشلي ( Ashley ) وفيليرمييه ( Villermé ) .

كان اصحاب المعامل يسمون الى أقصى الريح ، بإزالة نفقات الإنتاج الى الحد الأدنى ، يطيلون يوم العمل على العامل ، ويعطونه أقل الأجر . فاذا نفر العمال واحتجوا ، استبدلوا بهم النساء والاطفال ليقوموا بالعمل نفسه مع أجر أقل . وكانت مساكنهم حزينه مؤسفة ، وعدد الوفيات في هذه الطبقة العاملة وفيراً جداً .

لم يستطع العمال مجابهة هذه الأوضاع الحزينة فرادى ، ولم يستطيعوا المجابهة بالتكتل ، لأن اي تجمع عمالي - بعد انحلال منظمات المهنيين - كان ممنوعاً بالقانون .



وكانت الثورة الفرنسية - بإصرارها وتشديدها على تأييد الحرية - تقدم المذهب الاتباعي ، إلا ان النتائج الناجمة عن حرية الرأسمالية الصناعية ، أبرزت ارتكاسات عنيفة في التفكير المثالي ، فادعى كثير من الاقتصاديين بأن نظام الحرية الاقتصادية لم ينجح في إرضاء الرأي العام ولم يستجابه ، فقد قواقر الإنتاج وتضخم ، وظهرت في كل مكان أزمة ، وازداد عدد المبالين الماطلين .

وأعيد النظر في المذهب الاتباعي ، فأمن كثير من المفكرين بضرورة اللجوء الى الدولة لتدخل تدخلا نظامياً متكاملاً .

## الوطنية الاقتصادية

١

كان المذهب الانباعى ميالاً الى : حرية التبادل ، وحرية تداول البضائع ما بين الدول . ويؤكد على ان لكل بلد تخصصاً بنوع من الانتاج ، يبرع به ويبادله على نوع آخر من انتاج بلد غتص آخر ، بحيث يحمد كل من البلدين المتبادلين ربحه في تقسيم العمل بهذا الشكل ، وفي العمل على ايجاد اقتصاد عالمي متكامل ... لكن سرعان ما بدا للعالم أن هذه الدعوى لا يفيد منها احد بقدر ما تستفيد منها بريطانيا صاحبة الدعوة اليها . فظهر في المانيا وفي الولايات المتحدة ارتكاس عنيف ضد هذه التعاطفية الأمية الموهومة .

### ١ — مذهب الحماية في المانيا

فردريك ليست ( List )

١ - وضعية المانيا في مطلع القرن التاسع عشر . - كانت المانيا في مطلع القرن التاسع عشر متأخرة عن انكلترا وفرنسا في ميدان التصنيع تأخراً كثيراً . وبقيت مجزأة مفتتة سياسياً الى عدد من دول مستقلة ،

منفصل بعضها عن بعض بمحاجز جبركية ، لكنها - بمجموعها - كانت مفتوحة لاستقبال الانتاج الاجنبي . وحينما توقف الحصار الموضوع على اوربا - بسبب نابليون - عام ١٨١٥ أغرقت انكلترا القارة الاوروبية بإنتاج كان قد تراكم لديها خلال عدد من السنين ، عجزت معه الصناعة الالمانية الناشئة عن المقاومة ، فانهارت امامه . وعُقد في فرانكفورت عام ١٨١٩ تجمع عام للصناعيين والتجار الالمان ، بتحريض من فردريك ليست ، وهو استاذ في جامعة طوبنجن ( Tübingen ) ، واقترحوا إلغاء المعبات السياسية وإزالة المحاجز الجبركية التي تعوق السيولة الاقتصادية ، في جميع البلاد الالمانية ، وتأسس - بتحريضه كذلك - عام ١٨٢٨ اتحادان جبركيان ، طرفاهما المتعاقدان : بافيرا ( Bavière ) وورتمبرغ ( Wurtemberg ) من جهة ، وبروسيا وهيس ( Hesse ) من جهة اخرى ، وذاب هذان الاتحادان عام ١٨٣٤ بعضها في بعض ، وانضمت اليهما ساكس بعد ذلك ، ودعوه الزولفران ( Zollverein ) فكان ذلك خطوة حاسمة نحو الوحدة الاقتصادية الالمانية . ونهدت امام هذا الاتحاد مشكلة علاقاته مع الخارج ، وتحير كيف يبليها . ولجأ الى فردريك ليست ، فوجد له الحل المناسب ، في « النظام الوطني للاقتصاد السيامي » .

٢ - ملهب الاقتصاد الوطني . - اعتقد ليست ( List ) بأن الخطأ الرئيسي في المذهب الاتباعي كامن في عدم انتباهه الى ما في كلمة « الشعب » من معنى ، فمرقه بقوله : « انه مؤلف من وحدة طبيعية مادية ، لا يمكن تصورها مجردة » . لكن ليست جميع الشعوب على مستوى واحد من حيث القوى الانتاجية ، والبداهة الطبيعية ، والتقنية . ولم تقف جميعها على قدم واحدة من التطور ، ولذا ، فان اتخاذ سياسة موحدة حيالها جميعاً ، لا يتناسب وأوضاعها المتباينة .

الشعب الطبيعي . - المثل الأعلى الذي تشرئب اليه الشعوب ، وترنو

اليه كل البلاد وتمنى الوصول اليه ، هو ان تحقق في نفسها شعباً طبيعياً بسيطاً ، يتطابق مع اقتصاد مقعد . والشعب الطبيعي ، هو ما تطورت فيه الزراعة والتجارة والصناعة معاً بسرعة واحدة متناسقة متناغمة . لكن ليست جميع الشعوب على هذا المستوى الموحد ، فبعضها فقير في ركاز الارض ، وبعضها سيء الجو والمناخ ... فعلى الشعوب التي تملك من المواد المنتجة كفايتها ، ان تجاهد للوصول الى مستوى متطور متقدم .

المستويات الخمسة في سلم التطور . - علمنا التاريخ بأن الشعوب الموهوبة تمر في خمسة أدوار متتابعة ، هي :

١ - الدور المتوحش البدائي : يعيش فيه الناس على ما يلتقطونه من ثمر تربة الطبيعة جلفاً ، وعلى الصيد والغنص .

٢ - دور الرعي : يُعنى فيه البشر بتربية الماشية ، فنها يتغذى ، وعليها يعيش .

٣ - الدور الزراعي : يتميز باستغلال الانسان الارض ، والاستقرار عليها ، واستثمارها .

٤ - الدور الزراعي الصناعي : تتضاعف فيه الفعالية الزراعية بنشاط صناعي .

٥ - الدور الزراعي الصناعي التجاري : يحمل فيما يحمل من نشاط ، تبادلاً إيجابياً ما بين الزراعة والصناعة والتجارة ، ترتفع به الى مستوى « الشعب الطبيعي » .

ويتحقق هذا التطور بالتبادل الحر ، في الادوار الثلاثة الاولى . اما الانتقال من الدور الثالث الى الدور الرابع ، أي لفتح المجال امام التصنيع ، فانه لا يحصى من اللجوء الى نظام الحماية . ومق رست الصناعة الوطنية على قواعد راسخة ، تسمح بالعودة الى الحرية ، لتسهيل التمدد التجاري ، وسهولة التبادل ما بين الشعوب .

ولما كانت ألمانيا تعيش هذه الدوامة الحاسمة ، فإنها لا تستطيع تطوير صناعتها اذا لم تحمها من المنافسة الانكليزية . ولا يمكن ذلك ، إلا بنسج استيراد المنتجات الصناعية الاجنبية ، حتى ترتفع البلاد الألمانية الى مستوى التتابع مع الاقتصاد المعقد ، وعند هذا ، يمكن العودة الى التبادل الحر ، كما هي الحال في انكلترا .

## ٢ — الحماية في الولايات المتحدة

١ - كاري ( H. C. Carey ) . - رأي كاري في هذا الموضوع ، حازم جداً ، وهو من اوائل الاقتصاديين الامريكان . الذين آمنوا بمبدأ الحماية ، لكن لم يرتضه موقفاً الى حين ، بل نادى به ليكون مرمدياً ، يطبق على الزراعة كما يطبق على الصناعة ، سواء بسواء . وليس التبادل الحر - في نظره - إلا أداة استخدمها البريطانيون للتفوق . وهي سياسة تسمح لبريطانيا ان تشتري المواد الأولية وحبوب الأقوات بسعر منخفض ، وتبيع منتجاتها بسعر عالٍ جداً . وهي تعامل الولايات المتحدة - على الصعيد الاقتصادي - كما تعامل المستعمرات . ولن تحقق امريكا استقلالها إلا بالحماية والتطور حتى درجة الاقتصاد المعقد . والاقتصاد المعقد ، هو وحده الذي يسمح للمؤسسات الانسانية ان تفهم نفسها . أما التخصص الضيق ، فإنه يحد آفاق العيش على الشعب ، ويزيد من نفقات المواصلات والنقل ، ويحملها ثقل الضريبة ، ويثيرها ، ويحضر المعادن الثمينة على الفرار .

١ - باتن ( S. N. Patten ) . - أبدى باتن ملاحظاته حول البلاد المتخصصة بنوع واحد من المنتجات ، كالقطن ، او القمح ، او التبغ . فقال : « ان قوالي استخدام هذه البلاد أراضيها في إنتاج نوع واحد من الزراعة ، يفقر الارض ويستنفد قواها . ولا ينقذها من الوقوع في هذه الهوة ، إلا توجيهها نحو الاقتصاد المعقد » . وفرق باتن - بعد هذا - بين شعوب الدول

الراكدة في حالة السكون ، وشعوب الدول النشطة . وقال : « ان الولايات المتحدة ، هي المثال الممتاز للقسم الثاني » . والشعوب النشطة المتحركة ، هي التي تلك قوى اقتصادية عظيمة قابلة للتطور . أما دول القسم الاول ، فهي التي توقفت عن التطور ، وأخذ دخلها في التناقص . قد تسمح الشعوب المتحركة النشطة الى مستوى عالٍ من المعيشة ، لكنها لا تستطيع الدفاع عن اقتصادها إلا بنظام الحماية ، وإلا فإنها تقع تحت ضغط شروط حياتية قاسية تنزل بها الى مستوى ادنى من سواها .

تلك هي آراء ( ليست ) ومريديه وأتباعه . وقد ظفرت هذه الآراء بالنصر اواخر القرن التاسع عشر ، بعد ان عانت من تفوق التبادل الحر عام ١٨٦٠ ما يعانيه الخصم من الخصم ، ولولا ان انتصار التبادل الحر كان عابراً وموقتاً ، لفضى على آراء ليست ( List ) في مهدها .

## مبدأ التدخل

١ - مبدأ التدخل ، تسمية أطلقت على التيار الفكري ، الذي تفتح على مؤس الثورة الصناعية ، فما زال بها حتى رسا أساساً للتشريع الاقتصادي المعاصر وحماية العمال .

١ - مؤسس المذهب

سيسمونيدي ( Sismondi ) ١٧٧٣ - ١٨٤٢

هو مصرفي من جنيف ، اجتذبه - في مطلع شبابه - التصنيع الوليد في أوروبا ، وابتهج بتحضر الصناعة وقوتها في انكلترا ، وسرته مبادئ الثورة الفرنسية . ولجأ - مضطراً لسبب ما - الى بريطانيا ، فدرس آراء آدم سميث وتعلّق بها وأيدها في بواكير مؤلفاته . ولما عاد الى الجزيرة البريطانية مرة اخرى ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، ولاحظ البؤس العام وعدم الاستقرار والقلق المركوم بعضه فوق بعض ، تنبّه الى ان سبب النكبة الرئيسي ، هو هذه الرأسمالية المتوسعة بلا ضوابط ، فبدّل رأيه من أعماقه ، وقلبه رأساً على عقب .

١ - نقد التصنيع . - ليس الإنتاج هدفاً في ذاته ، ولا يحدّد غرضه إلا بما فيه من نفع ، وما يسدّ من الحاجات الانسانية . ولا يُتطلب نموّ الإنتاج ، إلا حينما يتوافق مع رفع مستوى معيشة العمال . غير ان التشكل الاقتصادي المعاصر ، لم يُلته إلا الى نتيجة عكسية مضادةً تماماً . فقد تزايد عدد المأجورين ، وأربابهم لا يدفعون لهم إلا ما لا يكاد يسدّ رمقهم . وبرزت مع تطور المكننة ازمتات وفرة الإنتاج ، وتكدّست البضائع ، وقاضت بسرعة تقلبت فيها على امكانية تشرّيعها . وأنتج ذلك كله البطالة والبؤس ، فشابه التصنيع بذلك ، العامل الموهوس الموهوس في اسطورة الجن ، أطلقها من عقلمها في غياب معلمه ، فاندفعت بكل شرورها وآفامها وإساءاتها ، وعجز عن ملتها من بعد ، ووقع هو نفسه أسيراً بين يديها !!

٢ - برنامج للتدخل . - ينبغي للدولة ان تتدخل ، لتقف القوى المتدفقة بدون عقل ، عليها ان تخفف من حدة التنافس ، وتمنع تشغيل النساء والأطفال في المعامل ، وتصرّ على الراحة الاسبوعية ، وتحمي العمال ضد اخطار الصناعة كالمرض والحوادث والبطالة ، وتشجّع التملك والعمل معاً ، بكافأتها الممتلك الصغير ، والحرفي الصغير ، والتاجر الصغير .

وأعلن سيسموندى احتقاره لكارل ماركس ، وسماء عميد اشتراكية البورجوازيين الصفار .

## ٢ - الانفتاح والانتشار

١ - دوهون وايت ( Dupont - White ) . - هو بورجوازي فرنسي كبير ، ولد من ام إنكليزية . ثار على ما رآه من شروط العمل المفروضة على العمال الفرنسيين اواخر ملكية تموز ، ( عدم كفاية الاجور ، وطول نهار العمل ، وانعدام الشروط الصحية والتأمين والاستقرار في الخدمة ) .

ظلم الليبرالية . - برهنت التجربة على انعدام التطابق العفوي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، في النظام الحر . وأن وجود نظام حر



غير مراقب ، يعطي الاقوى قدرة على التسلط ، وإن لم يكن جديراً بحمل هذه السلطة . ويمحو التعادل من بين الطرفين المتعاقدين في العمل . فالعامل ، تحرره الحاجة الى الاستخدام بأي ثمن ، للحصول على القوت . ورب العمل - غير المحتاج - ينتهز الفرصة المناسبة لكسب اضافي ، هو - في الاصل - ليس في حاجة اليه . وأصبحت الأجور مع هذه المكنته ، ضئيلة غزيرة ، وما زالت ازمات وفرة الانتاج ، تتوالى مع تزايد عدد السكان .

**دور الدولة .** - فلا معدى اذا من تدخل الدولة ( السلطة العامة ) لمعالجة هذه الامراض . وكلما تطور المجتمع وتقدم وتعمد ، زادت الواجبات الملقة على عاتق الدولة ، فعليها ان تجد لاقتصادها منفذاً في الاستثمار ، تفتح به باباً لتصرف الانتاج ، وتراقب النقد والمواصلات والتجارة الخارجية ، وتنظم مجتمعا تنظيمياً ، تقوم فيه بالمساعدة العامة ، والتعليم الشعبي ، والتأمين ضد الازمات .

**٢ - اشتراكيو المنابر .** - هم اساتذة جامعيون ألمان ، تأثروا تأثراً بالغاً بفلسفة هينل ( Hegel ) الداعية الى حماية شخصية المواطن ، بقيامها على الأمن العام ، ومراقبتها التبادل ، وتأمينها العمل للجميع . وقد وجدت هذه الآراء منفذاً لها في منشور ايزيناخ ( Eisenach ) عام ١٨٧٢ الذي طالب بوجوب تفتيش المعامل ، ومراقبة المصارف وشركات التأمين . ودعا الى ضرورة العمق في دراسة المشاكل الاجتماعية ، وغمى أن تتركز واجبات الدولة في كل زمان وفي كل مكان ، على دراسة عميقة للوسط الذي يعيشه شعبها ، لا ان تتبع في إدارته آراء تحكية ارجحالية .

اشهر اساتيد هذه الحركة اثنان هما : ١ . واغتر ( A . Wagner ) وشمولر ( G . Schmoller ) .

**٣ - اشتراكية البلديات .** - وظهر في بريطانيا ميل مشابه لهذا الرأي ، لدى اشتراكيي البلديات . فقد اعترفوا للسلطة المحلية بتصرف امور كثير

من الخدمات العامة ، كالماء والغاز والكهرباء والمواصلات .. بل حبسوا تدخلها في شؤون أقرنتها التقاليد وطول الاستمرار للأفراد ، وقبلتها حقاً لهم كالأقوات والتدفئة .. وسواهما .

### ٣ - الامتداد

١ - التعااضد . - بذلت اواخر القرن التاسع عشر جهود جبارة لإرساء حق التدخل على اساس فلسفي ، قال بورجوا ( L. Bourgeois ) : ان هناك تماضداً ضمنياً شبه تماقدي ، ما بين الأفراد والهيئة الاجتماعية . فالفرد يولد مديناً للمجتمع الإنساني بالغذاء واللغة والتعليم والأدوات التي يستخدمها والمدينة إرث فتلقاه عن الأجداد ، لتنمية ونظوره ، ونسله - من بعد - الى الأجيال الآتية . وما دام الأفراد مدينين بذلك كله للهيئة الاجتماعية ، فعليهم دفع الدين ، وعلى السلطة العامة ، قبض حق الهيئة الاجتماعية منهم ، فتستخدم ما تجبیه من ضرائب وهي متصاعدة باستمرار - في خدمة المجتمع ، وإزالة الظلم الاجتماعي عنهم . هكذا تتحقق الشرعية الاجتماعية والضرائبية وتصرف في مصلحة الجمهور . تفرض ضرائب على الدخل ، تتحقق بها تقاعدية العمال ، والتأمين الاجتماعي .. الخ .

٢ - ونير راديكالية بورغان ( Bourguin ) وأفتاليون ( Aftalion ) الاجتماعية على خط التفكير نفسه . فقد لاحظا ان صفة التمرکز التي تميز بها الاقتصاد في العصر ، توطد أركان الظلم في الحياة الاجتماعية ، وتبرز الصفات الجدلية للملكية الشخصية ، فإذن - معالجة هذه الأخطاء ، وبخاصة منها سوء الاستعمال الذي تمارسه الشركات المنفعة . قال : إن الملكية وظيفة اجتماعية ، لا يملك صاحبها حقوقه عليها وحسب ، بل عليه مقابل ذلك واجبات ، ولا بد من إعادة النظر ، لتصحيح ما يتمثل فيها من سوء استعمال ، ويكون ذلك : بتطوير التأمين ، والمعرفة ، والصحة ، والتعليم والضرائب المتصاعدة ، وتشريع العمل .. الخ .

## الاشتراكية المسيحية

٣

حاول كثير من المؤلفين ، المتأثرين بالمسيحية ( بعضهم كاثوليك ، والبعض بروتستانت ) إيجاد حلّ للمشاكل الاجتماعية ، مستوحى من دياناتهم .

### ١ - الاشتراكية الكاثوليكية

انطلقت - أواخر القرن التاسع عشر - حركة فكرية قوية ، في قلب الكنيسة الكاثوليكية ، شجعتها منشورات كهنوتية تخصصت بالمسائل الاجتماعية .

١ - ففي فرنسا ظهر اوزانام ( Ozanam ) ، ولامينيه ( Lamennais ) ، ومما من أوائل المبشرين بالفكرة ، وإن كانا متباينين إخلاصاً نحو التقاليد الكاثوليكية . وتبعهما لوبلاي ( Le Play ) فتمثل فيه الميل نحو المحافظة المتشددة . ولاحظ لوبلاي هذا كثرة الانقلابات الاجتماعية في فرنسا ، وعدم استقرار العامل في عمله ، والفرد في أسرته ، والأسرة نفسها في بيتها ، وتلبّع أسبابها فوجدتها قائمة على نسيان الناس وصايا التوراة المشرّ ، وإهمالهم التقاليد الدينية ، وانتهى به التفكير الى معاداة الليبرالية ، فقال :

« تبرهن الأحداث ، على ان استقرار الفرد ، لا يتم بمجده وحده ، بل لا بد من تطويره في داخل مجتمع متطور معه . » وحذر من الدولة الجاهلة العاجزة عن تحقيق التطوير ، فقال : « لا يمكن تطوير المجتمع ، إلا بعد ترميم السلطة ، مهما كان شأنها ، كسلطة كبار الملاك والحكام وأرباب العمل ، وبخاصة منها : سلطة رب الأسرة . »

وفتش لاوردويان ( Le Tour du Pin ) في المثالية المسيحية ، عن أسس نظام تعاوني ، تتقبله التقاليد الفرنسية . وارتضى وجود منظمات للعمل ، تقف الى جانب التطور الداخلي للمؤسسات التجارية ، وتسير معها في آن واحد . وقال بضرورة وجود منظمة صناعية ، تضع الإنتاج في طريقه الصحيح ، تؤيدها منظمات تعاونية مستوحاة من المبادأة الفردية . ودعا الى تأسيس نقابات حرة لأرباب العمل ، ونقابات العمال ، يتشكل منها بعد ذلك مجلس مختلط ، تسبغ عليه الدولة صفة السلطة العامة ، ليارس بها تنظيم مختلف الصناعات . وفادى بتطوير أسس المقاوله ، ومنح الدولة حق تشجيع المتاجرات الفردية . ووضع المسؤولية الشخصية على عاتق الهيئات التي تحمل صفة الشركة ( كالشركة التضامنية ، وشركة التوصية ) . أما الشركات المساهمة ، فاقترح لاستغلالها وإدارتها هيئة تعاونية ، يصبح فيها المساهمون شركاء توصية ، ويديرها مهندسون وشخصيات كبيرة ، وتمنح شهادات مقدرة صناعية وتبريز متفوق لممارسة كل صنعة .

وارتأى ألبير دومان الاستماعة عن النضال الطبقي ، بتعاون مشترك ما بين أرباب العمل والعمال ، ضمن دائرة نقابية مختلطة ، توضع تحت إشراف الدولة ، وتكلف بإعداد التشريعات الصناعية .

وخطت الديوقراطية المسيحية خطوة اخرى الى الامام ، فلم تؤيد وجود نقابات مختلطة يديرها بورجوازيون كبار ، ويخضعونها لأبوتهم ، بل وافقت على نقابات عمالية صرف ، وجهد اصحاب هذه الفكرة لحفظ

الصلة وثيقة بينهم وبين الطبقة العمالية ، ففتحوا لهم مراكز للدرس والتعليم ، وأسسوا تعاونيات ورياض اطفال ... الخ .  
وحظيت هذه الحركة عام ١٨٩٦ بتأييد القسيسين غارنيه ولومير ،  
وظهرت على لسان مارك سانفنيه ( Marc Sangnier ) في مؤلفه :  
« الأخدود » .

٢ - اما في الخارج ، فقد برز مع الاشتراكية المسيحية امم قسيس  
مدينة ماينس ( Mayence ) السيد فون كتلر ( Von Kettler ) الذي طالب  
السلطة بكبح رأس المال ، ووضع حدّ لظله ، واقترح فرض ضرائب  
اكثر عدالة ، وتشجيع جميعات المنتجين ، ونادى بوجوب تشريع  
يحمي العمل .

وبرز الى جانبه فرانز هيتز فكان نصير التعاونيات الاجبارية التي  
تدير نفسها بنفسها .

اما موفانغ فقد آمن بضرورة وجود اشتراكية مسيحية حقيقية ،  
تشابه في صفاتها الاشتراكية الديمقراطية .

وظهر في انكلترا امم الكاردنال مانتينغ . وفي فرايبورغ بسويسرا ،  
الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية ، وفي بلجيكا ، مدرسة مالين ، كلها  
تعمل ميلاً مشابهاً لما تقدم ، وتتجه اتجاهاه ، وإن تفردت كل منها  
بطريق خاصة .

٣ - المنشور البابوي ، ونشر عام ١٨٩١ نص رسمي ، صدر عن  
البابا ليون الثالث عشر أطلق عليه امم ( Rerum Novarum ) ، وضح  
النقاط الرئيسية التي تقوم عليها الاشتراكية المسيحية ، في الملكية الشخصية ،  
ودور الدولة في الاقتصاد ، والأجور ، والتقابات .

الملكية الشخصية . - وافق المنشور على الملكية الشخصية ، وأتد  
تطابقها مع الحقوق الطبيعية الممنوحة للإنسان ، لكنه لم يعط المالك حقوقه  
وحسب ، بل فرض عليه واجبات تجاه المجتمع .

دور الدولة . - واعترف بالأخطاء التي ائتم بها اقتصادنا المعاصر ،  
واقترح - لمعالجتها - فرض المبادئ الكنسية وتطبيقها ، وسمح للدولة بالتدخل  
بعد ذلك ، اذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي ذلك . وبخاصة في حال الدفاع  
عن العمال .

الأجور . - ووضع مبدأ « الأجر العادل » الموروثة فكرته عن قانوني  
القرون الوسطى الكنسيين . وقال : « ليس العمل الإنساني مجرد بضاعة ،  
وليس الأجر العادل هو الذي يتقبله العامل بملء حرّيته ، بل هو الأجر  
الكافي لإعالة العامل وأسرته ، وما يكفيه مؤونة العيش بقناعة وكرامة . »

النقابات . - وأوضح المنشور - في النهاية - عمل النقابات فقال : « ان  
الجمعيات المهنية ، حق طبيعي . لكن للدولة عليها حق الرقابة . »

## ٢ - الاشتراكية البروتستانتية

تختلف الاشتراكية البروتستانتية ، عن الاشتراكية الكاثوليكية ، بعض  
الاختلاف ، في تفاليتها بتفسير معنى الاشتراكية . فقد طالب بعض قادتها  
بإلغاء الأجور . ونادى بعضهم بمبدأ النضال الطبقي والحلول التضامنية ..  
إلا ان اكثرهم اخذوا جانب الاشتراكية الحرة ، او بمعنى اوضح : مبدأ  
التعاونيات .

١ - ففي انكلترا ، لوحظت ولادة الحركة ، أواسط القرن التاسع عشر ،  
بظهور ( جمعية تشجيع التجمع العمالي ) . وبانتشار صحيفة « الاشتراكية  
المسيحية » التي دعت الى نصرنة الاشتراكية ، وامتناص الكتل الجماهيرية .  
وأعلنت عن تشكيل جمعيات عمالية للإنتاج ، وللتعاون ، وللاستهلاك ،  
ولتنظيم ملكية الأرض .. وكان لها في الحركة العمالية الانكليزية أثرٌ أيُّ  
أثر . وبرز من بين زعمائها : كير هاردي ، ورمزي ماك دونالد .. وسواهما .

٢ - وفي ألمانيا ، تمخّض اواخر القرن التاسع عشر عن حركة مشابهة ، ظهرت على أثر تعاظم الرأسمالية الصناعية ، وبؤس الطبقة العاملة . تزعمها القسيس رودلف تود ( Todt ) ونادى بإشتراكية دولية حقيقية . وانشعبت - من بعده الى شعبتين ، تزعم الاولى منها : ستوكر ( Stöcker ) وقاغتر ، فانحرفا بها نحو مبدأ محافظ ، وشكلا حزب العمال الإجتماعي المسيحي . وتزعم الثانية : القسيسان نومان وغوهر ( Göhre ) ، فحشا بها نحو المبدأ الاشتراكي ، وحاولا دمجها بالاشتراكية الديمقراطية ، فتوجس منها المجمع الانجيلي المنعقد عام ١٨٩٦ ، وقابل حركتها بشيء من الفتور وعدم الاستحسان . فانجبت انجماً خاصاً ، للبحث بوضع الاقتصاد في إطار من الاخلاقية .

٣ - وفي فرنسا كذلك ، ظهرت ميول كثيرة متباينة في قلب الاشتراكية البروتستانتية ، منها :

ميول محافظة ، مثلتها حركة ( الايمان والحياة ) التي أسست مذهب ( الخدمة الإجتماعية ) ، وقوضت مبادئها ( المسيحية التطبيقية ) في مؤلف بول دومرغ : خدمة .

وميول تعاونية ، ظهرت في الجمعية البروتستانتية للدراسات والعمل الاجتماعي ، المؤسسة عام ١٨٨٧ بمجهود غوث ( Gouth ) وتأيد شارل جيد وأعلنت هذه الجماعة عن مبادئها في مؤتمر مدينة بيزانسون المنعقد عام ١٩١٠ فرفضت اعتبار الهيئة الاجتماعية ، المبنية على الانانية والتنافس ، هيئة نهائية التطور والتشكّل . واقترحت بناء نظام اجتماعي جديد ، يقوم على اساس تعاوني فيعدل العلاقات ما بين رأس المال والعمل ، ويحوّل الملكية الفردية الى ملكية اجتماعية ويستعاض عن نظام التنافس ، بنظام التعاون والتعاوض .

وميول اشتراكية ، عرضها الاتحاد الاشتراكي المسيحي ، المؤسس عام ١٩٠٨ بمساعي بيفيل وباتسي وأعلن رضاه عن الصراع الطبقي ، ونامض الكنيسة الخاضعة لرأس المال .

يضمّ هذا العنوان ( الاشتراكية ) عدداً عديداً من مؤلفين ، ومن ميول واتجاهات كثيرة الاختلاف فيما بين بعضها بعضاً ، لا يربطها إلا خيط ضئيل من الاتفاق على بعض مبادئ أساسية مشتركة . وأكثرهم لا يكتفون عداؤهم للنظام الرأسمالي ، لقيامه على أساس الملكية الفردية . ويتمنون زوالها والتعويض بدلاً منها بملكية أليّة ( جماعية ) . ثم يختلفون في استخدام الأساليب المتفاوتة لتحقيق هذا التغيير ، وبصفات هذه الملكية ، وبنهاية النظام الذي سيعدّلونه ... وتتميز في زحمة هذه الآراء ، ثلاثة تيارات رئيسية ، أولها : مثالي ، حمله اشتراكيو فرنسا ، أواخر القرن التاسع عشر . وثانيها : يقوم على دعوى أكثر علمية ، وبترعمه كارل ماركس . وثالثها : عدد متعدد من الميول والاتجاهات ، تتجمع تحت اسم « المذهب الماركسي » ، يحمله مريدون كثيرون التفاوت في وفائهم لآراء معلمهم .

### ١ — الاشتراكية المثالية

آمن الاشتراكيون الفرنسيون ، بإرادة الانسانية العليا وقدرة البشرية



العظمى ، على تعديل صورة المجتمع . وتشبعوا بفكرة العدالة والحق ، فنادوا بوجوب تقويم المؤسسات الاقتصادية ، وتطويرها 'قُدماً' (تقدماً) ، ووصفهم خصومهم المنافسون فقالوا : « ان هؤلاء المثاليين ، يتحلون بصفات الإرادة ، والصوفية ، والتعديلية . وهي صفات لا يحملها إلا طوباويون .. ومع ذلك ، فانهم لا يتفقون على نوعية الشكل المثالي الناظم للمجتمع ، وبخاصة الدور الذي ستلعبه الدولة ، متدخلة في الحياة الاقتصادية . ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات في هذه المجموعة ، هي : الانتاجية ، والتشاركية ، والتبادلية .

### ١ - الاشتراكية الاصلية الكتاب ملك الأستاذ الدكتور

يمثلها سان سيمون ( ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ) ومقلدوه ~~كوسى~~ ~~بطل~~ ~~اول~~ من حاول تطبيق الاسلوب العلمي ، على الحوادث الاجتماعية ، وابتدع نظرية وشبها من بعده تلاميذه المتحمسون .

تأثر سيمون بالتصنيع الجديد ، تأثراً بالغاً ، فآمن بمستقبل الصناعة ، واعتقد انها وحدها منبع الثروة ، وطالب بعزل جميع البطالين الباهلين ، وجعل جميع الناس عاملين . وعلى هذا ، فلا مكان عنده للحرية ، ولا محيد عن وجود سلطة ، على ألا تكون هذه السلطة هي الحكومة ، لأن في تدخلها من الإزعاج ، أضعاف ما فيه من فائدة . بل هي سلطة القدرة والتفوق ، سلطة المنتجين من التجار والصناعيين ، سلطة رجال الفكر من العلماء والفنيين . فهي - اذن - نط جديد لنظرية النخبة ، التي ابتدعها افلاطون من قبل ، وأخذ فيها المفكرون مكانهم الممتاز الى جانب المنتجين .

مدرسة سان سيمون . - وركز تلاميذه ومريدوه الكثر ، على الصفة الاجتماعية في مذهب استاذهم ، وبرز منهم : أنفانتان وبازار ( Basard ) وخضع لهذه النظرية - حتماً - ا . تييري وأوغوست كونت وهاجوا

- جميعاً - الملكية الفردية ، وهي المؤسسة الاجتماعية البسيطة المتبدلة مع الزمان وتبمساً للكان ، واتخذت لنفسها قياً مضى دور الوسيط العابر ، وأصبحت اليوم عديّة النفع ، لما خلفته من آثار مثبومة ، في جوّ العدالة وفي الانتاج . فبالقياس الى الوجه الاول ، أخضعت الانسان لاستغلال الانسان . وبالقياص الى الوجه الثاني ، انتهت الى نوع من نظام انتاجي ، يسيطر فيه الفرد على مجموعة من الناس ، ولا يعالج هذا الوضع الخاطيء ، إلا بالتجمع التآلي ( الجماعي ) ، بحيث تصبح الدولة وحدها مالكة وسائل الإنتاج ، تستخدم في ادارتها اقدر اصحاب الكفاية ، فتضع كل امرئ في منصب يتعادل وقدرته ، وتعطي كل كفاية بحسب عملها .

وتهاقت هذه المدرسة بسرعة ، وانقلبت الى مذهب ديني ، يزرع آراء الأخوة الإنسانية ، ويمارس اساليب مشبومة ، وعلى اي حال ، فانها لم تترك وراءها أي أثر في التطور الاقتصادي .

ومن بين كبار أتباع هذه المدرسة - الأخوة بيير مؤسس مصرف التجارة ، وفرديناند دوليس صاحب قصة قناة السويس .

## ٢ - الاشتراكية التشاركية

Le socialisme associationniste

تحتل هذه الاشتراكية في كثير من نظراتها ، بالاشتراكية التعاونية ، ومع ان التعريف الذي يحددها ، غير واضح تمام الوضوح ، إلا ان نظمها المقترحة ، لا تعتمد في كثير . ولا في قليل ، عن آراء تعاونيات الإنتاج ، وتعاونيات الاستهلاك . وأبرز زعماء هذه المدرسة : روبرت أون ( Owen ) وفورييه ولويس بلان وبوشيه .

روبرت أون . - هو مفكر مذهبي ، ورجل عمل متفقد في آن واحد . نشأ في بريطانيا ، عاملاً بسيطاً ، فأمسى يحدّث ونشاطه كبيراً من كبار اصحاب صناعة الفزل والنسيج . أنشأ في إنكوسيا وفي الولايات المتحدة

مستعمرات شيوعية ، انتهت الى إفلاس ذريع . غير ان هذا الإخفاق لم يثبط همته ، فأسس في بيرونتهام مخزناً لتبادل العمل ، يستطيع فيه المنتج - أي منتج - ان يحصل على أقوات مقابل أي بضاعة يقدمها ( نظام التبادل والمقايضة ) . وحانت نهاية هذا المخزن ، فأخفق إخفاقاً فظيماً آخر ... تكبدت في مخازنه بضائع لا تباع ، وأقفرت حناياه من البضاعة الرائجة المرغوبة .

أما آراؤه الاقتصادية ، فقير واضحة ، ولكن يمكن ان تستنتج استنتاجاً من رغبته بإلغاء الريج ، ريج المداول الرأسمالي ، وهو المبدأ الذي أصبح من بعده أساساً للحركة التعاونية .

فورييه . - هو موظف تجاري صغير ، ثقّف نفسه بنفسه ، وكان شديد الهذيان بالطموح والعظمة . انجذب الى المسيح والى نيوتون في آن واحد ! دعا الى تنظيم اقتصادي واجتماعي جديد أطلق عليه اسم التشاركية . قال : وان مبدأ المنافسة ، مبدأ هدام ، يتصارع فيه المنتجون والمستهلكون والعمال ، كل منهم ضد الآخرين ، بدلاً من ان يؤلفوا بين مصالحهم وينسقوها . فيتساقط الضعفاء ، في ساحة العراك ، امام الأقوياء ، وينتهي الامر الى الاحتكار . ولا يمكن التخلص من هذه المنافسة ، إلا بالتشارك الإداري ، شرط عدم إلغاء الحرية .

واقترح فورييه خلق مجتمع متنوع للإنتاج ، نواته الفالانستير (Phalanstères) ( خلية المجتمع التشاركي ) يعيش فيها العمال عيشة شيوعية ، يحملون من عملهم متعة جذابة ، بتقليل ساعات العمل اليومية ، وتبادل الشغل وتداوله فيما بين أيديهم . ويقسم انتاج الفالانستير على الأساس التالي :

$$\frac{5}{12} \text{ للعمل ، } \frac{4}{12} \text{ لرأس المال ، } \frac{3}{12} \text{ للنشاط والأريحية .}$$

وقد أنشئت - بالفعل - قرى متعددة لتجربة هذا المبدأ ، وبخاصة ما أنشأه تلميذه فكور كونسيديران ، لكنها - جميعاً - باءت بالفشل والإخفاق ، ولم تبرهن عن أي نجاح زائد على ما وقعت فيه مستعمرات روبرت أون .

لويس بلان . - هو مذهبي ورجل أعمال في آن واحد ، كان عضواً في الحكومة الموقّعة عام ١٨٤٨ . عالج عدة موضوعات ، فنجح نجاحاً ممتازاً كبّحثه في الصراع الطبقي وحقوق العمال . وكان يتحلى بمغلبة واقعية . هاجم الملكية الفردية والمنافسة في وقت متأخر . ورأى أن المنافسة سبب البؤس الذي يعانيه الشعب ، كما أنها سبب تهافت البورجوازية ، لأن أرباب العمل يعتمدون على تقليص الأجور بغية تخفيف نفقات الإنتاج ، ويستخدمون المكنتات بدل العمال ، فيقعون في الشر الذي منه فرّوا ، لأن ذلك يدفعهم إلى زيادة الإنتاج ، وما يحرقه وراءه من أزمات ، قد تطفئ على المؤسسات التجارية الصغيرة فتحذفها من سوق التداول ، وتنشأ مكانها احتكارات قوية ، والمنافسة تقتل المنافسة في التعامل .

ويفضل لويس بلان ، بناء نظام تشاركي ، تشجعه الدولة وتشرف عليه ، فتنشأ معامل تجمّعية وتعاونيات إنتاجية حقيقية ، برأس مال تقدمه الدولة ، وتنظم العمل بنفسها . أما الأرباح ، فتوزع على الفروع التالية :

الأول : يعاد على الأجور ، لأن العمال قد شاركوا فيها فعلاً .

الثاني : ينفذ صندوق التأمين ضد العجز والبطالة .

الثالث : يختص لشراء مواد أولية ، ضماناً لاستمرار العمل .

ولقد وافق خصوم لويس بلان على اقتراحه هذا ، فأسسوا المعامل الوطنية عام ١٨٨٤ على أساسه ، مستهدفين بها إسقاط اعتباره ، لما ستمنى به من الإخفاق ، لكن الذي حدث ، أن مذهبه أصبح ذا نفوذ عظيم ، وأثر في تطور تعاونيات الإنتاج كثيراً .

التعاونيون . - وألف التعاونيون ما بين مختلف المشروعات ، فعملوا على خلق مذهب ، لا يمكن عدّه اشتراكياً صرفاً ، لأنّه لا يهاجم الملكية الفردية ، وإنّما يتخذ موضعه على الخط الإيديولوجي نفسه ، حين يدعو الى إلغاء مكسب رأس المال ، في تشارك المنتجين والمستهلكين .

بوشيه ( Buchez ) . - ودعا بوشيه - عام ١٨٣١ - في فرنسا ، الى تعاونيات إنتاجية ، ينشئها جماعة العمال ، لإلغاء رب العمل الوسيط بينهم وبين الزئ . فأسس نساجو روتشال في انكلترا عام ١٨٤٢ جمعية الطلائع المنصفة ، وهي جمعية مستهلكين ، هدفها إلغاء التاجر الوسيط ، فكانت اول تعاونية للمستهلكين . تشتري هذه الجمعية المنتجات من المنتجين أنفسهم ، وتوزع الأرباح المحققة - في نهاية العام - على المشتركين ، كل بنسبة مشترياته .

وفي نهاية القرن ، نشر شولتز دوليتش ( Schulze - Delitsch ) ورايفزين ( Raiffeisen ) في ألمانيا مبدأ التبادل والتقايض ، جعلوه في منظمات توزع الديون على الفلاحين الصغار ، والتجار الصغار بلا فائدة . وانتشر هذا المذهب في بلاد الشمال ، فدعا بعض المؤلفين الى تبديل شامل ، يلغى فيه النظام الرأسمالي ، ويموّه عنه بنظام تعاوني . ونسقت مدرسة نيم ( Nimes ) هذه المبادئ بعد ذلك فقالت : « اذا تجمع المستهلكون طراً ، وتكتلوا ضمن نظام تعاني للبيع بالتفريق ، وكانت لهم مخازن للجملة ، ومصانع ، وأراض زراعية تنتج لهم جميع ما يتطلبون ، تكافأ العمل ورأس المال معاً في جميع المستويات ، وانصبت الأرباح على المشتركين أصحاب المصلحة ... هكذا يحلّ المستهلكون محل المنتجين في التحكم بالسوق » .

وكان شارل جيد من اكبر زعماء هذه الثورة الاقتصادية ، يتوقع بها نهاية الازمات والبطالة ، ويرى ان الإنتاج سينظم تنظيمياً بقدر الحاجة اليه ، فلا يكون فائضاً يزيد عن الحاجة ، ولا ضعيفاً يقصر عن حد الكفاية .. وأن نفقات المعيشة ستتدنى بعد إلغاء الوسطاء ، وأن المعارك

الاجتماعية ستقول ، وأن مصلحة المستهلك ستنازع - في النهاية - بالمصلحة العامة او تذوب فيها .

### ٣ - الاشتراكية التبادلية والاتحادية

سيبقى اسم برودون اعظم الأسماء بين سائر الاشتراكيين الفرنسيين . نشأ ابن فلاح ، فتقن نفسه بنفسه . اشتغل عامل طباعة ، وصحافياً ، وكانت عقلته معقدة كثيرة التناقضات . قال عن نفسه : انه تأثر بثلاثة هم : الكتاب المقدس . وآدم سميت وهيفل .

أخذ برودون بفكرتي العدالة والحرية ، وانجذب اليها المجذبا قوياً جداً . فحاول ابداع نظام اقتصادي مبني على تبادل الخدمات بالمقايضة ، وخلق نظام سياسي يضمن حقوق الإنسان . وكفر بالدايتير الاشتراكية المقترحة قبله ، واعتبرها عقبة تعارض حرية العامل . ولم يؤمن بالديموقراطية كذلك ، واعتبرها لأخلاقية وخيالية ، وعاجزة عن حل المشاكل الاقتصادية . ولا رضي بحكومة مركزية ، واعتبرها أداة لاستعباد الشعب وإخضاعه . وقال : « لا يمكن للثورة الاجتماعية ان تتحقق ، إلا بتبديل جذري في الاتجاه التماقدي ، المبني على مبادئ تسلطية . سواء أكانت هذه الثورة سياسية ام اقتصادية ... » .

فعل الصعيد الاقتصادي ، لا يمكن تحقيق رأيه ، إلا بنظام تشاركي او تبادلي ، يحقق التوافق بين فكرتي الملكية والتشاركية . وقد لوحظ - بسبب هذا الرأي - ان برودون ، انقلب من خصم لدود ضد الملكية الفردية ، الى محام مدافع عنها ، لا يقل حماساً عن غيره من اصدقائها . وكان يراها في مطلع شبابه ، منبعاً لجميع اشكال التفاوت الاجتماعي ، وعدم المساواة ، وصورة لجميع انواع الظلم . اشتهر - منذ اول كتاب أصدره - بحمكه النهائي عليها حين قال : « ما هي الملكية ؟ انها السرقة !! » وناقش

كل الآراء السائدة في تأييد حق الملكية بعصره ، كاللقط الطبيعي ، والتملك ، والعمل على اساس هذه الفكرة .. واعتقد بأنها لا تعني سوى الحصول على دخل بلا عمل ، وانها توصل الى استخدام الإنسان أخاه الإنسان استخداماً حقيقياً ، غير انه عاد أخيراً الى هذه النقطة بالذات ، فقبل إمكانية التفاوت الاجتماعي ، بإلغاء الدخل المكسوب بلا عمل ، او بشغل اقل مما يماذله ، ورخصي عن مبدأ التشارك المتقابل ، وعن توزيع الدين بلا فائدة . ونظريته في الدين المجاني ، مشهورة جداً ، وربما كانت اكثر نظرياته شهرة ، شرحها بالمثل التالي :

يقترض مصرفُ التبادل ، المنتجين المتجمعين على هيئة شركة عمالية ، اوراقاً مالية ، مقابل بضاعتهم . ويمنح من يريد شراء ادوات إنتاج ، رؤوس اموال بدون فائدة . وتكون هذه الأوراق المالية ، تحت كفالة متعاقبة من جميعهم . وبهذا ، يلغى الظلم الذي تسببه الفائدة ، ويفتح الطريق بحرية ، لتطور الشخصية الإنسانية ، من غير مساسٍ بالملكية الفردية ، التي ستبقى - على حد رأيه - خير ما يدرع به الفرد تجاه الدولة ، بشرط ان يستخدم المتمتع بحق الملكية ، رزقه بنفسه ، لا يكلف بإدارته احداً . وإلا ، فإن استخدام السوى سيبرز للوجود حالاً . فتأييد حق الملكية ، واجب الى حدٍ ما ، وبخاصةٍ ما كان منها على شكل ملكية زراعية صغيرة .

وعلى الصعيد السياسي ، فإن نظاماً اتحادياً ، هو الذي سيكون نتيجة حتمية لما تقدم . ففي اليوم الذي تصبح فيه رؤوس الاموال ، تحت تصرف الجميع بالجمان ، يتحقق ذوبان الطبقات ، ولا يبقى في الميدان إلا العمال وحدهم ، يتبادلون منتجاتهم فيما بينهم بثمن التكلفة . ولما كانت العدالة في هذا التبادل مضمونة ، فلن يبقى - اذاً - إلا المتساوون المتأثلون ، وتفيض كل اسباب المراك . وستلغى الحكومات - التي طالما اعتبر وجودها ضرورياً لحفظ النظام في المراك القائم ، ما دام هناك ظالم ومظلوم -

او توضع لسلطانها حدود . بل منصبح الحكومات التي على هذا النمط ،  
عدمية النفع - حتماً - ولا يرجى من وجودها فائدة . وعندئذ يمكن تنظيم  
المجتمع ، على قاعدة الاتفاق الحرّ ، القائم على تراضي الاطراف في اي  
تجمع طبيعي يضم كتلة من الناس ، مها يكن شأنهم ، كالأمة ، والحكومة ،  
والمنظمات المهنية ( من معامل كبرى او مهن صغرى ) والتجمع الجغرافي  
( خلايا او مناطق او مقاطعات ) . وستضمن في هذا المجتمع حقوق العمل ،  
وتتحقق سيادة الشعب ، وتسود العدالة ، ويرفرف السلام .

وعلى الصعيد الدولي ، ستكون النتيجة الطبيعية لذلك : تشكيل  
اتحادات ما بين الدول المتجاورة ، يتحقق بها - من بعد - مجتمع الدول  
الاوروبية المتحدة ، فتتمكن جذور الحرية ، ويسود السلام بين الشعوب .  
فالليبرالية ، والدفاع عن الملكية الفردية ، هما - على التأكيد - الوضع  
الغريب في المجتمع !



فبسبب هذه الآراء ، والنقاش المحتدم حولها ، ما بين قابل بها مدافع  
عنها ، وكاره لها محارب ضدها كان تأثير برودون بالفاً جداً في تطور  
الاشتراكية بفرنسا بعد ذلك ، وفي التطور العام للمذاهب الاقتصادية من ورائه .  
غاضت هذه الميول الجانحة نحو الحرية المطلقة ، اصحاب الآراء الفوضوية  
( Anarchistes ) المثاليين . أمثال باكونين وكروپوتكين من الروس ، واليزه  
ريكلو ( Elisé Reclus ) وجان غراف من الفرنسيين ، وتروتسكي من المتأخرين  
في روسيا السوفياتية .

ولما كانت حقوق الفرد - في نظره - هي الحاكمة المطلقة ، لا يحدها  
حد ، فإن العالم الذي حلم به برودون ، سيكون على شكل اتحاد يضم  
شركاء احراراً . وحينئذ يتخلص من ضغط الرأسماليين المزعج ، فإن طيب  
الطبيعة الإنسانية الأصل ، كاف ليكمل المسيرة هينة لينة جيدة .



ولقد أوضحت هذه الآراء ، لمن جاء بعده بنحو قرن من الزمان ، فكرة قيام الدول المتحدة الأوروبية . وأوجدت مثاليته عدداً من الاشتراكيين الفرنسيين المثاليين ، بدءاً من سوريل ( Sorel ) ، وحتى الاشتراكيين المحدثين كما ابتعثت ضده خصوماً ألداء ، أمثال كارل ماركس ومريديه .

## ٢ — الاشتراكية العلمية : الماركسية

أول من وضع اساس الاشتراكية العلمية اثنان ، هما : لاسال وروبيرتوس .

كان لاسال ثائراً جامعيّاً مندفعاً بكل عواطفه ، اشتهر أكثر ما اشتهر ، بقانون « ادنى الأجر » لخص فيه نظرية ريكاردو ، وتناوله من بعده كارل ماركس فوسّعه وشرحه . ومضمون هذا القانون ، ان الأجر ، لا يتعدى الحد الاصغري لمعيشة العامل الضرورية .

وعرض روبرتوس نقداً للنظام الرأسمالي ، أكثر إبداعاً وعمقاً فقال : « لا يتعدد الانتاج بمقدار الحاجة اليه ، بل بحاجة الراغبين الملحة الى المال ، وتبقى الحاجات الرئيسية في الحياة عطشى لا تروى ، بينما يتمتع اصحاب الاموال بمتع فائضة زائدة ، فلا تحلّ اذن إلا الحاجات التي يدفع ثمنها ، وتزيد في دخل المتمولين ، وفي ذلك من الظلم ما فيه . . والعمل — في نظره — هو منبع الإنتاج الوحيد ، فيجب ان يعود الإنتاج الاجتماعي برمته الى العمال . بينما يسمح نظامنا الشرعي القائم ، للمالكي وسائل الإنتاج ، باحتجاج جزء من هذا الإنتاج ، لصالحهم ، وحرمان العمال منه ، وهو حقهم .

ذلك هو تحليل لقوة رأس المال ، الذي تناوله كارل ماركس ، فزاده وضوحاً وتركيزاً ، ليدفع الحركة الجديدة ، دفعة قوية الى الأمام .

كارل ماركس . — وُلد في تريف عام ١٨١٨ من أسرة بورجوازية

يهودية ، تنصّرت ودخلت في البروتستانتية . وقد تأثر تأثراً حقيقياً بهيغل ، فلم يلبث ان هيّج الحركة الاشتراكية ، ودفعها دفعاً قوياً . دخل باريس عام ١٨٤٣ فقابل فيها أنفلز وتوطدت بينها أواصر الصداقة ، وتعاونت معه بعد ذلك تعاوناً وثيقاً جداً . وطُرد من فرنسا ففرّ الى بلجيكا ، واستطاع ان يعود الى فرنسا ثانية ، ثم ذهب الى المانيا ، فقابل فيها لاسال . وفي كانون الثاني ( يناير ) من العام نفسه ، نشر - هو وانفلز معاً - « البيان الشيوعي » فطُرد بسببه من المانيا ، ووجد ملجأ في لندن . وهناك لاحظ سيطرة التصنيع الظافرة ، فاستفاد لنظريته منها فكرة . وفي عام ١٨٦٣ عقد اول مؤتمر عالمي للمال . ونشر عام ١٨٦٧ اول جزء من كتابه العظيم « رأس المال » وتوفي عام ١٨٨٣ ، فنشر انفلز سائر اجزاء الكتاب ، بعد موته .

كتب ماركس كثيراً جداً ، بلغ ما انشاء نحو خمسين جزءاً من مجموعة « موليتور » للنشر . يتركز كله حول تطور المجتمع ، وضرورة تبديل النظام الرأسمالي ، والتمويض عنه بمجتمع تعاوني تألي جماعي . وشرح الأسس الاجتماعية لهذا التطور ، وأسبابه الاقتصادية ، ومختلف أشكاله ، بسلسلة من رسائل متتابعة ، نلخصها فيما يلي :

#### ١ - الأسس الاجتماعية لتطور المجتمعات

حجر الزاوية في نظرية ماركس ، هو تفسير التاريخ . فهو يرى ان وسائل الإنتاج والتبادل ، هي التي تترجم الى أفكار تطوّر المجتمعات . وسمّى نظريته هذه « المادية التاريخية » ، وبنى فكرة النضال الطبقي على أساسها .

المادية التاريخية . - تتركب الهيئة الاجتماعية من طبقة سفلى ، قوامها القوى المنتجة ، ومن طبقة عليا ، مظهرها : الأدب والفن والحقوق والدين ،

تخضع في مسيرتها عبر التاريخ ، للطبقة السفلى . ان شروط الحياة المادية والفنية ، هي التي ترمم العادات ، وتحدد طبائع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية . قال هينل : « لقد نكس ماركس التاريخ ، فأقامه على رأسه ، وواجبنا ان نصيده الى طبيعته ليقف على قدميه » . أي : كان الواجب ان نقيم على الأفكار ، لا ان نقعده على الأحداث . ولا يعني هذا ان عمل الانسان والعمل الثوري لا يفيد شيئاً . فالبشر يستطيعون الإسراع بخطوات التطور ، ولكنهم عاجزون عن تحديد اتجاهه بدقة ، لأن ما يحدد اتجاهه فعلاً ، هو اقتصاد الطبقة السفلى وتكتيكها ، فنها ينبع ، وفي مجراها يسيل ، ولا يمكن وقف تيارها قط .

صراع الطبقات . - ينتج مما تقدم ، ان شروط الإنتاج ، هي التي تحكم فتقسم المجتمعات الى طبقتين متنازعتين . فالرحى اليدوية ، أعطت مجتمع السيد والعبد وطاحونة الماء ، أعطت مجتمع الأبقان والمتحكين . وطاحونة النجار ، أعطت مجتمع الرأسماليين الصناعيين والعمال المأجورين .

ونحن اليوم في مجتمع يقف فيه الفريقان متقابلين : الرأسماليون اصحاب ادوات الإنتاج في جانب ، والعمال ( بروتاريات ) العاملون المنفذون في جانب آخر . يستخدم الأولون الفريق الثاني ، ويحبرونه على القيام بعمل إضافي ، ويعطونه اجراً لا يكاد يقيم به أوده . وهذا العمل المضاف ، غير المأجور ، هو الذي يغني مستعبدتهم ويكدس فوق ثروتهم ثروات .

وازدادت المعركة بين هاتين الطبقتين حدة ، يوم اكتست ثوبها العالمي وحين تكدست الطبقة العاملة في المدن ، وأصبحت اكثر حساسية وشعوراً بسوء المعاملة ، التي هم ضحاياها .

## ٢ - الأسس الاقتصادية لتطور المجتمعات

ان سوء الاستعمال ، القائم في نظامنا الحالي ، والذي يمارسه الرأسماليون

هو الذي سيمجّل بنهايته . فهو مفعّم بالتناقضات الداخلية ، لعل أبنينا ذلك الصراع بين نظام إنتاجي تآلي ( جماعي ) ، يتقدم ليحتل مكانه ، ونظام ملكية فردية في طريقه الى الزوال ، لكنه ما برح يقاوم . كانت القوى الإنتاجية في القرون الوسطى ضعيفة ، ووسائل العمل يملكها المنتج طبيعة ؛ ومع تقدم المكننة ، حلت المصانع الكبرى محل المعامل الصغرى ، وأصبح الإنتاج أليفاً ( جماعياً ) بعد ان كان فردياً ، وأمسى يقوم به عدد كبير من العمال محشورين في مصنع واحد . ومع هذا ، فما ما انفكت وسائل الإنتاج في ايدي بعض الأفراد . وهو تناقض يحر - حتماً - الى استبعاد الرأسماليين عاظم . وبيان ذلك واضح في النظريتين التاليتين : الاولى ، نظرية قيمة العمل . والثانية ، نظرية فرق السعر ( او فضل القيمة ) .

نظرية قيمة العمل . - تنبثق نظرية قيمة العمل - رأساً - من النظرية الانباعية للقيمة ، كما حدّدها ريكاردو وهي تقضي : بأن قيمة الأشياء ، تتحدد بكمية العمل الضروري لإنتاجها . وتقاس هذه الكمية بمدد الساعات المخصصة لصنعها ، في يد عامل متوسط الحدق والنشاط والأريحية .

نظرية فرق السعر . - تتمثل قوة عمل العامل ، في البضاعة التي يبيعها المكاول الرأسمالي ، فيجب ان يكون الأجر ، معادلاً قيمة عمل البضاعة ، ومقارناً للساعات الضرورية لإنتاجها ، أي ما يكفي لیسدّ معاش العامل ، ويكفل بقاءه قادراً على أهبة العمل باستمرار . فإذا كانت ثمان ساعات كافية لإنتاج بضاعة ما ، فقل رب العمل ان يشغله ثمان ساعات فقط ، ويدفع له اجرها كاملاً . غير ان الواقع يختلف عن هذا ، فقد يدفع له اجر للساعات الثمان حقاً ، لكنه يشغله وقتاً أطول منها ، ربما يبلغ عشر ساعات مثلاً . ومعنى ذلك ، ان القيمة التي صبّها عمل العامل في البضاعة المنتجة ، أصبحت أعلى من الأجر الذي أخذه . وهذا الفرق بين السمرين ،

هو ربح الرأسمالي ، هو فرق السعر ( او فضل القيمة ) الذي ما زال قائماً في جميع النظام الرأسمالي . غير انه هو الذي سيجعل بنهايته حتماً .

### ٣ - مختلف تطورات المجتمع

قانون تكديس رؤوس الأموال المتبادي . - كلما زاد عدد العمال ، زاد فرق السعر الذي يحصله رب العمل من مجهودهم الإضافي . وتكديس هذه الفروق ، بعضها فوق بعض ، وتتراكم فوق رأس المال ، فيزداد ضخامة . وهذا التكديس ، من مصلحة رب العمل ، لأنه سيستخدم به عمالاً أكثر ، ويستمر على دفع الأجور نفسها ، وهي في حقيقتها متضمنة فرق سعر آخر . وإذا كان رأس المال ، يولد بهذه الطريقة فروق سعر ، فإن فروق السعر هذه ، تعود بدورها لتشكيل رؤوس أموال أخرى ، وهكذا دواليك .

قانون التمرکز الرأسمالي . - يجره تركز رؤوس الأموال - حتماً - إلى نحو الإنتاج ، لكن العمال لا يستطيعون شراء كل البضائع المنتجة بعملم ، لأن أجورهم دون القيمة الحقيقية للعمل . ينتج عن ذلك أمور ، أهمها : اختلال التوازن ما بين الإنتاج والاستهلاك ، واختناق السوق ، وأزمات قواصر الإنتاج ، تجر وراءها : إفلاس المنتجين الصغار المستقلين ، والتجار الصغار الذين يعجزون عن مقاومة الهبوط الفظيع في الأسعار ، وتغتنص الجماعة الأقدر أعمالهم ، فينحدرون - مرغمين - إلى طبقة الأجراء ، ويتضاعف بهبوطهم عدد عسقاء ( بروليناريا ) الطبقة المتوسطة ، وتنشأ - مقابل ذلك - مؤسسات تجارية تكبر وتتسع باستمرار كالكارتوست ( Trusts ) ( وهي تجمع المنتجين للكبار ) والكونترن ( Konzerns ) ( وهو تجمع المنتجين المتوسطين ) .

قانون الاستصفاء التلقائي . - تتطور الأعمال الكبرى - في المادة - متجهة نحو تشكيل شركات منفقة ، تحمل عمل رجال الأعمال الصغار والمتوسطين . وتعود أرباحها على المساهمين مقدمي رأس المال ، من غير ان

يقوموا بأي عمل إداري فيها . وهذا الربح - المستقل تمام الاستقلال ، عن أي عمل يقوم به المسام المستفيد - كأنه ألوّة تضرب على اجر العامل . ففي اليوم الذي تسمي فيه جميع الاعمال الكبرى على شكل شركات منفقة ، تصبح ناضجة سائفة للاستيلاء عليها واستصفافها ، بلعبة صغيرة من امر ( مرسوم او قانون او قرار ) تنقل الاسهم فيه من أيدي اصحابها الى يد الشعب . وفي ذلك نهاية الملكية الفردية ، تضحي معها وسائل الإنتاج ملكاً ألياً ( جماعياً ) للمجتمع الا ويكفي لتنفيذ هذه الخبطة ، إضراب قوي يتفجر على أثر أزمة حادة ، يتحقق به تبديل النظام كله ا

ذلك هو المخطط العام الذي فادى به كارل ماركس ، واعتبره القدر الذي لا دفع له ، والقضاء الذي لا معدى عنه .

ويحسن التحدث - في هذه المناسبة - عن النظرية النكباء ، وما ينتج عن هذا الرأي ، وكأنه طوفان لا يدفع ، وسيل عرم سيكتسح الملكية الفردية والرأسمالية معاً . ويحل - بعد هذه الثورة - نظام ألي ( جماعي ) ، محل النظام الفردي السابق ، الترم كارل ماركس حياله الصمت ، فلم يتحدث عنه بشيء ، واكتفى بتسميته « التطور الاجتماعي » ، ورفض بناء مخططات لمستقبل المدن المتلطفة بالتحكم والظلم ، وجمل وسائل الإنتاج كلها ألية ، ووزع نتاج العمل جميعه على العمل الذي يقدمه الافراد ... الخ . يفهم من ذلك انه يتوقع زوال تحكم الإنسان بالإنسان ، ونهاية ازمات قوافر الإنتاج الى الابد ، بحيث يحصل كل عامل على أجره يساوي عمله بالضبط ، بدون الحصول على اي ربح من فرق السعر ( فضل القيمة ) . ويستطيع كل احد شراء ما يساوي انتاجه بالضبط . وزوال الازمات الاقتصادية ، مرمون بحصول التوازن التام بين الإنتاج والاستهلاك .

## ٣ - المدرسة الماركسية

أثّرت نظرية ماركس تأثيراً بالفاً جداً ، في جماهير العمال ، وفي التطور السياسي والاجتماعي بالعالم كله .

فعلى الصعيد المذهبي : كثرت الشروح على النظرية ، وتوافرت التعليقات ، ووقف الى جانبها مؤيدون مندفعون بكل انفسهم ، وجدليون عاطفيون من كل وجه . اما المريدون المتمسكون بحرفية النصوص ، فقد جهدوا لتطبيق الماركسية ، والتوفيق ما بين المجتمعات الواقعية ، والنجاح الذي أحرزته النظرية ، فتمنى كوتسكي مثلاً لو ان ماركس - على عظمته وعبقريته - استطاع التحكم في تجارب عصره والعصور التي سبقتة ، وكليس في هذا القول خيانة له ، بل إغناء للنظرية عند تطبيق اساليبها ، وعجز عن التنبؤ بنتائجها . وأما سائر الماركسيين - وهم كثر متفارقون - فقد اكتفوا بإلقاء النور على المعاني المستنبطة من فكرته ، وعلى نتائجها الرئيسية . وأهم ما جاء في ذلك ، قصة الفكرة القدرية . فعلى أي صورة سينتزل هذا القدر ؟ أي وقت واحد أم في ازمان مختلفة ؟ وسيكون السقوط دفعة واحدة ، أم على دفعات متعددة ؟ وبصراع شرعي بين مختلف السلطات ، أم بثورة عارمة ؟

يمكننا - بناء على ما تقدم - ان نلاحظ تيارين رئيسيين هما : الماركسية التطورية والنقابية الثورية .

### ١ - الماركسية التطورية

يؤمن بعضهم بإمكان تعديل واقع الطبقة العاملة ، بوسائل آنية وسريعة ، ضمن نطاق النظام القائم ، وبدون انتظار تطوّر ما يزال بعيد المدى .

ويتعامل هؤلاء على نظرية ماركس بنقد شديد قاس ، ويفندون فيها كثيراً من الأخطاء ، ويفرغونها من معناها الثوري ، ويعتقدون بأن الوسائل السلبية ، كالمعمل البرلماني مثلاً ، أكثر جدوى في التطوير ، من اللجوء الى العنف .

فهي المانيا مثلاً ، ضرب ادوارد بيرنشتاين على مفاصل النظرية الماركسية الرئيسية فقال : « تدحض الأحداث نظرية تكديس رأس المال دحضاً . فلو صح ما قاله ماركس ، بأن الأعمال الكبرى ستزايد من يوم الى يوم باستمرار ، لما صحّ مطلقاً تناقص الأعمال الصغرى تبعاً لها . فلقد لوحظ في الصناعة ، وفي التجارة عكس ذلك تماماً . وشهد ترايد مستمر في صغرى السطيات ومتوسطها . وكذلك الزراعة ، لم يلاحظ فيها اي ميل نحو التمرکز . وصراع الطبقات ، الذي تعتبره النظرية أمراً مزمدياً بين الرأسماليين والعملاء ( البروليتاريا ) بهذه البساطة المبسطة ، هو في الواقع ، اكثر تعقيداً مما يظنون . فليست كل من الطبقتين المنزلتين متناصرة كل منهما في داخل نفسها ، متناخمة المصالح بين أعضائها ، مثال ذلك : ما نجده في تجار الطبقة الرأسمالية ، فإنهم يقفون في وجه الصناعيين . ونجد الدائنين بين ملاك الاراضي ، واقفين في وجه المفاولين ... الخ . ونجد مثل ذلك في طبقة المسقاء ، فصلحة الحرفيين الماديين ، مختلفة عن مصلحة المتخصصين . والعمال مختلفون عن المستخدمين . وقد زادت العقائد الدينية والمذهبية والسياسية ، الشقة بعداً بينهم وخلفاً .

وأخيراً ، فإنه ولو لوحظ انبثاق ازمان دورية في الانتاج والتوزيع ، فإنه لا برهان على ان شنتها متساوية . وليس هناك اي دليل ، على ان طوفاناً عارماً سيأتي على النظام الحالي فيجمعه من المخرقين .

وبالتالي ، فإن على العمال ألا يستقيموا لنغمة « الهدف النهائي » انتظاراً لإقبال القدر عليهم بالنظام الآلي ( الاشتراكي ) ، او استعجاله بالعنف ،



بل يجب عليهم ان يفتشوا عن تعديل آتي سريع لواقعهم ، بوسائل نقابية  
وسياسية .

وفي فرنسا ، تمثل هذا التيار الفكري يمان جوريس الذي عرض  
تحليلاً ملحوظاً للفرق ما بين مادة كارل ماركس ، ومثالية برودون . وقد  
اعترف بمعطيات المادية التاريخية التي ساهمت في وقف جدل المناقشات  
الاجتماعية ، لكنه لم يرتبط بها ارتباطاً أبدياً . ولم يسر معها الى النهاية .  
وآمن بالتقدم على صعيدي المادة والاخلاق ، وتبنى بحمى الآلية ( الجماعية )  
التي ستحقق عدالة اجتماعية عظيمة ، شرط ألا تهمل حرية الفرد الشخصية .  
فالحكومة التي ستصبح مالكة أدوات الانتاج ، يجب ان تمنح المنظمات  
الصناعية حق استخدامها . ولا يستتج من هذا ، انه يقول بفكرة الثورة ،  
بل هو مؤمن بالتصفية الاجتماعية الممكنة ، وبالتعاون المتقابل ما بين الفرد  
والنقابة ، ولا ينسى تعديل واقع العمال ولا يهمل ، انتظاراً للجنة المفقودة  
في ضباب المستقبل .

وفي انكلترا ، لوحظ ان اقرب شيء الى هذا الوضع ، هو  
الاشتراكية الفابية ( Fabians ) يمثلها سيدني ويب ( Webb )  
وبرنارد شو وويلز . وقد صرفوا جل اهتمامهم لنشر صورة عن الفكرة  
الاشتراكية ، اكثر مما اهتموا بوضع برنامج تنظيمي لها .

وقد انضم الى هؤلاء : الاشتراكيين الزراعيين أمثال هنري جورج  
وغوسين ( Gossen ) والراس ( Walras ) ، المتأين الى الاستقناء عن  
ربح الارض بالضريبة ، مع اعترافهم بضرورة جعل ملكية الاراضي أليمة .

## ٢ - النقابية الثورية

وتتف النقابية الثورية ، مقابل هذا الاتجاه ، فقد حتمت على ضرورة  
عمل ثوري عنيف يتحقق به النصر للتأليية . من رجال هذه الفكرة :

عمال ألداء العدواة والعنف امثال بوجيه ودولاسال وبيلوثويه ( Pelloutier ) .  
وبعد هذا الاخير ، نصير الدعوة الى انشاء نوادر عمالية نقابية .

ازدهرت دعوة هؤلاء عام ١٨٨٤ او ما حواليه حين حصلت على  
الحق النقابي ، وتأسس الاتحاد العام للعمال عام ١٨٩٥ وعقد مرة اخرى  
عام ١٩٠٥ في « أميان » فنجح في اعلان استقلاله عن الاحزاب السياسية ،  
وتخلّصه من استبداد الحركة النقابية ، واستمر متقدماً ناجحاً في مهمته ،  
حتى اعلان الحرب الكونية الاولى . واستطاعت النقابية الثورية - خلال  
هذه المدة - ان تنظم وتتكامل ، بمجهود بعض المفكرين وبدون ان تؤثر  
في الحركة العمالية . أما ما بين الحربين العالميتين ، فقد بلغ تأثيرها في  
الثورات ذروته ، وبخاصة في موسوليني وحركته الفاشية في ايطاليا .  
نعدّ من هؤلاء المفكرين : جورج سوريل ومريديه وإدوار بერთ  
و هـ . لاغارديل .

وقد اتخذ هذا المذهب من النقابة ، الأداة الرئيسية للثورة الاجتماعية ،  
وجعلها الخلية الرئيسية للتنظيم القابل . وهدف الى إلغاء الحكومة السياسية ،  
حامية الرأسمالية ، وعوض عنها بحكومة اقتصادية ، اي بحكومة منتجين ،  
تكون قاعدتها النقابة ، وملئها وسائل الانتاج ، وجعلها تتجمع مبدئياً  
على هيئة تعاونية تعاونية ، وتنتهي بعد ذلك الى اتحاد دولي ، تتولى  
النقابات فيه الاعمال ، فتفصل الانتاج على قدر الحاجة ، وتقوم بتوزيع  
المنتجات ، وتعيين اجور العمال .

والمثالية في هذا النظام ، ان عملية الإنتاج فيه ، تتبع نظاماً تحريراً .  
فالعامل يختار العمل الذي يحوى ، في المكان الذي يريد ، وعندما يمنّ له  
ان يعمل !! هكذا تخضع القيادة العاملة لمبادئ تربية حرة متساعة  
جداً !! ولما كانت السلطة الوحيدة الضرورية في هذا المذهب ، قائمة على  
نظام فني ، فلن يخشى - قط - حدوث نقص في الإنتاج ، لأن إلغاء الضمّل

التقليدي ، والتبديل الذي سيحدث في الوسط الاجتماعي ، يصل بالناس -  
حتماً - الى سيكولوجية شخصية بيئة التقدم ، لأن المحرض الشخصي ،  
النابع من المصلحة الشخصية ، يبعث عنه بماطفة الشرف ، والتلذذ  
بإجادة العمل . وسيلقى استخدام الانسان للانسان ويزول الربح ، وسينزل  
مكانه تنظم عام مختلف الأرباح الرأسمالية . هذا ، مع العلم ، بأن التقدم  
الذي ستحرزه العادات ، يسمح للملكية الشخصية بالزوال ، ويعوض عنها  
بملكية يحتلبها العمل .

والوسيلة المتقد انها موصلة الى هذه المثالية ، هي العمل النقابي وحده .  
وإن أي نشاط سياسي ، لا يؤدي إلا الى تحطيم وثبة الطبقة المالية  
الثورية . وأياً ما كان الأمر ، فإن الديمقراطية البرلمانية غير مقبولة بكل  
وجوهها ، فهي ، من الوجهة الاقتصادية ، تنافس بالحقوق المكتسبة ، وتحلل  
الامتيازات . ومن وجهة النظر الاجتماعية ، تعطل الصراع الطبقي ، وتفضل  
وجود الأحزاب السياسية المتفاهمة على التباين ، ونزاعاً من وجهة النظر  
الاخلاقية ، مسؤولة عن تدهور الوجدان ، لأن تقام الأحزاب البرلمانية ،  
يقف عثرة دون الوثبة الضرورية نحو العمل العظيم .

فيجب اللجوء - إذن - الى العمل المباشر السريع ، وهو زيادة عدد  
الإضرابات ، وخلق المرفقات والمقبات ، وتنويع المؤامرات ، لجرّ المال  
نحو الإضراب العام الأخير ، الذي به تنفجر الثورة الاجتماعية !

يقرّط سوريل العنف فيقول : « انه وحده الذي يبعث في اعماق النقابيين  
الحماسة الثورية ، ويصعدها ، حتى تشابه حماسة المسيحيين الاوائل ، او نشاط  
الجندي في المعارك . وهو وحده الذي يحمل على التصفية ، ويحمل من الإضراب  
العام الشامل ، ديناً وقوة وفكرة هائلة ، جذيرة بأن تصبح الاشتراكية  
وتحققها . »

## تذييل

## التاريخية والهامشية<sup>(١)</sup>

بينما كانت المناقشات المذهبية ذائرة على الصعيد العلمي الصرف ، نشبت معركة جدليات عنيفة ، ما بين محبذي الاتباعية وناقديها ، وهي معركة عنيفة خالدة ، حول تطبيق مختلف الأساليب ، يتميز منها أصلا ن هما : المدرسة التاريخية ، والمدرسة الهامشية ، وما تفرع عنها بعد ذلك .

### ١ - المدرسة التاريخية

هي حركة فكرية ، شغلت الجزء الثاني من القرن التاسع عشر في ألمانيا خاصة .

١ - أصولها . - ان القوانين العامة ، التي آمن الاتباعيون بها على عموميتها وشمولها ، ليست في حقيقتها إلا قوانين نسبية ، لأن الشروط

---

١ - مع ان هذا الكتاب قد خصص للظواهر المنهجية في ترويج الفكر الاقتصادي ، فقد وجدنا من الضروري إدخال بعض التطورات الشاذة للمدارس المهتمة بالظواهر النظرية الصرف لتحليل الاقتصادي . وذلك لتعطي صورة صحيحة واضحة عن التطور العام لهذا الفكر .

الاقتصادية والاجتماعية كثيرة التبدل . وتبدل - تبعاً لها - رتبة النظام  
حتماً . ومن المستحيل تطبيق نظرية اقتصادية ثابتة ، وسياسة لا تحيد ،  
في مختلف الاوساط ، على مدى الزمن .

وفوق ذلك ، فان هناك سيكولوجية مبهمة ضيقة ، تقودها الى نتائج  
كثيرة الفزع والتهيب . والواقع المشاهد ، ان الانسان يسكت - بصورة  
خاصة - امام مصلحته الخاصة ، ويحول الاقتصاد السياسي الى تاريخ طبيعي  
للأنانية . لمعتقدات الناس الاقتصادية خاضعة - إذن - لمؤثرات كثيرة  
متعددة : كالسلطة ، والواجب ، والصدقة ، والفلسفة ، وحب العظمة ،  
والطمع ... الخ .

وأخيراً ، فان عبث المبهات ، يعرض صورة مهزوزة للحقيقة الاقتصادية ،  
بدلاً من عرض صورة واضحة نيرة .

وتتفرع نظريات هذه المدرسة ، الى فروع متعددة حول المعر والتبادل  
الدولي ، وتفترض فرضيات نسبية ، حتى تفقد كل صلة لها بالحياة الثابتة .  
فعل الاقتصادى ان يدرس الفعالية الاقتصادية - إذن - في الوسط الذي  
تتجول فيه . يجب ان يستخدم الطريقة الاستقرائية لا الاستنتاجية ، وأن  
يتبّع الاحداث بدقة للحصول على لوحة كاملة صادقة بقدر الإمكان للفعالية  
الإنسانية . ولذلك يُشار عادة باستخدام آلة منازة لتحري ، هي التاريخ .

٢ - يمثل هذا الاتجاه مؤلفون هم :

- روش ( Rochet ) : ولا يرى في التاريخ إلا أحداثاً اقتصادية ،  
تتبر الطريق لنظرية اقتصادية .

- هيلبراند ( Hildebrand ) و كارل نيس ( Knies ) : وهما يعتقدان  
بأن المؤرخ يستطيع اقتراح آراء ، تقرب ما بين الاحداث من فرجات ،  
وتسهّل دراستها .

- بوخر ( Bücher ) وسومبارت ، وماكس ويبر وشمولتر : يفيدون من دراسة الماضي ، توسيع أفق الملاحظة امام الاقتصادي ، ليستطيع تبين العلاقة القائمة بين الناس والثروة ، بصورة علمية اكثر دقة وضبطاً .

## ٢ - المدرسة الهامشية

تمثل الهامشية بالمدارس الرياضية والسيكولوجية المؤسسة عام ١٨٦٠ - ١٨٧٥ وهي ارتكاس ضد المدرسة الاتباعية ، التي عجزت عن صياغة قوانين علمية حقيقية ، وضد المدرسة التاريخية التي لم 'تجد' غير عرض الاحداث ، وقصّرت عن صوغ قوانين وشرائع علمية .

ارتأت هذه المدرسة ، ان تعود الى الطريقة الاستقصائية التي سلكها الاتباعيون ، لكن بشيء من التعديل ، يجعلها علمية صحيحة . ومع ان فرعي هذه المدرسة ، قد اتفقا على المبادئ الرئيسية ، فقد اختلفا في اسلوب تطبيقها علمياً . فما هي هذه المبادئ ؟!

## ١ - المبادئ الرئيسية العامة

١ - مبدأ اللذة . - اتفق الفرعان على ان المرء يسعى لمصلحته الخاصة ، ليحصل على أقصى الاكتفاء ، بأقلّ جهد ممكن . ولم ينكروا بأن سلوك البشر ، واقع تحت مؤثرات اخرى ، لكن حساب كل هذه الانفعالات السيكولوجية الصغيرة ، التمرّجة في أعماق نفس الانسان ، مستحيل حتماً . وقد تربط بين الحادثات الاقتصادية علاقات مستقلة في ذاتها ، اكثر مما يربط بينها علاقات سببية واضحة .

يقول الاتباعيون : ان العلاقات التي تربط ما بين المؤثر والحادث ، لا تكون إلا سببية . فسر البضاعة مثلاً ، يتأثر بالجهد المبذول فيها ، وبالطلب والرغبة . ثم يعود مستوى الأسعار ، فيؤثر في حجم الجهد ، وبالرغبة الراغبة

في البضاعة كذلك . فالعلاقات الرابطة ما بين الحادتين ، فاعلة مؤثرة ومنفعة متأثرة في آن واحد ، فكلامهما - إذن - سبب ونتيجة .

اكتشفت اخيراً نظرية جديدة في القيمة ، اكتشفها في اوقات متقاربة وعلى التوالي : « منجر » في النمسا ، و«الراس» في سويسرا ، وجيفونس في انكلترا ، وهي تحمل المعنى الحقيقي للهامشية . تدعي هذه النظرية ، بأن اسعار الحاجات ، لا تتعلق . كما يقول الانباعيون - بسبب موضوعي مادي ، هو تكاليف الانتاج ، بل بسبب شخصي ، هو لزومها ونفعها . وفي ذلك قلب للفهوم التقليدي رأساً على عقب ، لأنها تفسر القيمة من جانب المستهلك ، لا من جانب المنتج ، أي تفسرها بما فيها من قوة نفع في آخر مرحلة من مراحل استخدامها . وتسمى نظرية « النفع الاخير » او « الهامشية » فهي - إذن - لا تفسر ثمن البضاعة وحدها ، بل تعداه الى تفسير المؤثر في الانتاج وهو العمل الانساني ( الأجر ) وفي رأس المال ( المصلحة ) معاً .

## ٢ - المدرسة الرياضية

أقامت المدرسة الرياضية السويسرية أسسها على هذه المبادئ ، مستخدمة المحاكاة الرياضية ، وبخاصة تنوع المؤثرات ، لا المحاكاة المنطقية الاتباعية . يمثل هذه المدرسة : كورنو الذي ألف عام ١٨٣٨ كتاباً عنوانه « مباحث حول المبادئ الرياضية في نظرية الثروة » ، ووالراس الفرنسي ، وإيريتو الإيطالي وجيفونس الانكليزي .

ليون والراس L. Walras . - وضع والراس ، وهو في لوزان ، مبادئ الاسلوب الرياضي ، ليقابل به المدرسة المنصبة للاتباعية ، فسمي هذا الاتجاه الفكري « المدرسة السويسرية » او مدرسة لوزان . قال والراس : « ليس للاقتصاد الصرف إلا اتجاه عطي واحد . ولما كانت عقدة المقدم فيه هي نظرية قيمة التبادل ، فيمكن اللجوء الى القوانين الرياضية لحلها ،

كقانون القوة والسرعة مثلاً . وعرض بعض فرضيات صغيرة مستندة الى حساب الجزئيات - تماماً وتقاضياً - ورأى كيف يندس فيها تعريف المرض والطلب والقيمة . وأوضح شروط تحديد الأسعار في نظام تنافس واضح ، واستنتج من ذلك نظرية في التوازن العام للسوق ، تستوي - في نظام المباراة الكامل للاقتصاد الصرف - على السعر الذي تتجلى فيه ، ثلاثة امور في آن واحد . هي :

أ - تعادل كميات البضاعة المطلوبة .

ب - العرض المقدم من جميع المتبادلين .

ج - رغبة كل منهم في الحصول على اقصى النفع .

باريتو ( W. Pareto ) . - جاء على أثر والراس ، في منبر لوزان الجامعي ، واستخدم الطريقة الرياضية مثله ، لكن لم يقف عند حدود التنافس والمباراة ، بل طبق المحاكاة نفسها على اسعار الاحتكار . فخرج بذلك من حومة الاقتصاد الصرف ، ودخل في علم الاجتماع العام .

ستانلي جيفونز ( Stanley Jevons ) . - سلك طريقة زميله المتقدمين ، وأضاف اليها المعطيات السيكلوجية في اساس الاقتصاد السياسي ( اللغة ، والألم ، والاكتفاء ، والحزن ... الخ ) . قال : « تقوم العمليات الاقتصادية على قوانين الاكتفاء الانسانية . فهي - اذن - تتضمن اللجوء الى الكمية الجبرية القصوى في هذا الاكتفاء . وليس الجهد او الألم إلا مظهران سلبيان من مظاهر عدم الاكتفاء .

### ٣ - المدرسة السيكلوجية

وتسمى المدرسة النماوية ، او مدرسة فينا . وينذهب المؤلفون التحلقون حول هذه المدرسة السيكلوجية الى تحليل اكثر عمقا في مفهوم النفعة



الهامشية ، ويشرحون محولها كله . أشهرهم : منجر ، وفون ويسر ، وبوم باروك ، وماير ، وجون بيتس كلارك وكارفر .

كارل منجر ( Carl Menger ) . - اهتم بشرح قيمة الحاجات في الاستهلاك وقيمتها في الانتاج . فهو يقلب علاقة السببية التقليدية ، التي ارتضاها جميع من سبقه . ويقول : « ان الذي يحدد سعر وسائل الانتاج ، هو قيمة المنتجات نفسها ، وهي متصلة بالحاجات المتسلسلة التي تخفف وطأتها رويداً رويداً مع كل اكتفاء . فاذا وضعت هذه الحاجات ، بكمية كبيرة في الاستعمال ، تتافص النفع من كل منها بنسبة ذلك . وتقاس قيمة كل حاجة ، في مجموعة من الحاجات المتجانسة ، بشدة آخر احتياج للاكتفاء منها . وبمعنى اوضح : إنها تقاس بالنفع الاخير للوحدة المعروضة ، أما ما يتعلق بحاجات الانتاج ، فليس فيها اي نفع مباشر في نفسها ، بل قيمتها بقدر ما تلتجعه من حاجات . وما دامت كل أداة منتجة ، تُستخدم - غالباً - في صنع منتجات متعددة ، فان قيمتها تعادل اقل استفاد من الحاجات المنتجة ، اي بقدار انتاجيتها الهامشية .

فون ويسر ( Wiser ) وبوم باورك ( Bohm Bawerk ) وه. ماير . - جهد هؤلاء الثلاثة في إكمال النظرية ، بإلقاء النور على مشكلة « نقص القيمة » ، اي ترميم قيمة المنتجات في مزدحم العوامل التنافسة في الانتاج . وقد توقفوا عند تطبيق مفهوم الانتاجية الهامشية ، على العمل الانساني ( الأجر ) وعلى رأس المال ( الفائدة ) . ثم عادوا فأدخلوا مفهوم التكلفة في مفهوم المنفعة ، لشرح قيمة الحاجات والخدمات ... ومعنى كل ذلك : التفتيش عن قيمة نفسية لامادية ، كما تعرض لذلك ريكاردو من قبل . وتوافر الرغبة في بذل الجهد المقدم ، والتضحية المطلوبة من المنتج والعامل والموفر ... اي ان عدم المنفعة ، هو الذي يقف في مواجهة المنفعة .

جون بيتس كلارك ( John Bates Clark ) و. ن. ت. كارفر . - ضمن  
هذان العالمان التحليل الهامشي ، في الادب الاقتصادي الانكلوساكسوني ،  
وجعلوا منه أساساً لنظرية كاملة في الترميم .



شهد مطلع القرن الثامن عشر - على صعيد الفكر - الاصرار على تأييد  
حقوق الانسان ، والتسامي نحو الحرية . وكانت فترة انصب فيها التنظيم  
على الطوائف المهنية ، وتدخل الدولة ... وتلاه عهد مختلف عنه تمام  
الاختلاف ، وهو عهد ظفر به مبدأ عدم التدخل ، على الصعيد المذهبي ،  
وعادت قضية التدخل ، بشكلها النهائي ، في فكرة التجمع التكتلي ..  
وهكذا يقرأى للباحث ، ان المذاهب الاقتصادية في كل عصر ، ما هي  
إلا انعكاس للتجارب الحزينة ، التي عانتها الاجيال السابقة .

وبالرغم من مظاهر هذين المهدين المختلفة ، فقد درس كوثارد التيارين  
المتباينين ، وبين انهما ينبعان من مفهوم واحد متجانس ، هو مفهوم الفردية .  
الليبرالية ، ما هي إلا مذهب الفرد الاقوى . والاشتراكية ، ما هي إلا  
مذهب الفرد الاضعف ! فباسم النشيطين الأريحيين ، يُطلب من الدولة  
الوقوف على تحوم الحرية ، واحترام الملكية .. وباسم الضعاف ، ضماف  
التسلح في حومة النضال الاقتصادي ، وهم الاكثرية ، يُطلب منها تحديد  
الحرية وإلغاء الملكية . هكذا تبقى حقوق الانسان تحت النقاش ، وتبقى  
حمايتها والدفاع عنها ، هي الهدف الاسمى . فبعض المفكرين يقفون اهتمامهم  
كله على النخبة الممتازة من الناس ، المؤهلين بالوهبة والقدرة الكافية على  
الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة العام ، ويصرون على وجوب حمايتهم .  
والبعض الآخر - على الضد - من هؤلاء تماماً - يصرفون اهتمامهم للحفاظ على  
حقوق جميع الناس ، على اعتبار انهم هم الذين يشكلون الجسم الاجتماعي ،  
وتخفيف حدة التفاوت بينهم ، بتعديل الثروة وتوزيعها عليهم جميعاً  
بنسبٍ معينة .

وتبرهن التجارب المستوحاة من كلا التيارين ، على خطأ النظامين كليهما في شكلها النهائي .

ففي المذهب الاول ، يلاحظ ان بعض الفئات الاجتماعية تستخدم سواها ، كما يلاحظ القلق وعدم التوازن على الدوام .

وفي المذهب الثاني ، يلاحظ استعباد الدولة الظالمة شعبها على عمومه . كما يلاحظ ان مصلحة الفرد الخاصة لا يمكن ان تتساق مع المصلحة العامة ، ولا يمكن الجمع بينهما . فهل يمكن وجود هذا التساق في شكل مطلق ؟ ان الأمل بوجود هيئة اجتماعية شديدة التناسق ، لا ظلم فيها ولا ثورة ، أمل خيالي وهمي غير قابل للتحقيق . وإذا كان الأمر كذلك ، فهلا أمكن تخيل نظام يحقق توازناً أصح من هذا الكائن الآن ، يوازن ما بين مصلحة الفرد والمجتمع ، يأخذه بمجموعه من جهة ، وبأفراده على حدة من جهة أخرى ؟! نظام يسمح بتطور أكثر تناسقاً وتناغماً ما بين البشر الذين يشكلون بتجمعهم هذا ، المجتمع الانساني ؟!



القيسُ الثالث

نمو انسانية اقتصادية



’ومم النصف الاول من القرن العشرين‘ يظهرين متناقضين تمام التناقض هما :

أ - صعود الرأسمالية الى أوج عظمتها .

ب - وأزمة اقتصادية ’خيئل لبعضهم معها أنها دقت جرس النهاية .

وقد فصلت الحرب العالمية الأولى بين هذين المظهرين . وخطت الحرب العالمية الثانية خطوة جديدة نحو ميلاد رأسمالية جديدة .

كانت الرأسمالية - حتى قبيل الحرب العالمية الأولى - في ذروتها ، تقنتحت اول أزمائها في أوروبا ( بريطانيا وفرنسا وألمانيا ) ففاض الانتاج فيضاً عظيماً ، وتطور التبادل فـجـاً بين الدول ، ولعبت الفائدة دور المسيطر ... ساعد على ذلك كله ، انبثاق ثورة صناعية ثانية ، تدببت بتفجيرها لآلات تقنية جديدة ، كالحرك الانفجاري ، والكهرباء ، ونشوء مصانع كبرى ، خصوصاً في تعدين الحديد ، وتطبيق العلم على الصناعة كالمنتجات الكيماوية ، والإستضاءة ... الخ .

وتسارعت الاقتصاد الحديثة مع تطور آلات الاقتصاد المعاصر ، كقيمة الأشياء ، والشركات المنفعة ... وتجمعت رؤوس الاموال وتكدست حتى امكن بها تدفق انتاج ضخم فياض ، وتأسيس مشروعات تجارية كبرى متمركزة .

وتطورت الرأسمالية كذلك خارج القارة الأوروبية ، بتسريع الولايات المتحدة واليابان . ولم يقف ثوب هذه البلاد - وكانت الى عهد قريب مستوردة - عند حد الامتناع عن الاستيراد التقليدي للمنتجات الأوروبية ، بل ظهر منها منافس جديد . ومعنى ذلك ، ان نشوء القوى المنتجة الكبيرة في العالم ، كان يحوي في نفسه ، بذور الأزمة المتبيدة للنظام الذي كان يظن انه في أوج عظمته .

**أزمة الرأسمالية .** - تفجرت الحرب العالمية الاولى ، ففدّت هذه الازمة أيا تغذية ، ووضعت أوروبا على شفاّر منزلقي اقتصادي عالمي . واهتبلت البلاد المحايدة نشوب الحرب بين البلاد المتعادية ، فقوّت مصانمها تقوية عظيمة ، ونمت زراعتها على حسابها . وساعدها على ذلك ، انبثاق الثورات المتتالية بعد الحرب مباشرة ، كالثورة السوفياتية عام ١٩١٧ التي أنشأت نظاماً أليّياً ( جامعاً ) أقامته على اساس المذهب الماركسي ، والثورة الطليانية عام ١٩٢٣ ، والثورة الالمانية عام ١٩٣٣ اللتين حافظتا على الرأسمالية بحافظتها على مبدأ الملكية الفردية ، لكنه أفرغ من ليبراليته .

وأيدها كذلك الأزمة الاقتصادية الحانقة التي ظهرت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ وانقرشت فوق العالم كله ، ما عدا روسيا واليابان ، وتمكنت جذورها حتى خيل للناس أنها ليست أزمة اقتصادية بسيطة مسببة عن فيض الانتاج ، بل هي أزمة حاسمة تناولت اصول النظام القائم ومبادئه ، وجرت ورامها تحطيم الاسمار ، وانحطاط الأعمال ، والبطالة ، والإفلاس ، وانخفاض سعر العملة ... الخ .

وكان لهذه الأحداث صداها العميق ، وتأثيرها الكبير ، في نظام الإنتاج والتبادل . فقد كان تركيب النظام الرأسمالي ، موسوماً - خلال القرن التاسع عشر - بتساوق الملكية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وتوافقها معاً . وقد حوفظ على الملكية الفردية ، في شعوب البلاد الغربية . أما الحرية ، فقد



أخذت ثلاثى تدريجياً . وتطور تركيب الأعمال ، من الشكل الفردي الى الشكل الأولي ( الجماعي ) ومشى من المباشرة والتنافس ، الى الاحتكار ، وحلّ عمل الأعمال المائليّة ، التي كانت قسائغة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أعمال جبّارة عملاقة ، تقوم بها شركات مغلقة . وخطت الرأسمالية من الوحدات الصغيرة المتنافسة ، الى رأسمالية عظمى متكاثفة احتكارية .

ولم يُترك نظام الانتاج الداخلي ، في كل بلد ، يشي على الهوى الشخصي ، بل طفقت الحكومات تتدخل تدريجياً في الحياة الاقتصادية ، لا لتنظّم شروط العمل ، كالأجور ، وساعات العمل ، والإجازات فقط ... الخ . بل تدخلت في تحديد الأجور ، ومقدار الربح ، ونوع المواد الأولية ، والإنتاج الخ . بل لم تتردد في ان تأخذ لنفسها ، ما كان من حق المبادعات الفردية ، لتضمن إدارة بعض الخدمات الاقتصادية وبعض المصانع ، كصارف الإصدار ، وصناعات الحرب ... الخ . وغاضت الرأسمالية الفردية ، كما غابت فكرة عدم التدخل ، وحلّ عليها رأسمالية تدخلية ، هي رأسمالية الدولة .

وقرّض التبادل ما بين الدول الى عقبات ، أخذت في التزايد يوماً بعد يوم - وكان المقروض ان يتطور نحو الحرية - فقد تعددت الحواجز الجبركية وتنوعت مستندة الى الحقوق التقليدية في الجبركة . وضوعفت الرسوم على الإيراد ، حماية لتصنيع المحلي ، او للاكتفاء الذاتي . وشدّدت الرقابة على صرافة العملة ، ووقفت التعاقّد على النصفية موقف المعرقل لحركة التبضّيح ، بسبب شدة الرقابة على حركة رأس المال ... وحلّ محل الرأسمالية الدولية وحرية التبادل ، رأسمالية وطنية واكتفاء ذاتي ...

هكذا ولدت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٢٩ رأسمالية جديدة.

قوية متسارعة تطورت على ثلاث وجوه هي : الوجه الدولي ، ووجه  
المؤسسات التنموية ، والوجه الوطني .

فعل الصعيد الذي كان يخطط انحاء اوروبا اقتصادياً أمام الولايات  
المتحدة المسلحة بتصنيع جبار ، ومالية عملاقة لم يعرف لها مثيل . وانشطار  
العالم الى شطرين متعادين أحدهما بلاد رأسمالية ، وثانيها بلاد اشتراكية .  
وبذلت محاولات وجهود متعددة ، تهدف الى حرية التبادل العالمي ، كوثيقة  
هافانا وتعاهد بريتون وودس ( Bretton Woods ) واتحاد اوروبا الغربية  
الاقتصادي ( O. E. C. E. ; C. A. C. A. ) واتحاد اوروبا الشرقية ( Comecon ) .  
ووضعت مؤخراً برامج لمساعدة العالم الثالث ، ذات طرفين متعاقدين ، او  
متعددة الاطراف ، كالمونة الاقتصادية لخدمة البلاد المتخلفة ... الخ .

وعلى صعيد المؤسسات ، نتج عن الحرب ، في أكثر البلاد الرأسمالية ،  
اتجاه نحو التأميم ، طور المرافق العامة ، ووضعها على أسس فعالية جديدة .  
أما المرافق الخاصة ، فقد دفعت في تطور متجه نحو منح الأجراء حق  
المشاركة في بعض المسؤوليات الاجتماعية ، كالدخول في الهيئة الإدارية  
للمعامل مثلاً .

وأما على الصعيد الوطني ، فقد فجرت الحرب سياسة ترمي في وقت  
واحد الى هدفين : الاول ، جعل جميع الحاجات ألبية اجتماعية ، الثاني تعميم  
الضمان الاجتماعي ، وكفالة العمل للجميع ، وتوجيه الانحصرات العامة  
والخاصة الفاتحة ، توجيهاً مبنياً على حسابات وطنية اقتصادية بعمومها ،  
وتخطيط دقيق مفصل للفعالية الاقتصادية ...

هذه الانقلابات ، دفعت المفكرين الى إعادة النظر في الآراء الاقتصادية  
المتعارف عليها ، والتي كانت مقبولة حتى ذلك الحين . لكن أغرب ما في  
الامر ، ان لا نرى بين الحريين العالميتين ، وخصوصاً بعد الازمة العالمية

الثانية ، أيّ نظرية جديدة حقاً . بل كل ما هناك ، دراسة للذاهب التقليدية على ضوء التجارب الحادثة ، وتقديرها في قالب جديد ، أمثال :  
« الحماية الجديدة » ، الاشتراكية الجديدة ، التدخلية الجديدة ، الليبرالية الجديدة ، الرأسمالية الجديدة ... » .

ولم يظهر على الصعيد النظري الصرف ، أي محمول جديد ، غير ما كتبه كينس في مؤلفه ، أو كشف عنه في تحليلاته عن تركيب الاقتصاد المعاصر وأفره .

# ١

## مذهب الحماية الجديد والتعاهدية الاتحادية

نضج مذهب الحماية تدريجياً ، في حوض المركاتيلية ، وظهر على لسان  
ف . ليست ( Liff ) وجرى من بعده في تيارين ، أحدهما ، يميل إلى تجاوز ما  
تنتهي إليه من نتائج . والثاني ، يميل إلى تليينها وتطريتها لتنتهي إلى  
اتحاد أوروبي ، وهو أول الخطوات نحو اتحاد تعاقدى عالمي .

### ١ - حنق الاقتصادية الوطنية

جمل بعض المؤلفين من أنفسهم ، مناصرين لمذهب التحديد المتشدد ،  
في التبادل ما بين الدول . وهو مذهب « الاكتفاء الذاتي » . أيده بعض  
الاقتصاديين ، وكبار رجال الدولة من الألمان واليطاليان ، وطبقوه في  
بلادهم ما بين ١٩٣٨ - ١٩٣٩ . أشهر هؤلاء النظريين ، هو الألماني فريد  
( Freid ) .

١ - المبدأ . - أن يقوم كل بلد بكفاية نفسه بنفسه ، سواء أكلن  
ذلك في أيام السلم أم في أيام الحرب . وقد ارتأى فريد ( Freid ) لتنفيذ  
ذلك ، أن يمنع استيراد البضائع الأجنبية ، ويطوّر القوى الإنتاجية في

داخل بلده ، ويدفعها إلى حدودها القصوى . فيستخدم جميع منابع الثروة الصناعية والزراعية ، ويتوسل بكل ما يمكنه للحصول على ما لا يملك من إنتاج ... نعم ، قد تلجأ هذه الحماية العامة الدائغة ، في كثير من الحالات ، إلى رفض منتجات اجنبية ، خير من البضاعة المحلية ، في سد الكفائات . غير أن السياسة الاقتصادية الوطنية ، لا تستهدف ضمان الثرف للمواطنين ، بل ضمان الاقتصاد المستقل للبلاد . وذلك هو مفهوم اقتصاد القوة ، إذا قوبل بمفهوم الاقتصاد الليبرالي ، في مستوى العيش الجيد .

٢ - أشكال الملعب . - ومع اتفاق المؤلفين الذين من ضمن هذا المذهب ، على جميع مبادئ سياسة الاكتفاء الذاتي ، فقد اختلفوا - فيما بينهم - على الأهداف والنطاق الجغرافي .

الأهداف . - قد يفرض الاكتفاء فرضاً ، بماملر ما . وقد يوضع فرضاً بعد شوري . يسمى الأول « اكتفاءً انطوائياً » تفرضه ظروف قاهرة على بلد ما ، كوضع إيطاليا بعد ما فرضت عليها عصبة الأمم العقوبات ، بسبب عملياتها في الحبشة عام ١٩٣٥ . أو فرنسا عندما انقطعت عن منابع تغذيتها الخارجية بعد هدنة عام ١٩٤٠ . فهي تتجه نحو الاستفادة من إنتاجها الوطني وحده ، لسد حاجات البلاد .

وأما الثاني ، ويسمى « الاكتفاء التوسعي » ، فيأتي نتيجة لخطط منظم ، تضمه بعض البلاد ، وتطبقه تطبيقاً إرادياً ، كالألمانيا النازية ، التي استهدفت تطوير القوى المنتجة الداخلية إلى أقصى حدودها ، بعدما تنازلت عن سياستها المنتجة نحو « المجال الحيوي » .

النطاق الجغرافي . - تدور هذه السياسة ضمن حدود بلد ما ، أو إمبراطورية استعمارية ، أو قارة ، يقف فيها « الاكتفاء الذاتي الوطني » ،

على حدود المنطقة المينة التي يقطنها الشعب ، كالألمانيا وإيطاليا مثلاً . أما « الاكتفاء الذاتي الإمبراطوري » ، فيحاول بناء كتلة مستقلة ، تجمع ما بين الوطن الأم المركزي ، ومستعمراته ، كالإمبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية مثلاً . وأما « الاكتفاء الذاتي الموسع » ، فيكون بتقسيم العالم إلى مناطق كبرى ، تجمع عدداً من الأوطان ، متحدةً اتحاداً طبيعياً في منابع قوتها ، أو مرتبطة برباط تاريخي ، أو عرقي ... تحت إدارة دولة مهيمنة متسلطة ، كالألمانيا وهي في أوج عظمتها ، حين اقترحت تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق عظمى هي :

١ - المنطقة الأمريكية : تسيطر عليها الولايات المتحدة .

٢ - آسيا الشرقية : تسيطر عليها اليابان .

٣ - أوروبا وأفريقيا مجتمعين : تسيطر عليها ألمانيا العظمى .

وقد وضع كل منطقة من هذه المناطق ، تحت حماية مشددة فيما بينها ، لكنها تفتح على بلاد منطقتها الأعضاء فيها ، بحرية متسعة في التبادل التجاري .

## ٢ - تلبين الاقتصادية الوطنية

نجم عن الفكرة الأخيرة المتقدمة ، آراء حملها مؤلفون انطلقوا من بعض مفاهيم المناطق الاقتصادية ، فوصلوا إلى أشكال وصور أكثر جدةً ، في الاتحاد الأوروبي التعاقدية .

١ - المناطق الاقتصادية . - جعل لوسيان بروكار من نفسه نصير لتنظيم اقتصادي ، يقوم على أساس المنطقة ، عرضه في كتابه « المبادئ الاقتصادية الوطنية والدولية ١٩٢٩ » .

المبادئ . - تطوَّرت العلاقات الانسانية في «لب» ثلاث دوائر متحدة المركز، هي : المقاطعة ، والوطن ، والعالم . فيجب إرساء الأساس في المقاطعات

اولاً ، كل مقاطعة في الوطن على حدة ، ليتحقق بهذا التنظيم الجزئي ، تنظيم الوطن كله في اقتصاد معقد . ومن هنا ، يكون الانطلاق نحو تنظيم تجاري دولي .

الأساليب . - ولأجل الوصول الى ذلك ، لابد من المرور في دورين :

الاول : نوع من الحماية الضرورية ، تحقق اقتصاداً وطنياً معقداً . على ان تكون هذه الحماية معتدلة ، تحمي المصانع الكبرى ، او تمنعها حق القيام بالأعمال الوطنية المتميزة .

الثاني : هو الانتقال ، من الاقتصاد الوطني الى اقتصاد دولي ، يقوم على اتحاد جبركي اوروبي ، ويعمل على توجيه يؤلف بين الإنتاج الوطني ، ومراقبة تحرك رؤوس الأموال ، وسياسة الهجرة .

٢ - الاتحاد القاري . - يلاحظ اليوم ، محاولة ربح الحوادث التي تكتسي هذه الافكار ، في التخطيطات الرامية الى خلق وحدة اقتصادية اوروبية ، تحت مختلف التسميات : « الوحدة الاوروبية » ، الدول المتحدة الاوروبية ... ، وهي تعني قيام سوق اوروبية متحدة ، تضم مختلف الحركات الاتحادية ، في « لب » حركة اوروبية واحدة . توضع في هذه السوق ، كل منابع الزراعة والتعدين والصناعة ، الموجودة في القارة ، تحت تصرف المصوم . وتضمن حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضاعة . ويُعاد توزيع القوى المنتجة بصورة اكثر منطقاً لتحقيق تزايداً في الإنتاج الفردي ، ونمواً في الإنتاج العام ، وارتفاعاً في مستوى المعيشة .

وقد جهد التنظيم الاوروبي للتعاون الاقتصادي ، الذي أعيد تجميعه عام ١٩٤٨ من الشعوب الاوروبية الغربية ، ان يهيئ هذه السوق الكبيرة ، سياسة ليبرالية ، للتبادل ما بين الدول الاوروبية ، متكناً على وحدة اوروبية في الدفع . وشجع كذلك على تشكيل وحدات اقتصادية محلية .

ومع ان البنيولوكس ( Benelux ) قام على هذا الأساس ، فان الخططات الأخرى ، كالاتحاد الهركي الفرنسي الإيطالي ، قد حالت دونها معارضة المصالح الصناعية والوطنية . ولذلك ، فقد تحول الاتجاه نحو عقد اتفاقات خاصة ، تجمع بعض المصالح الاقتصادية لست دول هي : فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والبلاد الواطنة ، ولوكسمبورغ ، وتضمها تحت سلطة مشتركة ، هدفها قبول تعاون تكاملي ، كالمهنة الأوروبية للفحم والحديد ، وخطط للإنتاج الزراعي والمواصلات والصحة .

وبعد قيام المهنة الأوروبية للقوى الذرية عام ١٩٥٨ ، وقيام المهنة الاقتصادية الأوروبية ، التي حققت خلال اثني عشر عاماً ، سوقاً حقيقية مشتركة ما بين الأعضاء - وهي خطوة لها قيمتها في هذه الطريق - أمكن تحقيق تقدم اقتصادي تكاملي للقارة ، عليه ستنبئ الوحدة السياسية ، وتخلق حكومة وبرلمان أوروبيان .



تعرف من المذهب الاشتراكي الى دراسات عميقة ، خلال فترة ما بين الحربين ، وُظنّ انه ذاب في الطريقة الماركسية ، وكانت الثورة الروسية قد كرسّت نجاحها لتطبيق المبادئ الأولية ( الجماعية ) فابتعثت جهوداً جبارة لتوضيحها وتقريرها على ضوء هذه التجربة ، وانهت الدراسات الى نتائج غريبة ، ضاعفت للمقاومة ضدها في داخل الماركسية ، وفي خارجها معاً .

#### ١ - المدارس للماركسية

١ - اللينينية . - انت اتباع المذهب ، الذين عرفوا في عصرهم باسم « البلشفيين » هم الذين يعرفون اليوم باسم اللينين . وهم رجال نشطون ، قاموا بدور ايجابي فعال في الثورة السوفياتية ، او في داخل الحزب الشيوعي الاوروبي ، أشهرهم لينين في مؤلفاته « الدولة والثورة » ، « الامبريالية » ، المستوى الأعلى للأعمالية . « ويوخارين » ، وفارغا ( Varga ) وروزا لوكسمبورغ وكارل لينينخت . يعتقدون بأن الهدف الأسمى للتطور الماركسي ، هو الوصول الى نظام ، تصبح فيه أدوات الإنتاج ملكاً ألبياً في يد المجتمع ، كما تصبح

فيه المواد الاستهلاكية مشاعة بين الناس . ودراسة هذه الشيوعية ، يحتمل منا بحث وجوبها معاً ، السياسي والاقتصادي .

فعلى الصعيد السياسي ، يتجه التطور نحو مجتمع لا حكومة فيه ، إذ يصبح وجودها عديم النفع عديم القيمة . ان وجود الحكومة ، يثير بمحاكات لا علاج لها بين طبقتين اجتماعيتين متمايزتين . ووظيفتها ، تأييد إحدى هاتين الطبقتين لتتحكم بالأخرى . أما بعد انتصار الشيوعية ، التي لا طبقات فيها ، فالنولة تسمى عدية النفع وغير ذات معنى . لكن للوصول الى هذه الديمقراطية البروليتارية « ديموقراطية العفاء » لا بد من المرور في دور وسيط تتحكم فيه دكتاتورية هؤلاء العفاء وتسلط . ووجود هذه الدكتاتورية ضروري جداً ، لسحق النظام الرأسمالي ، واجتثاثه من جذوره ، حتى لا يبقى له أثر ، ولحق المكننة السياسية البورجوازية ( الطبقة البورجوازية ) والثالية ( البورجوازية ) المنتشرة حتى في صفوف العمال وهو ما عليه الآن حال روسيا السوفياتية . فعلى الوصول الى ذلك الهدف ، يجب ان تبقى الحكومة أداة طبقية ، أداة في أيدي طبقة العفاء <sup>(١)</sup> . ولا يمكن ان تتحقق ديموقراطية العفاء ، إلا بعد هذا الكس والتنظيف النهائي . وبعد ذلك ، تتجه لتحقيق النظام الفوضوي المثالي . وعندما تزول جميع آثار الطبقات الاجتماعية ، ويعمى ما كان من بقاياها وآثارها ، كالمالكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والثالية الرأسمالية ، يصبح المجتمع كتلة متناسقة من

---

١ - « كل شعور الثورة البلشفية : « يا صمالك العالم اتحدوا » . ترجمت فيه البروليتاريا Proletaires بالصمالك . ثم امتن هذا اللفظ وازدري منه فأخذوا ينادون باللفظ الفرنسي على حاله ( بروليتاريا ) وقد وجدت كلمة عفيف وجمها عفاء لطيفة على النطق العربي وتؤدي المعنى المراد من القطة الفرنسية على اقله . وهي خير من لفظة عضروط وجمها عضاريط لثقلها وغرابتها وإن كانت مثلاً في تأدية المعنى . وإذا كان المتبني قد استعملها ففي موضع المهانة والازدراء حسناً . ( العرب )

المأجورين وحدهم . وتزول كل حاجة الى الضغط ، لتتخلص من مؤامرات لا وجود لها ، إذ تصبح عديمة الهدف ، وعندئذ ، يمكن للدولة ان تزول .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يتوازى التطور الاقتصادي والتطور السياسي في مسيرة يقادها المجتمع الرأسمالي نحو الشيوعية ، ماراً في طريقة بالتجمعية الأولية . وهذا الدور الوسيط ، خطوة ضرورية لا بد منها في مسيرة التطور ، تكون فيه أدوات الانتاج ملكاً للمجتمع ، كالمواد الأولية ، والمصانع والمواصلات ، والأرض .. أما مواد الاستهلاك ، فتبقى على الملكية الخاصة . وينظم الانتاج ضمن مناهج مقدّر محسوب ، وثبتت اجور العمال تبعاً للجهد المبذول ، لا تبعاً للحاجة ، وهو ما عليه روسيا السوفياتية والديمقراطيات الشعبية اليوم .

وتبقى الشيوعية المتكاملة ، هي الهدف الأسمى ، تضيحي فيه الحاجات الاستهلاكية ملكاً للمجتمع ، كأدوات الانتاج سواء بسواء . وتزول بها كل آثار التملك . وتدفع فيها اجور العمال تبعاً للحاجة ، لا للجهد المبذول منهم .. ولن يخشى سوء الاستعمال او التبذير إذ ذاك ، لأن الرغبات تكون قد هذبت ، وتربية المنتجين والمستهلكين قد 'كلت' خلال البرهة الوسيطة . ولكي يمكن القيام بهذا التطور الثنائي ، فإنه لا معدى من نشر دكتاتورية العصفاء عالمياً . لأن وجود مذهبين متفاوتين هذا التفاوت ، في عالم واحد : الرأسمالية والشيوعية ، امر مستحيل . وقد يخشى على الشعب العفيف - إذا انمزل او اعتزل - ان تحنطه الدول الرأسمالية المحيطة به . ولذلك ، فلا بد من اللجوء الى كل الوسائل الممكنة لنشر الآراء الثورية في العالم بأجمعه .

٢ - تطور الماركسية السوفياتية . - لم يكد المذهب الماركسي يتوجّ بأكاليل النصر في روسيا ، حتى تعرّض للتمزّق ، منذ اللحظة التي اكشف فيها لينين خلافاً شديداً بين اثنين من خير مريديه ، هما : ستالين وتروتسكي . وما تبع ذلك من الحملة ضد الستالينية بعد موت ستالين .

لقد ضحّت الستالينية بالكثير ، من أجل إنجاح التجربة السوفياتية ، وهي مؤمنة بأن نجاحها ، مرهون بنجاح الاشتراكية في العالم . ولم ترَ هذه الستالينية ، ولا مجلس السوفيات الأعلى ، من بأسٍ في اتباع الحطة اللينينية ، التي تميل بعض الميل ، وتلين بعض اللين في سبيل تنفيذ أغراضها ، وتطبيق سياسات اقتصادية متخالفة أحياناً ، ضمن إطار المخطط الخمسي ، والتعاون - في الخارج - مع البورجوازية القائمة في لبّ البلاد الديموقراطية ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، مع الاحتفاظ بفكرة إغراقها ، يوم يتم الاستيلاء على السلطة فيها كاملاً . وقد دافع ستالين عن هذه السياسة في مؤلفيه : « المبادئ اللينينية » ، والماركسية والمساءلة الوطنية . كما دافع المتحدثون الرسميون ، عن الفكرة ذاتها ، وهم يتحدثون عن التجربة السوفياتية . وأيدهم المؤتمر الحزبي الدولي الثالث ، والكومينفورم ( Kominform ) الذي جمع كل الأحزاب الشيوعية الأصلية ، وعبر منه إلى مفهوم جديد للمادية التاريخية والمادية الجدلية ، أضيق تحديداً ، ففتح الطريق بعده فسيحاً لعبادة الشخصية .

أما التروتسكية ، فهي أكثر تمصباً من الستالينية ، فاهضت فكرة « انتهاز الفرص » التي حملها بعض الزعماء الشيوعيين ، وأشاعها أتباعهم في روسيا وفي خارجها . واعتبرها تروتسكي بونابرتية ، قيصرية ، بيروقراطية . وأعلن في كتابه : « الثورة التي خينت » وجوب نضال الطبقات الثوري ، والاستيلاء على السلطة بالتمرد المسلح ، وبالثورة المستمرة الدائمة ، كي تحتفظ بتنبيه الذهن الثوري الدائم ، بعد نجاح الاشتراكية . وادعى بأنه هو وحده الأمين الباقي الثابت على مبادئ ماركس ...

وقد دافع عن آرائه هذه في المؤتمر الحزبي الدولي الرابع ، واعتبر المدافعون أنفسهم « الطلائع الثورية » التي تجمع الأحزاب الشيوعية ذات الاتجاه نحو الفوضوية المثالية .

المحلة على الستالينية - . بعد موت ستالين ، والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي ، رفض القادة الاشتراكيون في أوروبا الشرقية ، كل ما يذكروهم بالتربية الفردية الستالينية . واحتفظوا بالفكرة القائلة : « إن نجاح الاقتصاد السوفياتي ، هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد » . وتخطوا الاهتمام بالذهب إلى الاهتمام بالمشاكل العملية في إدارة الاقتصاد الألي ( الجماعي ) . فعرض النظام الاقتصادي للتطبيق ، في إطارات متعددة متباينة ، ولأن المخطط المركز في قطاع الحاجات الاستهلاكية ، وفي بعض المؤثرات الاقتصادية ، بعض اللين ، وحظيت الفائدة - بخاصة - باهتمام كبير ، وتطور معنى التجدد في روسيا السوفياتية تحت تأثير ليرمان متوازياً مع الديمقراطية الشعبية ، واعتبرت بعض المشروعات جريئة جداً كشروع اوتا سيك ( Ota Sik ) في تشيكوسلوفاكيا .

٣ - تطور الماركسية خارج أوروبا . - أحدث هذا التطور الجديد ، للمشكلة الماركسية في أوروبا ، ارتكاساً قوياً جداً لدى المذهبيين المتعصبين في العالم الثالث . واتخذت الصين الشعبية وكوبا موقفاً يطرح سؤالين اثنين رئيسيين ، يتعلق احدهما بالمخطط الاستراتيجي لنشر الاشتراكية عالمياً ، وثانيها بالمخطط الداخلي .

اما ما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد وقف ماوتسي تونغ وتشو غيفارا في ظل النظرية ، ورأيا ان الرأسمالية - منذ ظهور لينين وروزا لوكسمبرغ - لم تستطع التغلب أحياناً ، على ما فيها من متناقضات ، إلا بالرأسمالية نفسها . ولذا وجب تنمية الاصوات الثورية ضدها في العالم الثالث ، بإشعال نيران الثورة في كل مكان ، وحيثما أمكن ... من هنا ، جاء تأييد المصائب النائرة في امريكا اللاتينية ، طبيعياً . ومثله ما حدث في جنوبي شرقي آسيا .

وأما ما يتعلق بالمخطط الداخلي ، فقد سلكت طريقة ماو ، وطريقة

كاسترو السبيل نفسها ، ففصحنا الدرب لانتشار الانسان الجديد ، وأصرنا على التطور المثالي للماركسية اللينينية بأي ثمن ، اكثر من اهتمامها بالتحري من سبل النجاح الاقتصادي . واعتقدنا بأن المهم في بناء الاشتراكية ، وتطوير أسسها المادية ، والقوى الإنتاجية في العالم ، هو تقوية الوجدان الشيوعي اولاً وأخيراً .

٤ - التطور النقابي فيما بين الحربين . - أنعم انتصار العفاء الروس في ثورتهم ، الأمل بتححر الطبقة المالية في جميع البلاد . لكنه أثار - في الوقت نفسه - جدلاً عنيفاً . وواجهت النقابات والأحزاب المالية تصديتين . الاول منها حمود غيور ، يرى بأن على الحركات الثورية الاحتفاظ بقومياتها في داخل أوطانها . والثاني ، يرى بأن توضع إدارة العمل كله ، تحت النفوذ السوفياتي وسلطته . وكذلك انشطر الحزب الاشتراكي الموحد الى شطرين ، أولهما : 'دعي ( S. F. I. O. ) لبث وفيّاً لمقررات المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في أمستردام . والحزب الشيوعي ( S. F. I. C. ) وارتبط بالمؤتمر الدولي الثالث المنعقد في موسكو .

وانقسم الاتحاد العام للشغل عام ١٩٢١ الى اتحادين متنافسين ، حافظ حزب الاكثرية منهم على اسم 'المؤتمر العام للشغل' ( C. G. T. ) وبقي أميناً على مقررات أميان ( Amiens ) المؤكدة على ضرورة الحفاظ على الصفات السياسية للحركة النقابية ، وعلى ارتباطه الدائم بالنقابية الثورية ، لكنه اتجه بعد مدة تدريجياً نحو نقابية متطورة ، مهمل برنامجها الاصيل في التحول الاقتصادي والاجتماعي العام ، متخذاً سبيله نحو تشكيل أقل طموحاً غير انه اكثر قرباً من الواقع ، وقابلة للتحقيق .

أما حزب الاقلية في المؤتمر العام للشغل ( C. G. T. ) فقد أسس عام ١٩٢٠ المؤتمر العام للشغل الموحد ( C. G. T. U. ) وحافظ على الصفات الثورية الحقيقية ، وتمازج تاريخه ونشاطه بتاريخ الحزب الشيوعي ونشاطه ، حق

عام ١٩٣٦ السنة التي أعلن فيها عن ضعف الحركة النقابية ، وأرغم القادة على قبول توحيد جديد للنقابية ضمن إطار الاتحاد العام للشغل ، وعلى أساس التحكم النقابي .

وشهدت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ذوبان جميع الاتحادات النقابية الوطنية ، في حكومة فيشي ، التي حاولت - عبثاً - خلق مفهوم جديد للنقابية ، ضمن إطار قرارات العمل . غير ان هذه المنظمات ، عادت فبنت نفسها من جديد ، سرأ . وحقت وحدة للعمل لم تكن معروفة من قبل ، هي النقابية المسيحية . وأعلن مشور ١٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٠ ، وحدة الاتحاد العام للشغل ( C. G. T. ) ، والاتحاد الفرنسي للمال ( C. F. T. C. ) المبادئ الست الأساسية ، للنقابية الفرنسية هي :

- ١ - الكفاح ضد الضغط الرأسمالي .
- ٢ - تبعية المصالح الخاصة ، للمصالح العامة .
- ٣ - رجحان كفة النقابية في الدولة .
- ٤ - احترام الشخص الانساني .
- ٥ - الحرية النقابية .
- ٦ - التعاون الدولي فيما بين الشعوب .

وسام ممثلو هذه الحركات ، مساهمة فعالة في مجلس المقاومة الوطني ، وفي إنضاج برنامج التجديد والبناء ، لتحقيق التحرر الكامل .. ومنذ ذلك الحين ، استيقظت الاختلافات القديمة ، وتماثلت بظهور الاتحاد السوفياتي على المسرح الدولي ، وبما أحرزه فيه من رجحان ، وبنشاط الحزب الشيوعي في داخل البلاد . واجتذبت الفكرة الشيوعية اكثريّة اعضاء المؤتمر العام للشغل ، فأعيد تشكيله من جديد . إلا ان الإخفاق الذريع الذي منوا به في كانون الاول ١٩٤٧ ، بعد تفجيرهم الاضراب الشامل ، جرّ الى انقسام جديد ، فشكّل الاقلية نقابة مركزية جديدة . وادّعى المؤتمر العام للشغل ،

انه هو القوى المالية الوحيدة ، التي بقيت أمينة على التقاليد النقابية الصناعية والسياسية . فخاصتهم المؤتمر الفرنسي للعمال المسيحيين ( C.F.T.C. ) والتصق بالأكثريّة النقابية ، إذ وجد فيها ضمان الديمقراطية ، فساعد ذلك على خلق اتحاد فرنسي ديمقراطي للشغل عام ١٩٤٦ .

وانعكست صورة هذا الخلاف على الصفحة الدولية ، فقد كان قبل ١٩٣٩ اتحاد نقابي دولي واحد ، يستمد قوته من ابتعاده عن النقابات السوفييتية والنقابات الاميركية على السواء . وكان يتبع النقابات الاميركية إذ ذاك : جمعية التنظيم الصناعي ( C. I. O. ) . ونجح المؤتمر المالي المنعقد في شباط ١٩٤٥ بلندن ، في إقامة اتحاد نقابي عالمي تمثل فيه ٦٠ مليون عامل من ٥٦ دولة . غير أن انحسار النقابات الغربية عنه عام ١٩٤٩ طرح التساؤل عن الصفة المالية لهذا الاتحاد !

واليوم ، توجد ثلاثة اتحادات نقابية عالمية هي :

١ - الاتحاد النقابي العالمي ( F. S. M. ) يضم النقابات التي تستوحي الماركسية في خطتها .

٢ - الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ( C. I. S. L. ) يضم النقابات المتطورة .

٣ - الاتحاد المالي للشغل ( C. M. T. ) الذي احرز النجاح عام ١٩٦٨ على الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

## ٢ - الاشتراكية المتطورة

١ - الاشتراكية الجديدة . - اذا كانت التيارات الماركسية والنقابية ، في المدارس الاشتراكية المعاصرة ، قد أثّرت تأثيراً عظيماً في الجماهير ، فان الاشتراكية الجديدة ، ليست اقل اهمية منها لدى مؤرخ المذاهب الاقتصادية ، لما فجّرت من قوى فكرية خاصة ، ظهرت على لسان رجل الدولة البلجيكي ، « هنري دو مان » ، في مؤلفاته : « ما وراء الماركسية »



والفكر الاشتراكي ... » وقد انطبع بهذا المؤلف المفكر ، كثير من الاشتراكيين ، بل لقد تأثر به غير الاشتراكيين أيضاً .

يدعي «دومان» بأنه لا يمارض الماركسية التقليدية معارضة المخاصم ، بل معارضة المتسابق . يجري معها في شوط واحد ، يسبقها في الحلبة فيسبقها ، بالصفات الاشتراكية ، وبوسائلها كذلك .

صفات الاشتراكية . - تعارض الاشتراكية 'الجديدة' ، الماركسية 'العلمية' والتحديدية ، لكي تصل خيط الاشتراكية الفرنسية القديمة ، بالمثالية الطوعية .

المثالية . - أعلن هنري دومان ، عن ضرورة إعادة انطباع الاشتراكية باتجاهات روحية ، بل بمبادئ دينية . وقال : « إن محاولة الإثبات ، بأن النظام الآلي ، سيتلو النظام الرأسمالي - حتماً - بقضاء مقدر ، وأنه سيكون أكثر عدلاً ؛ هذا الكلام وحده غير كافٍ ، ولا لزوم له ، لأن من يناضل في سبيل نظام اجتماعي أفضل ، لا يحتاج إلى برهان علمي ، يثبت فيه أن هذا النظام آتٍ لا محالة ... إن له من وجدانه وإيمانه ما يدفعه ليكرس نفسه له تكريساً » .

الطوعية . - وعلى ذلك ، فليس الناس مجبرين ، على الاندماج في تطور قدري ، يحملون بمجيء هذا القدر . يدعي ماركس ، بأن التطور نحو النظام الآلي ، عفوي ، آتٍ من نفسه قدرياً ، بلا شك . وحدده بتشكيل الطبقة السفلى المادية التكنيكية في الهيئة الاجتماعية . أما هنري مان ، فقد ربط التطور بالإرادة الإنسانية ، وعلقه بمحسود البشر الوجدانية ، وضمائرم العازمة على النضال في سبيل مثالياتها .

وسائل الاشتراكية . - ويستوحي الناس - في نضالهم هذا - الدروس التي لقنوها من تجاربهم السابقة ، ولا يملكون أي إمكان لتحسين حال العمال ، مهما كان ضئيلاً صغيراً ، إلا تمسكوا به .

الواقعية . - قد برهنت الثورات في روسيا وإيطاليا وألمانيا ، على ان الحزب السياسي أكثر فعالية من النقابية ، للاستيلاء على السلطة . على الضد مما ادعاه سوريل وأيدت الثورتان الطليانية والألمانية ، أن هذه القوة كانت نفاذة الى حد بعيد ، لو لم يوقف نموها على طبقة العفاء ، أو لو دعي لها من الطبقات المهمة - على حد التقسيم الماركسي للهيئة الاجتماعية - الطبقة المتوسطة ، التي وضعها التطور السياسي والاجتماعي - بين الحريين العالميتين - في مركز مهم بارز .

اعادة التشكيل والتأليف . - مما لا شك فيه ، ان الاشتراكية ، تضمن تحسين مستوى المعيشة الانسانية . لأنها تعني وضع السعادة الحاضرة ، موضع التنفيذ الحتمي ، او انها لا تعني شيئاً على الإطلاق . فيجب وضعها في حيز التنفيذ حالاً بدون انتظار التطور المتوقع ضمن إطار النظام الرأسمالي ، او تبديله بتديلاً كاملاً ، ليحل النظام الالبي البعيد محله .

بهذه الروح ، عرض هنري مان مخططاً ، رن صدهاء بعيداً بعيداً ، قبل الحرب الاخيرة ، وتردد في بلجيكا وفي خارجها . وقد تنبأ هذا المخطط ، بتقسيم الاقتصاد الوطني الى ثلاث قطاعات .

الاول : مؤمم ، يحوي المعامل الكبرى والمحتكرة بالتروست .

الثاني : مراقب ، يحوي المعامل المهيمنة ضمن كارتل ، يلغي فيها التنافس ما بين المنتجين .

الثالث : حر ، يترك للعبادة الخاصة ، ويضم الزراعة والتجارة . وقد استوحى هذا القهوم الاقتصادي ، كل التجارب المعاصرة في الاقتصاد الموجه ، وفي المخططات الجزئية ، في كثير منه او قليل .

نهاية الاشتراكية . - وأكمل هذا الجهود المبذول لتجديد الاشتراكية ، مؤلفون انتهوا إلى توسعة ملحوظة في معنى الاشتراكية ، آخذين بعين الاعتبار ، الشعب والفرد في وقت معاً .

اندماج الاشتراكية بالوطنية . - تعني الماركسية - في حقيقتها - العالمية الدولية . ويلغى مفهوم الطبقات ، فكرة الحدود الوطنية ، وفكرة الشعوب كذلك . أمّا الفاشية ، القريبة العهد بنا - فتدعي بأنها ترمم الاشتراكية ، وتجعلها اشتراكية وطنية . وهي التي تستطيع أن تحقق مصلحة الشعب وسعادة أفرادهِ . ولقد أثر هذا الرأي في الاشتراكيين الفرنسيين ، فطالبوا عام ١٩٣٤ بضرورة إعادة النظر ، في الاشتراكية ، ضمن النطاق الوطني ، فأعلن الماركسيون المتعصبون عليهم حرباً شعواء ، لا هوادة فيها ولا لين .

اندماج الاشتراكية في الليبرالية . - كان الاشتراكيون النظريون - إلا قليلاً منهم كبرودون ( Proudhon ) - ميالين ، حتى ذلك الحين ، إلى تنمية دور الدولة . وكلوا يعتقدون ، بأن وضع وسائل الإنتاج تحت تصرفها ، يمكن أن يضع حداً لاستخدام طبقةٍ من الناس ، طبقةٍ سواها .

غير أن بعض المؤلفين المعاصرين ، وقد عاينوا تطبيق ذلك في الثورة الروسية ، رأوا عكس التصور تماماً ، وشرحوا مقدار الخطر ، الذي يصيب النظام الألي ، إذا ضيقت عليه الحكومة . ورفضوا إخضاع الفرد للدولة إخضاعاً تاماً ، وجعله بين يديها مجرد خليةٍ منتجة . وأعلنوا بأنه لا يمكن تنمية الشخصية الإنسانية وإبرازها ، إلا ضمن النظام الليبرالي .

أكد ذلك في فرنسا : هوريو ( M. Haurion ) في كتابه « الاشتراكية الإنسانية » ، وليون بلوم في كتابه « على السلم الإنساني » ، وسيدار سنفور في المجلة الاشتراكية ( مارس ١٩٤٨ ) تحت عنوان « الماركسية والإنسانية » ، و. أ. فيليب A. Philip في كتابه : « من أجل اشتراكية إنسانية » .

وتبرمج حزب العمال في بريطانيا ، على شكل أقرب إلى التطبيق العملي منه إلى الجدول النظري .

٢ - الاشتراكية التعاونية . - تتقرب الآن ، من المذهب الاشتراكي الحقيقي ، كما فعلنا في بحث القرن التاسع عشر . إن المدرسة التي لم يقبل مثلوها كل الصفات الاشتراكية ، ولا كانوا قديرين على تمثيل الاشتراكية الرعوية ، هي المدرسة التعاونية .

برنار لافيرن . - ( Laverne ) دعا إلى نوع من المؤسسات التجارية مبني على الفكرة التالية : « ما دام كل إنسان مستهلكاً ، فإن له حق المساهمة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في إدارة أدوات الإنتاج الضرورية لصنع المواد الاستهلاكية . أما الخدمات ، أو الفعاليات المتعلقة بالصلحة العامة ، فتكلفتها مقاولات عمومية ، مركبة على هيئة شركات مغلقة ، الماهمون فيها ، هي المجموعات العامة ( كالكمونات الحلال والمقاطعات ) ، يهتمون بها ، ويعود عليهم دخلها ، فيقسم على المتفعين بها ، وبذلك تصبح ملكاً للمجتمع ، لا ملكاً للدولة . »

جورج لاسير ( Lasserre ) . - يتبع - هو كذلك - الحطة نفسها ، فيجعل كل شيء ملكاً للمجتمع ، لكن ضمن إطار من الحرية . وقد اقترح غلطاً تعاونياً فقال : « لا كانت الرأسمالية المتنافسة ، قد أثبتت عجزها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . وما دامت ملكية أدوات الإنتاج الخاصة ، تعيش على حساب فناء سواها ، بغير فائدة ، وهي عامل مزاحمة شديد الإحساس . وإن الفعالية الاقتصادية ما وجدت لسد حاجات مالكي رأس المال وحدهم ، بل يجب أن تستهدف - قبل كل شيء - سد حاجات الجميع . ولذلك يجب أن توجه توجيهاً صحيحاً ، بحيث تعمل للصلحة العامة ، ويوجه التطور المعاصر بحيث ينتهي - طبيعياً - إلى الاشتراكية ، وإلى اقتصاد ألي منظم ، على أن يحفظ النظام الاجتماعي الجديد ، القيم الإنسانية الأصيلة ، والحرية الأساسية ، ولا يمكن ذلك ، إلا ضمن إطار من تنظيم اجتماعي تآلي ، يفرض الإصلاح فرضاً على الطبقات الاجتماعية بمجموعها ، في البناء الاقتصادي كله . »

فعلى صعيد المؤسسات التجارية يجب أن يواجه تسامي رأس المال وتماليه ، بتعاون جميع العاملين في الانتاج ضده .

وعلى صعيد السوق ، يجب أن يكون المخطط ليناً مرناً ، يحل محل الارتمالية الساذجة المتهالكة .

وإذا أريد لهذا المخطط ، تجنب الضياع في الدولة كلياً ، فليس هناك من وسيلة سوى تميم النظام التعاوني في جميع المرافق . فحاجات الأمر المشتركة ، تحدد مستوى الطلب في مخازن التفاريق ؛ وهذه المخازن ، ترتبط بالتعاونيات في المنطقة . ويمشي التسلسل كذلك صعداً ، حتى يقف عند مخازن الجملة في الدولة ، أو المخازن الدولية الكبرى ... وهناك تدرس الطلبات يجمعها ، وتحدد مقادير الإنتاج في معامل الدولة ، ومخططات الحصر الجديدة ... هكذا يقوم التخطيط من القاعدة ، فلا يتجاوز ما هو فوق القدرة الانسانية وحاجاتها ، ولا يماكس مخططات الدولة العامة .

هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي بطرس

على أثر الحرب العالمية الأولى ، والأزمة التي عمت جميع البلاد تقريباً ما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٩ لوحظ تدخل الدولة رويداً رويداً في الأمور الاقتصادية . وقد سجل بعضهم هذا التطور بدقة ، وتبعه بانتظام ، فاستنتج مبادئ مذهب متلاحم الأجزاء ، سمي - فيما بعد - « الاقتصاد الموجّه » . على أن بعضهم ، لم يكتفِ بهذا التحليل الاستنتاجي ؛ بل تقدّم متوجّهاً نحو وضع برنامج ، يعيّن - سلفاً - دور الدولة ومدى تدخلها ، وهو ما سمي « مذهب التخطيط » .

#### ١ - الاقتصاد الموجّه

أطلقت هذه التسمية على سياسات متعددة كثيرة الاختلاف والتباين ، وما يزال تحديد معناه ضعيفاً حتى اليوم . وكثرت تسمياته فقليل : « اقتصاد موجّه » . اقتصاد منظم . اقتصاد منطقي ... ، وكلّ هذه الجهود المبذولة للتسمية ، عبث . لأن الاقتصاد الموجّه فوجيهاً حقيقياً ، لا يكون إلا منظماً ، والمنظم لا يكون غير منطقي . وهو هذا يشبه ما قيل في

مذهب التدخل الجزئي ومذهب التدخل العام .. أشهر من حثل هذا النوع من الاقتصاد ، وشرحه شرحاً حسناً : جوفيل وجول لوم ( Lhomme ) ، وغيراً منها معاً نوايل ( H. Noyelle ) في كتبه « الطوباوية الليبرالية » اجتماعي خيالي ، اقتصاد موجه ، ١٩٣٩ .

١ - المبادئ . - أثبتت التجارب ، بأن ميكانيكية الأسعار الليبرالية ، لا تحقق التوازن ، ما بين الإنتاج والاستهلاك ، تلقائياً . لأن مصلحة الفرد المواطن ، والمصلحة العامة ، لا يمكن أن تتوازا بصورة عفوية . فلا بد - إذن - من وجود إدارة اقتصادية ، تتدخل وتضع خطأ متوازياً دقيقاً ما بين الليبرالية والاشتراكية ..

الليبرالية خيال طوباوي ، لأنها تستمد من أربعة مبادئ متناقضة ، هي : « المصلحة الشخصية ، الحرية ، التنافس ، والمسؤولية » . فقد تدفع المصلحة الشخصية الناس ، لاستغلال الحرية ، فتقيّد التنافس وتحدّده ، وتجنب المسؤوليات !! ولن يتوازن النظام ما دام متروكاً لضمائرهم الخاصة . فتدخل الدولة ، في عملية الإنتاج ، وفي النقد ، ضروري جداً ، وكذلك في التجارة الخارجية ، وفي الأجور ... الخ . لتسدّ الحلل النابع من الحركة الذاتية . لكن ، هل يجب التجادي في هذه السبيل ، حتى نصل إلى الاشتراكية ؟ كلا .

الاشتراكية خيال ووم ، لأن الناس ليسوا بهذا القدر العالي من التربة . وليست المكنية الحكومة من الدقة ، بحيث تحلّ نظاماً عفوياً محل المبادأة الفردية . وتحرك الجهاز الاجتماعي ، لينزل الاحساس بالعمل الاجتماعي ، محل المصلحة الشخصية . ولذلك ، استحسن إحلال نظام وسط ، تمارس فيه الدولة رقابتها على الفعاليات الاقتصادية الكبيرة ، القائمة على اساس من المصلحة الشخصية ، لتدافع عن المصلحة العامة .

٢ - الوسائل . - على ان هذا التدخل ، لا يعني - قط - الدفاع عن  
الارتجال الفوضوي غير المتلاحم ، ولا عن المكلفين من قبل الحكومة  
للإدارة إبان الازمات .. كلا ، بل نحن نتحدث عن إعداد مجموعة اوضاع  
منظمة منطقية ، نابعة من مثالية محدّدة ، وأهداف مدروسة دراسة ناضجة .  
ولذلك فضل «نوايل» تسميتها «الإدارية» وقد استعاض بها عن تعبير «الاقتصاد  
الموجّه» لما فيه من معاني التسلط . وقال : «إن تعبيره ينبع من مذهب  
مدرّوس» . ولم يصرح في كتابه عن الوسائل التي يعتبرها ضرورية لتحقيق  
هذا النظام الاقتصادي ، ولم يوضحها توضيحاً جلياً . لكن يمكن ان يستنتج  
من كتيبه المطبوع عام ١٩٤٥ تحت عنوان «ثورة سياسية وثورة اقتصادية»  
بأنه لا يستحسن التدخل المباشر ، كالتحديد التحكمي في الاسعار ، وفي  
الاجور ، ومراقبة الانتاج ، وتقنين الاستهلاك ... بل يفضل اللجوء الى  
التدخل غير المباشر في الاقتصاد ، على طريقة «كينس» كالسياسة المعقولة في  
الدين ، وفي النقد ( العملة ) ، وفي فرض الضرائب ، وفي حصر المنتجات  
الوطنية حصراً قائماً على معرفة ثامة بها .

وهو يؤمن - من جهة اخرى - بالمخططات العامة ، التي تضعها الادارة  
الاقتصادية ، وقد يبالغ احياناً ، فيستحسن وضع مخططات تفصيلية تتناول  
اقصى الجزئيات .

## ٢ - التخطيط

أما مبدأ التخطيط ، فيرمي الى تنظيم برامج واضحة مفصّلة ، لجميع  
اشكال التدخل ، الذي يجب ان تمارسه الدولة على البناء الاقتصادي برمته  
او بمجزئياته .

تخطيط البناء . - كان منهاج التخطيط ، المروض قبل الحرب العالمية  
الاخيرة ، يميل نحو تحديد الاشكال المتمنّاة للبناء الاقتصادي ، منها :



مخطط ٩ تموز ( يوليو ) الذي أنضجته دراسات الكاتب جول رومان ،  
ومن التف" حوله من صحفيين وسياسيين ، ومخطط المؤتمر العام للشغل  
( C. G. T. ) ومخطط مؤتمر الشغل الفرنسي المسيحي ( C. F. T. C. ) .  
ومخطط الجمعية الفرنسية للتخطيط ، أو حزب الجبهة ... وكلهم استوحوا  
مخطط هنري مان ( H. de Man ) الذي كان قد عرضه وشيكاً ، وتخيّل  
فيه تقسيم الاقتصاد الى ثلاث قطاعات :

١ - قطاع تملكه الدولة ، وتديره بنفسها ، وعليه مسحة الاحتكار ،  
ضمن الخدمات العامة .

٢ - قطاع تراقبه الدولة مراقبة ، وتشرف عليه إشرافاً ، فتلقى فيه  
المنافسة .

٣ - قطاع "حر" ، هو التجارة والزراعة ، خالصاً من الاحتكار ، ومن  
الانجماها المرسومة له سلفاً .

وتنبأت هذه المخططات بمساهمة العمال في ادارة المؤسسات التجارية ،  
عن طريق نواب عن العمال ، او جمعيات المقاولين .

وانبثقت البرامج ، التي وضعها المجلس الوطني للمقاومة - أثناء الحرب -  
من هذه المفاهيم ذاتها ، وإن كان قد تقدّم عليها فسبقها .

٢ - التخطيط التجميعي . - انجبه التخطيط منذ الحرب الاخيرة ،  
انجماً لا يتعلق بشكل البناء الاقتصادي وحده ، بل يتمّ بتركيب أجزائه  
معه ، وبمجموع الإنتاج ، وتنسيقه ، وترميم الدخل القومي . وقد وضعت  
برامج زمنية لتثبيت التناسق في الفعالية الاقتصادية ، ما بين مختلف  
أهداف الإنتاج ، في مختلف الفروع ( كالمناجم والتعدين ، والبناء ، والزراعة ...  
الخ ) ، وتوجيه الحصر الضروري ، وترميم الإنتاج الوطني ، وتنسيق ما بين  
التوفير والاستهلاك .

ولم يحمل برنامج المؤتمر الوطني ( C.N.R. ) المساوالت الاحتكارية ،  
ومنابع الطاقة للدولة ، ولم يسمح للمال بالمساهمة في ادارة الاقتصاد وحسب ،  
بل وضع تنظيمياً منطقياً للاقتصاد ، يؤكد فيه على ضرورة خضوع المصلحة  
الخاصة والفردية ، للمصلحة العامة ، وتقوية الإنتاج تبعاً للخط العام الذي  
رسمته الدولة ... فيتحقق - في الوقت نفسه - اقتصاد مؤتمم واضح  
( كأعمال المناجم ، والكهرباء ، والتأمين ، والمصارف ) . وأحلّ مخطط  
موننه ( Monnet ) الذي جعل التجهيزات على أحدث ما يمكن ، محل لجان  
المشروعات التجارية. وثبتت شروط تعديل الاقتصاد الوطني لمدة اربع سنوات .

ومنذ ذلك الحين ، برزت صفات التخطيط الفرنسي الخاصة ، وبدا  
كأنه خيرٌ مثالٍ للتخطيط الجزئي المرن ، إذ قبول بالمخططات المتسلطة  
المركومة في الدول التأليية . فهو يتضمن برجة مبسطة مثالية - على  
الأقل ما تعلق منها بالفتة الخاصة - تعين للقوات أهدافها ، بحيث  
يستعنها الربح المالي أكثر مما تدفعها هذه المضايقات والتحكّم .

وهو كذلك ثمرة دراسات مستمرة متقابلة ، ما بين مختلف وجهات نظر  
فنيين كثر ، في المفوضية العامة للتخطيط ، ومهنيين ممارسين ، تعاونوا  
جميعاً بنشاط واخلاص في أعمال مجلس التجهيزات الحديث ، بدءاً من  
أولى الآراء الفنية ببراسم ، أصدرتها السلطات العامة ، لتتناول نهاية  
التطور الاقتصادي وتنسيقه .

ويبدو أنه كثير الشبه بمخطط « الاقتصاد المتناسق » المتعارف عليه  
اليوم ، بين كثير من المؤلفين أمثال : بلوخ لينه ( F. Bloch-Lainé ) . ويمكن  
وضع تعريف له ، بأنه : « نظام يجتمع فيه ممثلو الدولة ( أو القانونيون  
انتألبون ) مع ممثلي المنشآت ( كيفما كانت منظماتهم ) ، يهتممون بشكل  
منظم لتبادلوا المعلومات ، وليقابلوا بين مختلف وجهات النظر فيبرمون  
أمراً ، أو يقدمون للحكومة رأياً .

وعلى العموم ، فإن التخطيط الفرنسي ، وهو يتناول : برامج توظيف المال ، وأدوات التوجيه لتوسعة الاقتصاد ، والتقدم الاجتماعي ... هذا التخطيط ، يبدو كأنه جهد مبذول لحل المتناقضات الحساسة ، بين الحرية الشخصية ومصلحة العموم الوطنية ، في لب النظام الرأسمالي .. وقد نجح نجاحاً كافياً أثّر في بعض الدول ، كبريطانيا وإيطاليا ، فثبتناه ، وسارنا في الطريق نفسه . واقترحت اللجنة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦١ على ست دول أعضاء فيها ، اقتباس برجة ألييه من النمط نفسه .

هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي بطرس

## المنظمات المهنية الجديدة

٤

ظهر الميل نحو تدخل الدولة ، في بعض البلاد ، كالنمسا والبرتغال - فيما بين الحربين - مرتدياً لبوساً خاصاً ، هو المنظمات المهنية . وتمثلت مبادئه ، في فرنسا ، على يد بریت دو لاغريسه ( M. Brethe de la gressaye ) في مؤلفاته : « التنظيم المهني للصناعات ، النقابية ، التنظيم المهني والدولة » .. وعلى لسان بوفيه أجيم ( M. Bouvier - Ajam ) بمؤلفه « مذهب المنظمات المهنية » . وظهر في الخارج على يد مانوالييسكو ( M. Manoilescu ) في رومانيا بمؤلفه : « عصر المنظمات المهنية » . واوغو سبیرتو ( Ugo Spirito ) في إيطاليا ، بمؤلفه : « أسس الاقتصاد الطائفي » .

### ١ - المبادئ

هدف هذا المذهب : تنظيم الصناعات ، ضمن تجمعات إجبارية لجميع الأعضاء ، وترتيب اتصالات مستمرة بين أرباب العمل والعمال ، ضمن هذا الإطار .. غير أن هذا التجمع ، لا يشبه ما كان في القرون الوسطى من منظمات المهن اليدوية ، بل يعني : مجموع الفعاليات الاقتصادية :

كالصانع ، والتجارة ، والديون ، والزراعة ... وهي التي ستكون هدف التنظيم الصناعي .

١ - نهاية المنظمات المهنية . - برزت هذه المنظمات ، ارتكاساً ضد الفردية الليبرالية ، فهي من وجهة النظر الاجتماعية تميل نحو إلغاء النضال الطبقي ، الذي يلجأ - عادة - الى الوسائل العنيفة ، كالإضرابات والهيجمات ... الخ وتحديد شروط العمل بالتفاهم في اجتماع ما بين أرباب العمل والعمال ، في جميع الصناعات . وإذا حدثت خلافات بين الفريقين ، يلجأ في حلها الى التحكيم ، أمام قضاة العمل . وأما من وجهة النظر الاقتصادية ، فإن المنظمات - على هذا الشكل - تهذب الإنتاج ، وتحميه من التنافس المتبادي ، بتحديد الحقوق في خلق المشروعات . كما تحمي المستهلكين بمراقبة صفات المنتجات وأسعارها ... ويؤمّن عن البرلمان بمجلس المنظمات المهنية ، الذي يمثل مصالح الوطن الاقتصادية . ويحتفظ بنظام الملكية الخاصة ، والمنشآت الخاصة ، لما فيها من خصب المبادرة ، الفردية ، على أن يبقى دور مدير المؤسسة مفهوماً على أنه عمل اجتماعي ، هم الأعضاء المقاولين ، والتجمع التالي بمصومه .

٢ - وسائل المنظمات المهنية . - النقابة الحرة في الصناعة المنظمة : يتحقق التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، ضمن نطاق كل مهنة على حدة . لتجنب النضال الطبقي ، الناتج عن التنظيم المختلط ، يجمع ارباب العمل والعمال في نقابتهم ، فيشرحون مشاكلهم ويعرضون قضاياهم الخاصة ، ويتداولون بجرية ، تحقق التماسك والترابط ، بين ارباب المهنة الواحدة .. ويكون لهذه المنظمة سلطة تنظيمية وتهديبية ، تستطيع بها فرض احترام القواعد العامة على اعضائها ، في : الانتاج ، والسعر ، والأجور ، وتحديد التنافس ، وتنظيم السوق .. ويمطى لها حق الإرث الشخصي . ويتفدى صندوقها بخص من الاعضاء ، ثم يصرف منه في خدمة الماطلين ، وتأمين العمال ، وتأمين المبتدئين ، وتنظيم السكن ، ودور المعجزة ... الخ .

## ٢ - اشكال وصور

ومع ان المنظمين متفقون - تقريباً - على المبادئ الاساسية ، غير انهم يختلفون في ميدان العمل التنظيمي ، وفي موقفه من السلطات العامة .

١ - الصلة ما بين العمل الاقتصادي ، والعمل الاجتماعي . -  
وهذه الصلة ، هي اول نقطة من نقاط الاحتكاك ، التي يجب التنبيه اليها . .  
يرتني بعضهم تقسيم المنظمة المهنية الى فرعين ، يتم احدهما بالمسائل الاقتصادية ( كالإنتاج والأسعار ) . ويقوم عليه رؤساء المؤسسات ، ولهم وحدهم حق الإدارة المالية في جميع الاعمال . ويختص الثاني بالمسائل الاجتماعية ( كشروط العمل ، والتشكيل المهني ) ويقوم عليه العمال .

ونظام كهذا ، يقدس مزايا الرأسمالية - كما ترى - تقدسياً شرعياً .  
وقد رضي اكثر الطوائف المهنية ، مع لاور دو بان ، بأن يحمل مال المهنة الشائع ، جميع الأحياء فيها . وما دامت عطالة العمال ، ليست اقل إزعاجاً للعامل من افلاس رب العمل ، فعلى الأجراء - اذن - ان يتربطوا ويتعاونوا ضد جميع مشاكل الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية .

لكن ، كيف يكون الحفاظ على المؤسسات الخاصة ؟ يبدو ان من الصعب ، ترك مسئولية العمل المالية على ارباب العمل وحدهم ، وإرغامهم على مشاطرة سائر الاعضاء سلطة التداول والتقرير ! إن عدم تطابق هذه النقط ، من وجهات النظر المتخالفة ، دفع بعض المؤلفين امثال : بوفيه أجم ( M. Bouvier - Ajam ) الى التفتيش عن حل للسألة في التقنين الأولي .

٢ - دور السلطات العامة في النظام المهني . - منيع آخر للتباين :  
يميل التجمع المهني في الشركات ، نحو إضفاف دور الدولة ، الى الحد الأدنى ، فهو يتشكل - طبيعياً - من اعضاء ، من المهنة نفسها . فالتنظيم

والادارة ، من اختصاص المهنيين انفسهم . أما دور الدولة ، فيتعدد بالإشراف العام ، وتمثيل دور الحكم ، ما بين مختلف الطوائف المهنية ، عند الضرورة . لكن بعضهم يخشى ان ينتهي هذا المفهوم ، الى ترك الامور حرة في ايدي المنتجين ، وهم اكثر احاساً واهتماماً بمصالحهم الخاصة ، منهم بالمصلحة العامة ، فيُخشى ان يسيئوا استخدام السلطة المخولة اليهم ، على حساب الحسارة التي يُبنى بها المستهلكون .

**المنظمات المهنية للدولة .** - اقترح بعضهم على الدولة ، ان تتخلص من هذا الخطر ، بفرض نفسها فرضاً ، في تشكيل التجمّع المهني ، لتتمكن من مراقبة الادارة . ولن يبقى للمهنيين ، إلا الدور الاستشاري فقط . وستكون النتيجة - بهذا المفهوم - عودة حق تنظيم المهن ، وتوجيه نشاطها ، الى السلطات العامة . وقد برهنت التجارب ، القريبة عهد بنا ، على ان هذا التنظيم ، يعرضنا لخطر لا يمكن دفعه تقريباً ، هو الميل نحو تدخل الدولة المطلق ، فالدكتاتورية بعد ذلك .

فرض بعض المؤلفين المعاصرين ، حلولاً للمشاكل الاقتصادية المعاصرة ، فلم يتجهوا ضد الرأسمالية ولا ضد الليبرالية ، بل وجدوا حلولهم في ليبرالية مجددة . لوحظ ذلك في مؤلف ليبيان ( المدينة الحرة ) ، وفي ( مجموعة ليبيان ) وهي أعمال مؤتمر عقده في باريس ، اقتصاديون من مختلف البلاد أمثال : « بودان ( MM. Baudin ) ورويف ( Rueff ) عن فرنسا ، وفان زيلاند وفون ميزيس ( Von Mises ) وفون هايك ( Von Hayek ) وروبكه ( W. Röpke ) ... » . وفي مؤلفات حديثة جداً لهؤلاء المؤلفين .

#### ١ - نقد النظم الأخرى

١ - الليبرالية التقليدية . - ترتبط الليبرالية الاتباعية ، على الخصوص بفكرة الحرية ، بدلاً من اهتمامها بالحرية في واقعها ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنافس . لا شك في أن التنافس قد زال من عالمنا الحديث أو كاد ، وزالت معه ارتكاسات كانت تتردد ضده ، لتحقيق توازن اقتصادي . فالحرية نفسها - إذن - هي التي حطمت التنافس ، وجرت معها أسوأ كثيرة ،

منها :



نظام فاسد في الانتاج . - سببه تطور الشركات نحو النوع المغفل  
فتمركزت المقاولات ، وأنشئت الاحتكارات ، وتنافرت الأعمال الكبرى ،  
وأصبحت مضادة لمبادئ الاقتصاد الحر ، فهذا الوضع ، هو الذي أرسى  
حجر الأساس في تألب كبار رجال الأعمال وتجمعهم .

وتأثير سيء في الاسواق . - لأن الاحتكارات تسبب إلى اقتصاد  
الأسواق أكثر مما تفيد .

وتأثير سيء في العملة . - لأن تنفيذ العقود ، يفترض - حكماً -  
استقرار العملة . والنقد في المفهوم الليبرالي ، تابع لقضية الذهب في السوق ،  
والذهب يتغير تبعاً للتداول في الأسواق العالمية .

٢ - الاقتصاد الموجه . - وليس في التوجيه ما يشفي ، لأنه لا يضمن  
التوازن الاقتصادي مطلقاً ، بل يحرك معه ذيولاً من البيروقراطية الحائقة ،  
ويهدد لسيطرة الحزب الواحد في السلطة ، وينتهي - حتماً ومنطقياً -  
بالدكتاتورية بعد ذلك .

أشهر من يمثل هذه الفكرة : ميزيس وهايك ، وروبكه وم شديدو  
الحساسية بخطر سيطرة الحزب الواحد ، الذي يترقب بالدولة ليربطها  
بمشبك التوجيه .

## ٢ - الليبرالية البناءة

١ - المبادئ . - لا تسمح الليبرالية البناءة باستخدام الحرية لقتل  
التنافس ، فهي ترفض الليبرالية الانباعية ذات المراتب التسلسلية ، وتدفع  
الاشتراكية الظالمة المتحكة ، في آنٍ معاً .

ليبرالية مانشمتر . - يمكن تشبيه المجتمع السائب جداً ، بطريق تدرج  
فيه السيارات على هواها ، بلا نظام معين للسير . ينتج عن ذلك متاعب  
وإزعاجات وفوضى فوق الطريق ، أقل ما يتوقع منها ، أن تسحق السيارات  
الكبيرة السيارات الصغيرة ، لتشق طريقها بنفسها وتسير .

والدولة الاشتراكية ، تشبه نظاماً فيه سلطة مركزة آمرة ، تعيش لكل سائق زمن مرور سيارته ، والسبيل التي عليه اتباعها ... ونتيجة ذلك ، قتل المبادأة الشخصية والحرية الفردية معاً .

والدولة الليبرالية حقاً ، هي التي تسمح لقادة السيارات بالذهاب حيث يشاؤون ، شرط احترامهم نظام السير . فالليبرالية - إذن - لا تعني غياب القانون ، لأن عدم التدخل ، معناه تأييد الأقوى ، وإعطاؤه مطلق الحق في التصرف على هواه . فعلى الدولة أن تتدخل لتميد تنظيم شروط المنافسة الحقيقية . وواجبها المحافظة على الوسط الحر . فقد فصل إلى حد تمزيق الحرية المبهمة ، لنضع مكانها حرية فعلية عاقلة . ويجدر بنا أن نسمي هذه المبادئ « التنافسية الجديدة » بدلاً من « الليبرالية الجديدة » .

٢ - جدول أعمال الليبرالية . - وضع ليبان ( W. Lipmann ) عدداً من الأساليب لعلاج آثار الاقتصاد السيئ ، وإعادة ترتيب المنافسة ، أطلق عليها اسم « جدول الأعمال » ، منها :

في ميدان الإنتاج ، على السلطات العامة ، أن تمنع بعض أنواع المتاجرات وبعض أشكال الإدارة ، كتمويل المؤسسات نفسها بنفسها ، وهي التي تحتل رؤوس الأموال بلعبة المنافسة .

وفي ميدان المبادأة ، على السلطة أن تحمي المستهلكين ، فتمنع بعض المنتجات المؤذية ، وأن تعاقب البائع المذنب إذا غش في نوعية المادة ، وأن تنظم أمور بعض الفئات ، كالفلّاحين والعمال الذين قد تلجئهم الضرورة إلى بيع ما يملكون حلاً وبأيّ سعر . ولن تخرج الدولة عن صفاتها إذا أخذت بيد تعاونيات الإنتاج وتعاونيات الاستهلاك وساعدتها .

وفي ميدان النقد ، على الدولة أن تحفظ شرعية التداول ، بضائها تمام التعامل بين المتماقدين . ولا يمكن ذلك بالعملة الذهبية ، لأن ثمنها قد يتغير

بين لحظة وأخرى ، تبعاً للمرض والطلب في الأسواق المالية . وهذا ما يطمئنها ملء الحق التشريعي بمعالجة نقدها ، وتثبيت قدرة شرائية مستقرة لعملتها ..

ذلك هو الجزء المهم في مؤلف لبيان ، وهو ما يمتاز به المؤلف ، ويظهر به بظهور الليبرالي ، وقد دعر كثيرٌ من مساعديه في مجموعته ، لرأيه في امتناع الدولة عن التدخل بموضوع العملة ، حين اعتبر ذلك مذهباً لا يُمسّ . وغر النتائج المستخلصة من محاوراته ، صامتة صمت الأعفّة ، عن هذا الجزء من برنامج الليبرالية الجديدة . فقد بقيت عميقة الإيهام كثيرة التعميم قريبة من الليبرالية التقليدية كل القرب ، على الرغم مما سمعنا من التصريحات المتقدمة عن مبادئها !! فهي تصرّ على تأييد اقتصاد السوق ، لتعمل ميكانيكية الأسعار في السوق الحرة عملها ، فتسمح بتنظيم الإنتاج ، بحيث يسدّ الحاجة في حدها الأعلى . وأما دور الدولة ، فهو انتخاب الإطار الحقوقي ، الذي تتجول الفعالية الاقتصادية ضمن حدوده كاللشريع على الملكية ، والعقود ، وتجمع المنتجين ... الخ .

هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي بلس

## الرأسمالية الجديدة

٦

مصنف تحت اسم ( الرأسمالية الجديدة ) عدداً من المؤلفين ، لم يدخلوا في واحدة من المدارس التي تقدم البحث فيها . وهم يعتقدون بأن الرأسمالية الحالية ، في شكلها الواقعي ، قريبة من الزوال . فقد أثبت التحليل العميق لهذه الرأسمالية ، وتتبعها في صورها المختلفة مدى نصف قرن ، أنها قد شاخت وانتهى امرها . فأي نظام يجب ان يحل محلها ؟

### ١ - شيخوخة الرأسمالية

برهن فيرنير سومبارت ( Werner Sombart ) على ان الرأسمالية ، فقدت صفاتها الديناميكية ، وخسرت سلطتها التي طالما رفعتها الى الأوج . وتناول النظريون الباحثون في نضج الاقتصاد هذه الآراء ، كما بحثها ديتلين كذلك .

١ - نظرية النضج الاقتصادي . - تناول هذه النظرية بالبحث ، في الولايات المتحدة ، كل من هانسن ( A. Hansen ) هيفنز ( B. Higgings ) وسوزي ( A. Sweezy ) بعد الأزمة الكبرى ، فأثبتوا بأن التطور الاقتصادي لم يستطع متابعة خطواته المتزنة ، إلا في السنوات المشر الأخيرة ، لأسباب

ديموغرافية وجغرافية وتقنية معاً . وأن تناقص الأرباح مع تزايد السكان ، يحير إلى تباطؤ الحافز في الإنتاج وفي الاستهلاك وفي التوظيف . وإن إمكانية التمدد الجغرافي ، أصبحت محدودة بعد الآن ، وتحدد معها فرص التوظيف والنفاذ إلى أبواب جديدة . وأن التكنيك الحديث ، قلص الحوافز التي تحرض رأس المال على الحركة ، وتحدد فرص التوظيف بذلك تحديداً اضافياً آخر .

فلكل هذه الأسباب مجتمعة ، عجز الاقتصاد الرأسمالي ، المتروك وحده في ميدان الجهاد بلا سند ، ليتابع بنفسه تطوراً متوازناً .

على أنه يمكن معارضة هذه الآراء معارضة ضمنية ، بالنظر إلى تطور البلاد المتخلفة ، وارتفاع مستوى المعيشة فيها ، ومع ذلك ، فإنها ما زالت قادرة على تقديم إمكانات وافرة للتمدد الاقتصادي ، ولمدة طويلة . إنما المشكلة ، هي معرفة ما إذا كان هذا التمدد ممكناً ضمن إطار التركيب الرأسمالي الحالي نفسه ، أم لا .

٢ - ديترلين ( P. Dieterlen ) . - يدعم ديترلين - في كتابه الممتاز ( ما وراء الرأسمالية ) المنشور عام ١٩٤٦ - الرأسمالية بصراحة ، فيقول : تصاقب الرأسمالية الليبرالية ، وجهاً قد فاتته التاريخ الحديث . والمبادئ التي كانت مصدر قوته ، قد استنفدت تماماً ، في كل ما يتعلق بالسوق وبالذولة وبالأشخاص .

كل الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سوق ، تصرف اتجاهاته ميكانيكية الأسعار . وقد تبدل هذا السوق بأعماق عمقه ، وتركزت السيولة اللبنة والمرونة الحركية مكانها للطاقة النامية . وانتهت لعبة التنافس بالتمركز وبطور رسملة المشاريع نفسها بنفسها ، ونشوء الخدمات المجانية مع تقدم المدنية ، وأجبرت الدولة على الحلول محل الأفراد في إدارة الأعمال التي لا تدره الربح بصورة مباشرة ... فرض ذلك كله تبديلاً حتمياً في طبيعة

الدولة نفسها ، فتنازلت « الدولة الشرطية » - وهي التي لا تهتم بالامور الاقتصادية - عن مكانها ، لتحلّ عليها دولة رأسمالية ، ستحكمها بورجوازية اعمال فترة ما ، حتى يناضها ارتكاس شديد لا يدفع ، يكون سبباً في تحويل فروع ، ما زالت تتزايد بالتدرج ، من الأيدي الخاصة الى يد الشعب ، فترسم بذلك رأسمالية الدولة ... ويبدل هذا التطور المعاديات والعلاقات الاجتماعية تبديلاً جذرياً ( كأنه تنبأ في هذا ، بمجيء دولة اشتراكية ) . وستبدل سيكولوجية رجل الاعمال كذلك . فالقاول الممتع بإشرافه على عمله ، ومباشرة إياه بنفسه ، سيتخذ نفسه المتتبع والموظف ، وسيطلي ( السعي الى المنفعة ) الخاصة ، بكل ما فيه من مخاطر ومغامرات ، مكانه للسعي نحو ربح التوظيف المؤكد ، بسبب وضع المنافسة ضمن حدود الكارتل في الداخل ، والحماية الجمركية في الخارج .

وهنا ، أرى من الضروري التعرض لإعادة البحث في المفهوم التقليدي للفردية والعمرية . فالحرية التي طالما أطراها الرأسماليون وتغنوا بها ، هي عند أكثر الناس ، حرية شكلية ، لا معنى لها واضحاً . انها اتجاه حقوقي عديم القيمة في نفسه عند اصحاب الدخل المحدود ، حين يرونه عاجزاً عن تحقيقها لهم فعلاً . ان الحرية الاقتصادية الحقيقية هي - على الأقل - القدرة على التبادل في امكانية الاستهلاك . وليس مستقرها في كيان الملكية ، بل في نشر الخدمات المادية . وغرضها رفع مستوى العيش المادي والثقافي ، ليستطيع خلق شروط تسمح للحرية الاقتصادية ان توسع حدودها باستمرار .

## ٢ - إلغاء البؤس بضمحان العمل والدخل

وقد دفع الاهتمام بهذا الأمر نفسه مؤلفين بريطانيين ، تردد لأرائها صدى عظيم جداً ، وترك في التطور الأخير لسياسة الاقتصاد أرواحاً عبقاً ، هما : كينس ويفرديج .

١ - كينس ( J. M. Keynes ) . - آلمته البطالة التي رانت على

بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين ، فمرض الأسباب التي تحدّد مستوى التوظيف ، وحجم الدخل القومي . وقد أثار تأثيراً عظيماً مؤكداً في علم الاقتصاد المعاصر ، وبخاصة منه ما كان على مستوى التحليل النظري .

ويمثله الاهتمام بالعمل الكامل ، وتجنّب البطالة ، الى بحث تدخل الحكومة في الاقتصاد مؤقتاً وسموياً . ويمكن أن نعدّه مقننّ مقاييس التدخل غير المباشر ، الذي أقرّه كثير من المؤلفين ، وهو للتأثير في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية الضرائبية ، وسياسة الدين والتوظيف .

٢ - لورد بيفردج ( Lord Beveridge ) . - هو - على ما يبدو - الأب الروحي للحركة المعاصرة نحو الضمان الاجتماعي . كلّف عام ١٩٤٠ بدراسة تطور الضمان الاجتماعي البريطاني ، فوضع تقريراً تردد صداه بعيداً بعيداً ، ثم توجّه بمؤلّف آخر عام ١٩٤٤ عنوانه « عمل كامل في مجتمع حر » ، استهدف فيه حماية المواطن ضد ثلاثيّ الآلام الرهيبة ، التي تهدد المجتمع المعاصر بالبوار . وهي : الفقر ، والمرض ، والبطالة .

التضال ضد البؤس والفقر . - يُضمن لكل شخص مبلغ أقلّي ضروري لمعيشته ومعيشة أسرته . واقترح بيفردج لذلك نظاماً ، دخل في صلب التقاليد ، وكان في وقته ثورة مبالغة ، وهو امتداد الضمان الاجتماعي حتى يشمل المواطنين جميعاً . وكان من قبل محصوراً بالمأجورين وحدهم . يمول صندوقه الأساسي ، يميزه يقتطع من دخل المؤمنین أنفسهم ، لإشعارهم بالمسؤولية الشخصية . وتساهم الميزانية العامة بحظه موزع على الدخل القومي . ولن يكون المساهم الأكبر في الدفع ، هو المستفيد الأكبر بالضمان طبياً .

التضال ضد المرض ، يقتضي تأسيس خدمة صحية وطنية ، تضمن العناية الطبية والدواء اللازم لجميع المواطنين ، ولا يمنع هذا من يشاء من اللجوء الى الأطباء الخاصين متى أراد .

النضال ضد البطالة ، يتضمن التأكيد على اتخاذ وسائل تقنية ( كالرقابة على التوزيع الجغرافي للعامل ، والتنظيم المنطقي لسوق العمل ) ، ووسائل مالية ، لم تلبث بعد بيفرج ، ان قلبت مفهوم الميزانية العامة التقليدي ، رأساً على عقب . ففي ميزانية الدولة المعادي ، ينظر الى المصاريف والواردات ، في دوائر الدولة وحدها . أما هنا ، فيجب وضع ميزانية تضم مجموع واردات الشعب ومصاريفه كلها برمتها ( البيّة وفردية ) . ويتعلق المال الموظف ، بالمبالغ المطلوب صرفها حقيقة وفعلًا ، أي ببلغ المصاريف العامة المتحققة في البلاد ، بعد حساب الحجم العام للمصاريف الضرورية ، لتأمين عمل كامل .. يجب عمل حساب المصاريف العامة المتوقعة للأمور الخاصة ، وتوجيهها وتطويرها ، وتصوّر مبلغ المصاريف العامة الكافية لسدّ بقية الأمور ، كمصاريف الإدارات الجارية ، وإدارات الحصر مثلاً .. الخ .

وهذه التطويرات - كما يقول بيفرج - هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الانسان من عبودية البؤس والمرهق والبطالة ، مع تجنب الحلول التعسكية للحزب الواحد ، واحترام الحرية الاساسية . وعدد من هذه الحريات ، الاساسية : حرية الكلام ، والتعلم ، والاجتماع ، واختيار نوع العمل ... ولم يعد حريّة امتلاك وسائل الانتاج معها ، لأنها غير موجودة - عملياً - إلا في أيدي عدد ضئيل من الشعب .

### ٣ - رفع مستوى العيش بالتقدم التقني

على أي شكل من الأشكال ، ستكون الحضارة ، في نهاية القرن العشرين ؟ ذلك هو السؤال الذي طرحه في أستراليا كولين كلارك وفي فرنسا فوراستيه ( J. Fourastié )<sup>(١)</sup> . وظهر كتابهما على فترة متقاربة من

١ - ظهر لجان فوراستيه في منشورات عريديات الكتب التالية : حضارة عام ١٩٧٥ - امل القرن العشرين الكبير - معايير الفكر العلمي - تاريخ النقد . ( الناشر )



السنين ، وجاء متشابهين تشابهاً قريباً جداً ، حتى في العنوانات . وحاول كلاهما إثبات : أن تطور العالم المعاصر ، يتميز بالتقدم التقني على غير سابقةٍ ومثال ، وأن هذا التقدم التقني ، كان دافعاً الى تقدم اقتصادي ، وتقدم اجتماعي كذلك .

**التقدم التقني .** - يقاس التقدم التقني ، بتطور مردود العمل ، وبالإنتاج الفردي . وقد أثبت الإحصاء في الصناعة وفي الزراعة ، أن المردود ، تفجّر تفجّراً ضخماً منذ نحو مئة سنة . وكان قد جمد على نمط معين واحد مدى طويلاً جداً من الزمن . إلا أن خطوات هذا النهاء ، كثيرة التباين ما بين قطاع وآخر ، كثيرة الاختلاف ما بين بلد وسواه . يمكن ترتيب الفعاليات الاقتصادية - بهذا المعنى - وتجميعها في ثلاث قطاعات ، هي :

**القطاع الأولي .** - يضم الزراعة والتعدين . وقد حظي إنتاجه بتقدم ملحوظ ، بفضل التقدم التقني ، في وسائله وأدواته .

**القطاع الثانوي .** - يضم مصانع التحويل ، ووسائل المواصلات . وقد عرف تقدماً تقنياً ، وزيادة في المردود ذات أهمية كبرى .

**القطاع الثالث .** - يضم التجارة ، والصناعات الحرة ، والخدمات العامة ، ولم يعرف تقدماً تقنياً تقريباً ، فلم يسجل مردوده تقدماً محسوساً ... وفي داخل كل قطاع من هذه المتقدمة ، مميزات كبرى ، تتفاوت كذلك ما بين كل بلد وآخر . فالزراعة في فرنسا ، لا تكاد تطعم أربعة اشخاص إلى خمسة ، بينما يطعم الفلاح الأمريكي خمسة عشر ونيفاً . ويتفاوت الفارق بين الفلاح الصيني والنيوزيلاندي ما بين اثنين إلى أربعين ، وأحياناً الى خمسين شخصاً .. وكذلك إنتاج الصناعة الأمريكية ، ثلاثة إلى خمسة أضعاف الإنتاج الصناعي الفرنسي .

توزيع السكان العاملين . - وأول نتيجة مهمة لذلك ، هي أن توزيع السكان العاملين - ما بين هذه القطاعات الثلاثة - يتطور ويتبدل مع التطور التقني . فهو إذن مقياس لدرجة التطور الاقتصادي في الشعب ، ويحدد مستوى معيشته . فالشعوب البدائية ، تتميز بنسبة عالية جداً في الأيدي العاملة بالقطاع الأول ، وتتناقص هذه النسبة في القطاع الثانوي إلى حدّها الأدنى . وعندما يلاحقها التقدم التقني ، ينفضّ القطاع الثانوي ليحل محله القطاع الثالث . وعندما تبلغ هذه الشعوب مستوى متطوراً متقدماً كسائر البلاد المتقدمة في التكنولوجيا ؛ يتبدل العمل اليدوي في القطاع الأول والثانوي ، ويدخل عمل الماكينة عوضاً عنه .

٣ - تطور مستويات المعيشة . - يلاحظ أن البلاد التي فيها نسبة عالية من الفعاليات في القطاع الثالث ، هي البلاد التي نسبة العيش فيها أعلى وأرفع . وقد بيّن كولين كلارك ، أنه في الفترة التي ما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٤ توازي المرمود الحقيقي على الرأس ، توازياً تقريبياً مع نسبة الفعاليات المثوية في القطاع الثالث ، قبلت في الولايات المتحدة ضعف الرقم الفرنسي ، واثني عشر ضعفاً بالنسبة إلى الهند . وإن نسبة الاستهلاك في الشعب ، مرتبطة بدرجة تطوره التقني . ويلاحظ أن التقدم المادي ، يصاحبه تقدم واضح جداً في شروط الحياة ، تنزل معه ساعات العمل ، ويتطور التعليم ، وتحسن الصحة ، ويطول العمر الوسطي ... الخ . فإلى أين يقود هذا التطور ؟! يعتقد فوراستيه ، بأن الحضارة الآتية ، حضارة الغد ، ستكون من نوع القطاع الثالث ، بعيدة عن حضارة القطاع الثانوي التي نعيشها الآن . فالفعاليات المتقدمة تقدماً تقنياً عظيماً ، ستشغل عدداً ضئيلاً من السكان ، وإن ٩٠٪ منهم سيلتفتون إلى العمل في الأمور الأكثر انسانية في هذا القطاع . فالإنسان المحرّر من "م" السعي إلى القوت ، ومن العبودية للمادة ، سيفرّغ نفسه للاهتمام بالأمور السامية ، وستضيء المستقبل حضارة متطورة جديدة ، كثيرة الوضاعة والإشراق ، بالرغم من تشاؤم بعض

المفكرين ، المتكئين على أرائك فاخرة ، المضطجعين برفاهية ونعومة ، على فراش وثير ، من آخر ما أنتجته رفاهية العصر ، وهم - مع ذلك - يندرون بأن الوصول الى ذلك الحد ، معناه الوصول الى آخر مستوى من البربرية !!

#### ٤ - من سيخلف الرأسمالية ؟

أما وقد آذنت معالم حضارة الغد بالظهور ، فقد وجب على هذين المالمين ان يشيرا الى شيء من المشاكل الاقتصادية في العالم الآتي ، ولكنها لم يفعلا ! ففي اي إطار سينزل ؟ لقد تنبّه الى ذلك بعض العلماء ، نذكر منهم : فرنسوا بيرو وجيمس بيرنهام وموريس آلليس وشومبيتر وميردال وكالبريث .

١ - فرنسوا بيرو ( Francois Perroux ) . - كان بيرو منذ ١٩٣١ نصير نظام التجارة والمهنة ، بين الرأسمالية وخليّة العمل . يعتبر الأجراء اعضاء حقيقيين ذوي قيمة في خلاياهم الطبيعية ، بجميع ما يحمله هذا المعنى من حقوق وواجبات ، بينما يعتبرم آخرون مقدمي عمل ، او عارضين بسطاء ، غرباء عن العمل الذي يستخدمهم . وهذا المفهوم ، يفترض تسلسلا في العمل بالتاجرات . فهي كلٌ جميعٌ منظمٌ ، تظهر فيه وجوه الرؤساء الاقتصاديين ، وعملاء العمل ، والمهندسون ، والممولون ، والمستخدمون ، والعمال .. هم جميعاً متساوون وإن اختلفوا في طبيعة اعمالهم فقط . فننفذو العمل ، يتمتعون بالتاجرات يجهودهم كما يكلها اصحاب رؤوس الاموال بأموالهم ، سواء بسواء . وبذلك تلتقي الدعوى القائلة : إن بعض الناس يبذلون الطاقة ليستغلها آخرون سوام . بل هم جميعاً يشكلون تسلسلا طبيعياً في العمل .

وقد بدت هذه النظرية ، كأنها نقطة انطلاق لعدد من الفرضيات ، في

تطوير المقاولات الرأسمالية ، التي تولد بعضها من بعض ، منذ آنذاك .  
وسطمت سطوعاً مشرقاً في كتاب بيرو ، الذي نشره عام ١٩٤٨ خصوصاً  
في الباب الذي عنوانه ( الرأسمالية ) . فهو يعتقد بأن الرأسمالية ، هي  
النظام الأكثر ديناميكية في تحريض المتاجرين الساعين الى الربح وتلقفه  
من يد الحظ والقدر . وهي الدافع الأكثر فعالية في النجاح . ولا يعتقد  
بأن الازمات ، التي وقع فيها واعتقد بعضهم معها انها غير قابلة للعلاج ،  
وأنها لن تستطيع إمساكه عن الانهيار ، وأن الأخطار التي هددت اقتصاد  
السوق والمناجرات ، امثال المؤسسات الاحتكارية ، وما تحتها من عمالات ،  
والتفتيش ، وتدخل الدولة ... الخ منها كانت كبيرة ، وغير ممكن تجنبها ،  
على ما يدعي بعضهم ، نعم ، لا يعتقد بيرو بأن نظاماً اقتصادياً مهما كان  
مخططاً له ، يستطيع ان يكون خيراً منه . إن أحكام الدولة الكبيرة ،  
المقررة خارج ميكانيكية أسعار السوق ، لن تكون إلا خارج النطق  
الاقتصادي .

واعتقد كذلك ، بأن اقتصاداً مختلطاً ، مركباً من القطاع العام وقطاع  
رأس المال معاً ، سيكون هو اقتصاد المستقبل ، وبأن تدخل الحكومة  
في بعض الشؤون ، سيتطابق مع المنطق الداخلي لاقتصاد السوق . ومن  
الممكن أن يفعل التقدم المادي في ضمن الرأسمالية ، فعله . فيكون حافظاً  
على التقدم الاجتماعي ، بشرط أن يتقن الناس تطبيق روحية التجدد التي  
ولدتها .

ولكن نشوء العالم الشيوعي ونجاحه ، فرض على المؤلف التوسع في  
التحليل الاقتصادي ، فتوصل الى فرضيته ( السلام في الوجودين معاً )  
١٩٥٨ . وهي إمكان وجود نظامين يتعايشان معاً تعايشاً سلمياً ، هما :  
الرأسمالية والشيوعية . وألحق بفرضيته هذه : عالية التطور الاقتصادي ،  
والسعي نحو اقتصاد أساسي عالمي .

٢ - جيمس بيرنهام ( James Burnham ) . - وضع جيمس كتابه ( نورة إدارية ) عام ١٩٤١ وأعطى لترجمته الفرنسية عنوان ( فاتحة تاريخ المنظمين ) . حاول فيه إثبات أن الاشتراكية ، ليست هي البديل الوحيد الضروري للرأسمالية ، بل إنه لا يشاها .

لا شك في ان هناك عوارض مرضية ، تنذر بنهاية الرأسمالية قريباً ، منها : عجزها عن تجنب البطالة ، وابتكار وسائل تكنولوجية لا لزوم لها ، وثبات نظرية مالتوس والاقتصاد .... الخ .

والظاهر ، أن هذه الفترة التي نعيشها ، ما هي إلا فترة انتقال ، تتميز بظهور الرؤساء التقنيين في إدارة المقاولات ، وهي طبقة لا تقاس بالضرورة - بأصحاب الأعمال ولا بالمهندسين . إنها طبقة الإداريين الحقيقيين . ومدير الإنتاج ومعاونهم ، وهم المكلفون بتنظيم الإنتاج وتناسقه . ومع تطور التمرکز وتقسيم الأعمال ، أمسى عدد الذين يملكون من المواهب والمعرفة الضرورية ، ما يخولهم تسيير المؤسسات ، التي أخذت تعتمد تدريجياً من يوم إلى يوم ، أمسى قليلاً نادراً ، فطفقوا ينغرسون رويداً رويداً ، مكان أصحاب المؤسسات ، الذين لعبوا دورهم الكافي ، منذ أوائل الرأسمالية ، وانتهوا . ومكان الممولين الذين تبصمهم بعد ذلك . وتنامى الدور الذي يلعبه هؤلاء الخبراء وتزايدت أعدادهم تدريجياً في المجالس النيابية ، وفي الإدارة الداخلية للاقتصاد ، وفي تنظيم العلاقات الدولية ، وهو مظهر آخر من مظاهر هذا التطور . هؤلاء المديرون يشربون الآن إلى تأسيس طبقة ، سيكون لها عظيم التأثير في الاقتصاد الرأسمالي ، وستراقب كل حركاته ودورانه ، وستصبح عما قريب ، صاحبة السيطرة الكبرى ، بعد سقوط الرأسمالية الوشيك .

وكذلك لا تقل هذه الطبقة قوة في النظام الألي الاشتراكي بروسيا السوفياتية ، عنها في النظام الفردي الرأسمالي . فالاشتراكية هناك ، تلجأ

الى هؤلاء التقنيين ، كما تلجأ اليهم الرأسمالية تماماً . من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية ، تبتمد رويداً رويداً عن الاشتراكية الحقيقية ، اشتراكية ماركس . فقد خانت مبادئها التي طالما دعت الى : إلغاء الطبقات ، والحرية ، والدولية .. ووقعت في قبضة هؤلاء الاداريين ، الذين وقفوا من مؤسسات الدولة ، موقف المفتاح ، وأصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسسات التي تغطي الميدانين الاقتصادي والسياسي نفسها . وبإستطاعتهم خلق شكل جديد مرمم للاستقلال ، لا يقوم على اساس ملكية ادوات الانتاج ، بل على ممارسة الرقابة . كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم ، والتأكيد على قناتها وامتدادها ، بواسطة تجنيد أقباعهم وحشدهم لذلك .

وكان التطور المعاصر في جميع البلاد ، الرأسمالية منها والتأليية ، يتجه نحو إبراز شخصية مؤسسية ، يصح ان نطلق عليها اسم : ( التقنية Technocratie ) او ( شركة التقنيين Société Thechnocratique ) قد يتناول عليها اقطار الصميديين : الوطني والدولي معاً .

موريس أليس ( Maurice Allais ) . - هو من زمرة الاقتصاديين الرياضيين . حاول البرهان على انه لا مثيل لميكانيكية التنافس قط ، في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية ، كمشكلة الندرة مثلاً ، شرط ان يكون مفهوماً محققاً مؤكداً ، ( الاقتصاد الصرف والمردود الاجتماعي ١٩٤٥ . الاقتصاد والفائدة ١٩٤٧ ) . يقول : لما كانت المتابع الطبيعية محدودة ، لا تكاد تكفي الحاجات الانسانية ، فعلى استنباط الجزء الممكن من منابع هذه الثروات ( مشكلة الفعالية الاقتصادية ) وتوزيع الموجود منها على أحسن اسلوب ممكن ( المشكلة الاجتماعية في التوزيع ) .

ان مبدأ التنافس ، المعارف عليه في بعض الدول المعاصرة ، والذي طال وجوده وامتدت حياته - على حسب ما نعلم - هو بلا شك ، خير وسيلة للحصول على مردود اجتماعي في أعلى طبقاته .

ومقى المنحدر الاقتصاد التحكيمي المركّز ، عن مستواه النظري ، الى ميدان التطبيق العملي ، ظهرت صفاته غير الطبيعية . لأن من المستحيل على رجل واحد ، او عدد من الرجال مها يلفوا ، ان يحيطوا علماً بمجموع الصفات التقنية والسيكولوجية ، التي يُفترض وجودها في الادارة المتسلطة المتنفذة بالنظام التالي المقدر . وان سعي الناس الى أقصى الاكتفاء الشخصي ، وأعلى الدخل في المتاجرات ، ضمن اقتصاد تنافسي ، هو وحده القادر على تقديم الحلول لمشاكل الانسان . ان تنافس الاشخاص المفوي ، هو وحده الذي يستطيع - بواسطة ميكانيكية الاسعار - خلق أحسن الإدارات ، ورفع الدخل الاجتماعي الى أقصى حدوده .

على ان وجود التنافس ، لا يعني عدم وجود التدخل . فقد يخطئ أصحاب المبدأ الحرّ ( *Laissez fairistes* ) بإدماج النظام المثالي ، نظام المناقشة الصريح ، الذي تحلّ فيه جميع مشاكل الإنتاج والتوزيع والتوازن ، بنظام مخطط له يلفيها جميعاً . بل يجب تنظيم المنافسة ، بحيث تصبح نافذة في سوق العمل ، وفي رؤوس الأموال ، وفي الحاجات ، وإيجاد مخطط مرن يُفترض على ميكانيكية الاسعار ، على ان يتركها مع ذلك لعبة السوق ، بل على أصل النظام وعلى الأطر التي يلعب التنافس في ميدانها ، وبخاصة : للنقد ، والدّين ، والتوظيف .

هكذا يمكن التوفيق بين الفعالية الاقتصادية القسائية على حرية التبادل والسعر ، مع التوزيع المتبادل للدخل القومي .

وقد يبدو - للوهلة الاولى - ان هذا التنظيم الذي اقترحه آليس ، قريب من الليبرالية الجديدة ، غير انه - عند التدقيق - يحمل تنظيم التنافس في الاقتصاد ، وخلق دولة اتحادية عالمية مؤسسة على حرية تبادل البضاعة ورؤوس الاموال والاشخاص . ويملك الارض ألبياً ، ويلقي الاجور والفائدة ، ويمحذف الأرباح ، ويمثل دخل العمل دولياً ، ويحقق مجتمعةً بلا

طبقات ... وقد واثه الحظ ، فتحلقت أصوات الليبراليين حوله ، أكثرهم من المتصبيين الجدد ، حتى بدا وكأنه انجاء نحو جمع الليبرالية والاشتراكية معاً .

٤ - شومبتر ( J. Schumpeter ) . - آخر كتاب ظهر لشومبتر عام ١٩٤٢ تحت عنوان : ( الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية ) تميز بارتسام قلق الاقتصاديين المعاصرين فيه ، على مستقبل الاقتصاد العالمي . ولقد رفع هذا الكتاب من منزلة المؤلف ، حتى وضعه في زمرة أكبر اقتصاديي العصر .

تأثر شومبتر بالإنجازات الكبرى التي حققها النظام الرأسمالي ، وحقد حقدأ عظيماً على ما لاحظته من طبيعة الاشتراكيين المركزيين وتشكيلاتهم لا على الاشتراكية نفسها . وقدر - بعد الدرس - بأن النظام الرأسمالي ، زائل لا محالة ، في برهة تكاد تكون واضحة ، وسيخلى مكانه لنظام اشتراكي حتماً . قال : هل تستطيع الرأسمالية أن تعيش بعد الآن ؟ لو نظرنا إليها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، لقلنا : نعم . ألا يكفيها أن متوسط الأجور في الانتاجية الامريكية يتزايد سنوياً وباطراد ؟!

وأنها تماسكت خلال ١٨٧٠ - ١٩٣٠ أي في مدى نصف قرن ، وعحت كل آثار البؤس والفقر ؟! فالرأسمالية ، وبخاصة الرأسمالية الاحتكارية ، أكثر نقاداً - في نظره - من التنافس الحر ، وهي جديدة بأن تخلق معطيات تقنية عظيمة . لكن يجب الالتفات الى وجهات النظر الاجتماعية والسيكولوجية كذلك ، لنرى أعراضاً آتمة تنمو ضمنها وتزايد . ستقع أبصارنا على إلهام أعمال المتاجرين وغموضها ، ونجاحهم الذي يكاد يكون عفويًا . لقد خسرت الرأسمالية التصاقها بالجمهير نهائياً ، ولا أمل لها بالرجعة ، بسبب ما ينقصها من تربية فلاحظ الاشتراكية عليها على أتباعها إملاءً . ولولا هذه التربية ، لما قامت مدنبة . ولما استطاعت أن تدوم . وفقدت كذلك عطف المثقفين عليها ، وهم وحدهم الذين يستطيعون حمايتها . وتكسرت الطبقات الاجتماعية التي كانت



نعضدها ، كالمهنيين والفلاحين . وستفقد - آخر ما تفقد - أطر مؤسساتها التي كانت منبع قوتها ، كالملكية وحرية التعاقد . ويتناقص عدد المواطنين الذين لهم مصلحة في الدفاع عن حقوق الملكية ، وتتقلص طلباتهم الآخذة بالنقصان باستمرار ، لأن هذه الحقوق أصبحت مبهمه الحدود بفعل التمرکز الاقتصادي . ونرى تفككاً حقيقياً للرأسمالية ، ينبثق عنه - قدرياً - عالم اشتراكي .

لكن ، هل تستطيع الاشتراكية ان تعيش ؟!.. إذا توقعنا من هذا النظام ، سلطة مركزية تراقب وسائل الإنتاج . والإنتاج نفسه ، فهو أمر لا شك فيه ولا جدال . ولقد بين كثير من المؤلفين نقطة التحام الاشتراكية بالمنطق الصرف . وبرهنت التجربة ، على أنه اذا عجز النظام التبادلي ، عن فرض نفسه في التوزيع ، كمعجز الرأسمالية المعاصرة ، فإن هناك عوامل سيكولوجية خفية غير مرئية ، تستطيع قيادة المواطنين إلى تقضيها . ومهما كانت هذه العوامل ، متناهية في الصغر ، فهي جديرة أن تكافأ مكافأة كبرى باستقرار كبير ، وبالتخلص من الاضطرابات ، وعدم التوازن المتوارث في الرأسمالية .

لكن ، هل الاشتراكية متطابقة مع الديمقراطية ؟ لا شك في أنها لا تتطابق مع مفهوم الديمقراطية التي نعيشها نحن اليوم ، ديمقراطية البورجوازيين ، وقد تلبس أشكالاً مختلفة أخرى . ويظن شومبر بأن التربية الفردية وتربية الجماعات ، قد تتسامى بوجودها في مجتمع اشتراكي ، وأن فوق الشفعية الاخلاقي ، سيصبح عقوباً . ولن يتطلب مجتمع كهذا تحكيمياً ، إلا أقل مما تتطلبه الرأسمالية الحالية .

٥ - ميردال ( G. Myrdall ) . - برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، مشكلة جديدة ، تناولها كثير من المفكرين بالبحث ، هي : وجود مناطق شاسعة في العالم ، ما زالت متخلفة . واهتموا بإيجاد حلول لها ، مستقبلاً الرأسمالية معها .

أكثر المؤلفين شهرة في هذا المظهر ؛ غونار ميردال في كتابه ( اقتصاد عالمي ، ١٩٥٨ ) ولقد تبسع الموضوع وانتهى بنتيجة التحليل إلى ان مجتمعات عصرنا ، تتميز بعدم التطابق . ثم شرح الجهود المبذولة منذ عام ١٩١٣ في سبيل تطابق تكاملي قياسي ، على الصعيد الوطني أولاً ، ثم على الصعيد الدولي . واعتقد بأن التكامل الاقتصادي - في أعلى مستوياته - يبدو كأنه وضع موضع تنظيم اشتراكي مؤسس على تكتيك سيامي نفاذ ، يستطيع الأفراد بواسطته ، تنظيم حياتهم الاجتماعية ببلد حريتهم ، ليحققوا مثلاً أعلى قديماً ، 'عرف في الغرب باسم : 'تكافؤ الفرص وتعادل الحظوظ' . فاذا كانت بعض بلاد العالم الغربي ، قد تقررت باقتصادها من التكامل المرضي عنه ، فإن أكثر البلاد المتخلفة ، ما زال اقتصادها ناقص التكامل في أعماق أعماقه . ومشكلة التطور الاقتصادي عندهم ، هي السعي نحو تكامل اقتصادي متقدم ، هو نفسه النتيجة المستهدفة والمثروطة بأن واحد .

وإذا كانت قد وجدت - قبل الحرب العالمية الأولى - معارك ظاهرية بين خطتي التطور ( التكامل الوطني والتكامل الدولي ) ، فقد ظهر بينهما بعد ذلك شعاع ، طفق نوره يزداد تألقاً ووضوحاً بالتدرج . وطلقت جميع البلاد تعتبر نفسها في مسلحة أو معركة ، تستخدم سلاحها السياسي للدفاع عن وجودها في مستوى جيد ، وعن استقرارها الاقتصادي ضد المنافسة الهاجمة عليها من الخارج . ونتيجة ذلك : نماء تطور اقتصادي وطني ، على حساب اندحار تعاون دولي !!

إن البلاد المتخلفة ، لتفرض الأخذ بأذيال تطور عالمي يتركها في بؤسها تتلوى ويزيد فقرها فقراً ، بينما هو لا ينفك يزداد البلاد الغنية غنى اليوم يقدمونه لها على أنه نموذج للتقدم . ويجب أن لا ننسى ، أن من أسباب أزمت البلاد غير الشيوعية ، بطء التطور في البلاد المتخلفة أو ركودها ، حتى توسعت الهوة ما بين بلاد متقدمة متطورة صناعية ، وبلاد متأخرة .

وإذا كان قد بدا لبعضهم أن النظام السوفياتي ، أكثر فعالية وتفاذاً في إنماء البلاد المتخلفة ، فإن مما يحتنب النظر بشدة ، وجود مناطق واسعة ، ما يزال البؤس مهيماً عليها مع ذلك .

فالمؤلف ، يحاول اذن شرح الوسائل التي تحقق هذا التكامل في البلاد المتخلفة ، ليقف دون انشقاق العالم غير الشيوعي ، وانشطاره .

٦ - غالبرايت ( J. K. Galbraith ) . - هو اقتصادي امريكي من المدرسة الرأسمالية ، غير ان رأسماليته متطورة من اعماقها . طفق يتحرى غير وسيلة لشد حاجات المجتمع ، فوضع كتاباً عنوانه ( المجتمع المتوج ) ترجم عام ١٩٦١ الى الفرنسية تحت اسم : ( فجر تاريخ الرفاهية ) نبه فيه الى ان الاقتصاد المعاصر ، أعطى أحقية التقدم لزيادة الانتاج كياً ، فسبب عدم توازن اجتماعي ، لأن المستفيدين ، لا يستطيعون الحصول على الخدمات المعروضة ، إلا بسر عالٍ ، وينفخ المجال للملك الفردي في مواجهة عدم الكفاية الصارخ ، فيدفعه المستفيدون بالتجمع الألي المكثسي صفة الخدمات العامة غير الراجعة .

هكذا يتزايد انتاج السيارات مثلاً ، الى ما لا نهاية ، بصورة أسرع من بناء الطرق المنشأة وترميمها وخدمات التأمين ضد حوادث الطرق ، ومرابض السيارات .

وبعد ، فما هو واقع عدم كفاية الوظائف الانسانية ، التي ترفع القطاع العام الى ما يشبه التحكم ؟ وتؤخر الاقتصاد الرأسمالي في ميدان التوظيف الاساسي ، وتشكيل المهندسين ... الخ . انه لا يمكن علاج ذلك ، إلا بالتوسع المتوازن . وقصد بتمير ( التوسع المتوازن ) توسعاً تحقق فيه كل مجموعة توازن تكاملياً بين جميع اجزائها في آن واحد ، توازنساً بين عرض الخدمات وطلبها ، مع غياب قواير الوجوه بين الوفرة والندرة . توازنناً بين مختلف المقاطعات ، مع غياب جزيرات الفقر ، توازنناً اجتماعياً بعيد توجيه

جهود الانتاج المهتمة بإغناء الوسائل الموضوعة في الخدمات العامة ، كوسائل النقل الألبية ، والمستشفيات ، والمرافق المدنية ، والمدارس ، والتحريات العلمية ... الخ .

وينكر المؤلف إنكاراً تاماً ، قدرة السياسة المالية التقليدية ، على الوصول بالمجتمع الى هذا المستوى ، ولذلك اتكأ على السياسة الضرائبية ، ولم يقصد بذلك تخفيضها : خشية ان يكون ذلك وسيلة لسحب المسائل المالية من الخدمات العامة ، وهي - في الاصل - غير مستكفية حقها من المال ، وتمطي المستهلكين من الحاجات التي كثر عليها الطلب ، كفاية أجود . بل هو على الضد من ذلك ، يطلب إغناء ميزانية الخدمات الشعبية ذات الصفة العامة وزيادة مدفوعاتها .

ويعتقد ان الإشراف على توازن الأسعار والدخل ، يجب ان يتمم بالرقابة على القطاعات المركزة تركيزاً شديداً ، بحيث لا يترك المجال للفسافة ان تلعب أي دور . والفرض النهائي من ذلك ، هو التأكد من معرفة القيم ، اكثر من التأكد على الزيادة الكمية في الإنتاج ، ومعرفة التأمين ، والعمل الكامل ، والتحسن السيكولوجي والإنساني للعمل ، وشروط إطالة حياة المجتمع الديمقراطي .

وقد خطط غالبرايث عام ١٩٦٧ في مؤلفه ( الدولة الصناعية الجديدة ) فلسفة للمجتمع الصناعي المستقبل ، الذي سيتشكل تحت سلطة تكنولوجيا متقدمة ، ورسم الاشكال التقدمية للعقاولات الكبرى .. وسيتميز هذا المجتمع بالتحرر من قوانين السوق ، ومن الربح ، تبعاً لستراتيجية معقّدة يضمها التخطيط السابق ، ويتبدل دور النقابات والدولة ، وبخاصة بظهور بناء اقتصادي تكنولوجي ( Technostructure ) وهو جهاز علمي مجتهد للخدمات ، وسيتخلص من رقابة المساهمين ، ولن يكون هناك بينهم وبين المديرين اي مشاحنة .

فهل يكفي هذا النظام ، لسد حاجات الانسان ؟ قد لا يباري في ذلك احد . لكن ، هل يتطابق مع حريته ؟ يبدو ان ذلك غير مؤكد . أما المؤلف ، فيعتقد ان هذه الحرية ، مهددة بخضوع الناس - وجدانياً - لمتطلبات النظام الصناعي ، كزيادة الانتاج ، وزيادة الاستهلاك ، والتقدم التكنولوجي ... وسيؤدي انتشارها في الجمهور ، الى وضع أناس في شروط تصرف فيها كل حياتهم لخدمات اقتصادية ، مقابل خسارتهم المتطلبات الجمالية والثقافية ، التي هي - في الاصل - هدف المجتمع الانساني . وإنه لتحليل يحوي كثيراً من النقط ، المدعومة لأكثر انواع النزاع صمية في مجتمع المستهلكين .

## تذييل | تجديد النظرية الاقتصادية

تتبع جميع التيارات الفكرية ، التي أتينا على درسها ، من أصل واحد هو « المذهب الاقتصادي » ، وهي - بمجموعها - مراجعات مبسطة ، واقتباس مقامه ، قد أطّرت في نظمها من قبل .

وقد تطوّرت النظريات التقليدية ، تطوراً جديراً بالتقدير ، وأبرز جون كينس عملاً فكرياً كاملاً ، قلبَ المعطيات التي كانت مقبولة على عمومها ، قلبها من أعماقها .

### ١ - تطور النظريات التقليدية

١ - الاتباعية المهدنة . - هو عنوان أطلق على المؤلفين الذين حاولوا التوفيق بين النظرية التي نضجت عام ١٧٧٦ - ١٨٥٠ ومعطيات العلم في نهاية العصر . وبصورة أدق ، هم الذين جاهدوا ليفيدوا النظرية الاتباعية من نجاح التحليل الهامشي . أشهر من يمثل هذا الاتجاه ، أعضاء مدرسة كبريدج وبينغو ( Pigou ) وهاوتري ( Hawtrey ) وأخصّ منهم ألفريد مارشال . وقد أوضح هذا الأخير ، الدور المعروف للثمن والانتفاع ، في تحديد سعر

الحاجات والخدمات . ومفهوم هذين عنده ضروري جداً ، ففيها لازمان لزوم شغرتي المقص بعضها لبعض . فعافز المنفعة ، يلعب الدور الرئيسي في ( المدة القصيرة ) ويفسرها كما يلي : « حينما يستنفد الشراء بضاعة ما ، فمدة جريانها واستنفادها ، حددت رغبات الشارين وإمكاناتهم » .

وحافز الثمن يأخذ مكانه الأعلى في ( المدة الطويلة ) ويفسرها كما يلي : « حينما يستطيع المنتجون تغيير نظام حوافز الإنتاج ، فهناك يعرف حجم المرض » .

٢ - الهامشية الجديدة . - وقف ستريفل ( Strigl ) وماشلوب ( Machlup ) ومورجنستيرن ( Morgenstern ) وشومير وبرنو موقف الدفاع ، ليجيبوا على النقد الذي هاجتهم به هامشية فيينا ، وهي تستند بكليتها على سيكولوجية اللذة . يعتقد هؤلاء بأن المنفعة لا تقدرُ بمعامل المصلحة الشخصية وحده ، لأن الإنتاج مسوق بالاختيار الفردي ، التابع لحوافز المادة الاقتصادية برمتها . ويبنوا بأن المنفعة في البضاعة ، هي معمول بضاعة أخرى سابقة ، وهنّ جميعاً يدخلن الحافز النفسي في الحساب للاقتصادي . وهذا نتقرب من مركّب جديد للثمن وللنفعة ، ونذكر ان قيمة البضاعة - في آخر الحساب - محدّدة بثمن ما يموّضها ، أي بنفعة البضاعة المتداولة ، حين يحدث التوقف عن طلبها .

وأخيراً ، فان الهامشية الجديدة ، تسعى لبناء نظرية اقتصادية اساسية ، وصياغة قوانين شرعية لجميع النظم الاقتصادية المناسبة .

٣ - المهيدون الامريكيون . - أما إيلي ( Ely ) وفيبلن ( Veblen ) وميتشل ( Mitchel ) ، ومور ( Moore ) وجون موريس كلارك فلمهم موقف مخالف لهؤلاء تمام المخالفة . فهم - تقريباً - تابعون لمدرسة القرن التاسع عشر التاريخية ، وقد اقتبسوا - مثلها - الطريقة الايجابية في الملاحظة . وأكدوا على أن استعادة الاحداث الاقتصادية في وسطهم ،

ضروري لإمكان شرحها . واعتمدوا غاية الاعتماد على الإطار الحقوقي الذي تدور ضمنه .. ويظهر تحليلهم السيكولوجي ، فوق ( الانسان الاقتصادي ) ( Homo Oeconomicus ) الذي لا يعرف حافزاً غير مصلحته الشخصية .

وم يعترفون كما يعترف السلوكيون بوجود اسباب عقلية ، الى جانبها اسباب غريزية ، تقفل فعلها في الاقتصاد البشري .

وكذلك فعل أتباع مدرسة أوتمار ( Othmar ) الاجتماعية ، فقد خصصوا مكاناً ممتازاً لتأثيرات الاوساط الخارجية ، التي تتلاعب بالتقديرات الفردية من اعماقها . ورجوعهم الى المسندات ، اوسع وأوضح من التاريجين ، يستمينون بأحدث جهاز احصائي ، لوضع نظرية اقتصادية تركيبية ، ويتقربون اشد التقرب من الحياة الواقعية .

٤ - المدرسة السويدية . - يطبق ثات فيكسل ( Knut Wicksell ) وأتباعه : ميردال وليندهال ولندبرغ أسس مبادئه والراس ( Walras ) ، ويكملونها بنظرية التوازن الديناميكي ، ويستمينون بالمفاهيم السابقة وبالتطورات المتراكمة ... حتى ليتمكن تصوّر ماضي الاقتصاد المتطور ، على شكل حركات يتوقع حدوثها ، لمدة ما في المستقبل ، كما لو انها حدثت فعلاً . وإنه - خلافاً لما يحدث في علوم الطبيعة - فان الاسباب تحكم النتائج على نطاق واسع جداً . يؤكد لنا ذلك ، استعراض الخطوات التطورية المتجمعة ، في ارتفاع الاسعار وانخفاضها ، إذ نراها تلعب دوراً حاسماً في توج الفعالية الاقتصادية . لذلك يجب ان 'تحدد' سياسة نقدية ، تعدل من تمادي الدين ، لمصلحة تقوّل الإنتاج .

٥ - الاقتصادية ( L'économétrie ) . - تعمل جاهدة لوضع تعبير كمّي يتناسب في صرامته ، والقوانين الاقتصادية ، جهد الإمكان . فهي تقفل ما فعلته مدرسة لوزان ، حين استعانت بالأرقام الجبرية ، لوضع اقتصاد علوي ، استخلصته بطريقة الاستقراء . أما الاقتصادية ، فهي على



الضد من ذلك ، تنطلق من ملاحظة الواقع اليومي ، وتستعين بالإحصاء لتقيس امتلاء الحوادث الاقتصادية وكثافتها ، ثم تتكىء على المقارنة فتنتشر العلاقات التي تربطها ، وتصوغ القوانين الاقتصادية على ضوءها .

وقد بدأ هذا المنهج في ألمانيا ، بدراسات أنجل ( Engel ) حول الاستهلاك . وأدخله مور وشولتز الى الولايات المتحدة ، وراغانر فريش ( Ragnar Frisch ) الى اسكتلندا ، وروا ( Roy ) وديفيزيا ( Divisia ) الى فرنسا . . وقد طبق رواد هذا المذهب مبادئهم ، بدراسات على أسواق معزولة ( تطور الأسعار لمختلف البضائع في زمن ما ، وتمتطط العرض والطلب ) وعلى النقد ( سرعة تداوله ) وعلى توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

ولكنهم ارتبطوا - بتأثير تيمبرجن ( Timbergen ) وكالكي ( Kalecki ) بدراسات حول تحول الفعالية الاقتصادية ، وشرحوها قبل كينس ببضع سنوات ، الأزمان الدورية الواقعة تحت تأثير تموجات الدخل العالمي .

٦ - وأخيراً ، يستحسن أن يشاد بأعمال المؤلفين ، الذين لم يرتبطوا بأي مدرسة ، ومع هذا ، فقد تعمقوا وجددوا أحياناً بعض النقاط المهمة في النظريات الاقتصادية ، تجديدأ كاملاً . نعدّ منهم في موضوع النقد فقط ، إيرفنج فيشر الذي وضع نظرية الكمية في أحدث صورها ، ونوغارو الذي نقدها نقداً موقفاً ، وميلتون فريدمان الذي أعادها إلى سابق عزمها بتأكيدہ على حركة « طلب النقد » وبإدخاله تعريف السعر والدخل الدائم ، وأفتاليون الذي شرح تغيرات قيمة العملة ، بنظرية فتانة في الدخل ، وعدداً من المؤلفين المعاصرين ، الذين جددوا نظرية غلاء الأسعار تجديدأ كاملاً . وكذلك نظرية الاعتزال بسبب الغلاء ، نعدّ منهم : أوجسك ( Anjasc ) وديسمبري ( Duesembery ) وهولزمان وباتينكين ( Patinkin ) . ثم هؤلاء الذين أيدوا كينس أو نقدوه ، كلا

الطرفين أوضحوا مناقشتهم مسألة تشكل أسعار الفائدة إيضاحاً حسناً جداً ، نعدّ منهم هانسن ( Hansen ) وليرنر وهيكس .

نظرية تشكل الاسعار . - جدّهما ج. شامبرلين وجون روبنسون وستاكلبرغ ، وبينوا أن المنافسة التامة ، والتوظيف المتكامل ، كافا من الفرضيات المعتمدة حتى زمانهم ، لكنها لا تعني إلا حالات محدودة ، ولم تدخل صميم الحقيقة قط ، لأن بينها أوضاعاً شتى وسيطة ( كالمنافسة غير التامة ، والمنافسة الاحتكارية مثلاً ) ودراسة أشكال الأسواق ( كالاحتكار الثنائي ، والاحتكار متعدد الأطراف ، والاحتكار بين طرفين متعاقدين ... ) وعلاقاتها التي يجب أن تُنتقى وتلاحق تحت هذا المنظار الجديد ، كلارك وزوتن ( Zeuthen ) ، وكاهن ( R. F. Kahn ) ولانج وهيكس ( Hicks ) .

موضوع التجارة الدولية . - تجمع المهتمون بالنظرية الاتباعية في السعر المقارن ، والتفوا حولها باحثين ، فحافظ توسينغ وأنجل على المبادئ ، واكتفى الباقيون بوضع الفرضية الواقعة في المقايضة الاقتصادية ، مقايضة العملة المعاصرة . وقد أمهلها برثيل أوهلن وهابرل ليكملوا نظرية القيمة الدولية ، بالقياس إلى النظرية العامة في القيمة .

وجذب مؤخراً نظر كلارك وهارود وماثلوب وميتزل وجود تنوع وتكاثر في التجارة الخارجية ، فشتلوا بتحليل آثارها .

واهتم بمشكلة التموج الاقتصادي ودراستها ، كل من : أفناليون وسبيشوف وهيكس وحاولوا شرح تداول حركاتها الدورية ، من نواح متعددة . فتناولها هاوتري من جهة قلب التداول النقدي ، وفيكسيل وهايك من جهة تموّج الفائدة ، وليسكور وميتشل ومولتون من جهة الربح . وشومبتر وبينو ( Pigou ) وفيلبن ( Velben ) من جهة للارثكاس السيكولوجي للقاولين ، وهوبسون وفوستر وكلتشينغز من جهة نقص الاستهلاك عند العمال .

ولم يتردد بعضهم من حذف كلمة ( دورة ) بصراحة ، أمثال : أكيرمان ودوبريز ( Dupriez ) وغيتون . وبعضهم استبدل بكلمة ( التوازن الاقتصادي ) التقليدية ، تعبير ( النمو التناغمي ) أمثال : هارود وليندال وليندبرغ ودومر .

## ٢ - نظرية كينس ( J. M. Keynes ) العامة

ولد كينس عام ١٨٨٣ . وهو رجل نظريات وعمل معاً . كان أستاذاً في كامبريدج ، وقضى أكثر حياته في نقد الدراسات التقليدية .

انتخب عن بريطانيا في مؤتمر السلم عام ١٩١٩ فرفض الدفاع عن رأي حكومته الرسمي ، واستقال استقالة مسرحية . ودافع عن نفسه بكتاب ( النتائج الاقتصادية للسلم ) شرح فيه الأسباب التي رآها تجعل من المستحيل على ألمانيا ، أن تدفع التعويضات الحربية . ونشر سنة ١٩٢٤ كتيباً عنوانه : ( التطور النقدي ) سخر فيه من وثيئة الذهب . ( هذا المعبود البربري ) وجرّم التعامل به ، ورأى أنه يضحي - بسببه - بتوازن الاسعار ، في سبيل قوازن النقود . ثم شرح آراءه ووضّحها في رسالة ( حول النقد ) عام ١٩٣١ ظهر فيها نصير ( النقد المرت ) وهو الذي يسهل على السلطات العامة تقليبه ، في سبيل الحاجات الاقتصادية . وارتضى وجود إدارة للدين ، تعمل في تحريك الاعمال وتصفيتها وتجنب الازمات . ونشر عام ١٩٣٦ كتابه الرئيسي ( النظرية العامة في التصنيف والفائدة والنقد ) عرض فيه مفهوماً جديداً كل الجدة ، للنظرية الاقتصادية ، فارتفع به إلى 'سدة الزعامة الاقتصادية' على جميع اقتصاديي جيله .

بقي كينس خارج الوسط الرسمي ، بسبب غضبه واستقالته عام ١٩١٩ ، غير أنه اشتهر منذ ذلك الحين وعرف بأنه اقتصادي بريطانيا العظمى . ثم عيّن نائب حاكم مصرف انكلترا ، ومنح وسام الجدارة ، وكلف عام ١٩٣٤ باسم الحكومة البريطانية ، إعداد مخطط لاستقرار النقد العالمي ،

فأصبح تقريره وتقرير « وايت » الأمريكي برنامج دراسة مؤتمر برينتون وودز ( Bretton-Woods ) الأساسي في عام ١٩٤٤ .  
وفرض وجوده الطاعني ، في المعاهدات المعقودة بعد هذه المباحثات  
والمناقشات ، حتى أسفرت عن خلق أساس نقدي دولي ، ومصرف دولي ،  
لإعادة بناء الاقتصاد وتطوره .

وخلد العام الذي ظهرت فيه ( نظرية كينس العامة ) وهو ١٩٣٦  
وعده بعضهم فاتحة تاريخ مهم جداً ، في تطور العقلية الاقتصادية ، كالعام  
الذي ظهرت فيه نظرية ( ثروة الشعوب ) لسميث وهو ١٧٧٦ ، والعام  
الذي ظهر فيه كتاب رأس المال لماركس ، وهو ١٨٦٧ .

ولقد قلب كتاب كينس هذا ، النظرية الاقتصادية التقليدية ، رأساً على  
عقب ، قلبها من الأعماق ، وكلوا لا يختلفون على تسميتها اتباعية أو  
ريكاردية ( نسبة إلى ريكاردو ) . وتبعه بعض المؤلفين الآخرين ، وقلّدوا  
كتاباه حدو القذّة بالقذّة ، وبدون ان يغيروا فيه شيئاً جوهرياً البتّة .  
وما يؤسف له ، أن يكون هذا الكتاب معقداً عسر الفهم كثير  
الإيهام ، واستخدمت فيه ألفاظ خاصة ابتدعها المؤلف . ويكاد يكون  
من المستحيل ، تصوير نظام كينس ضمن إطار كتاب ككتابنا هذا . وعلى  
أي حال ، فنستقيس بعض أفكاره الرئيسية ، والنتائج النظرية والعملية  
فقط ، ونعرضها فيما يلي :

١ - أسس آراء كينس . - هي برمتها جديدة كل الجدة . أما  
مفهومه للنظرية الاقتصادية ، فمختلف تمام الاختلاف عن سائر سابقيه ،  
من الاتباعيين والهامشيين . نجد ذلك في أمجائه : ( حوافز الإنتاج ) ،  
وتوزيع الربح على الدخل ) . ويقول كينس : « يجب أن ندرس المجتمع  
كلاً تاماً برمته ، لا الأفراد وحدهم ، ولا المتاجرات وحدها » .  
ولذلك صاغ من ( الكل ) جميع مصطلحاته ، فرأينا : « الدخل الكلي » ،  
التوظيف الكلي ، الطلب الكلي ، ليقدم نظرية ( أثر النظام الاقتصادي )

كلا بمجموعه ، وهو مفهوم ( مجسم الاقتصاد ) ( Macro économique ) مقابل مفهوم موجز الاقتصاد ( Micro économique ) الذي كان مسيطراً حتى ذلك الحين .

وغرض هذه النظرية ، هو شرح الأسباب التي تؤثر في تنوع الإنتاج ، وفي التوظيف .

أما الاتباعيون ، فيفكرون على أساس : أن العمل الكامل ، كانت حقيقة واقعة دائماً . فإذا كان جميع الناس راغبين في العمل ، فإنهم سيجدون عملاً ما بأجرٍ ما . أما كينس ، فيعتقد بأن هذه الفرضية ، لا ظل لها في الواقع . وبرهن على ذلك بمثال بريطانيا العظمى ، ما بين الحربين . وتراوح البطالة الدائم فيها ، والدعوة الى استنقاذها . وارتأى العودة الى دراسة نظرية السعر والأجور والفائدة ، تحت ضوء هذه الفرضية الدارجة أكثر من سواها .

٢ - على سعيد التحليل النظري ، يجب قبل كل شيء ، بيان الحوافز العاملة في حجم التوظيف .

دور الطلب ، هو في هذا المعنى ، دور رئيسي . أما الاتباعيون ، فيرون ان المرض ، يخلق طلبه الخاص به ( قانون الاستفتاح ) . فالمرض إذن ، هو الحافز المحرك . أما كينس ، فرأيه ضد هذا . ويدعي ان الخض ، يأتي عن طريق الطلب . وأن التوظيف يتبدل متوازياً مع الدخل الكلي ، ويتوزع على ثلاثة اتجاهات هي : ( الاستهلاك ، والتوظيف ، والإدخار ) . وهذا الأخير ، هو المبالغ المحبوسة ، مع انها قابلة للتداول ، فهي - في هذا المعنى - غير منتجة ، ولا ترجى منها فائدة ، لأنها لا تساهم في تطوير التوظيف . أما الاستهلاك والتوظيف ، فهما وحدهما اللذان يبنيان الطلب الفعلي ، ويؤثران في الاستخدام .

لكن ، يجب أن يتعلق مستوى الطلب الفعلي ، إذن ؟

هناك ثلاثة عوامل ، تسام مع كمية النقد ، وهي مستقلة متبدلة ،  
ترسو في قاع كل التغيرات وهي :

أ - تفضيل سيولة النقد : وهو تفضيل النقد السائل ، على سائر  
أنواع الثروة ، وهو الحافز الرئيسي للادخار . يشير كينس ، في هذا  
الموضوع ، إلى دور الزمن في الفعالية الاقتصادية ، حين يأخذ رجال الأعمال  
الاقتصاديون ، تقدير المستقبل بعين الاعتبار ، فاظنن - في الغيب - إلى  
عقود تجارية ممكنة ، أو حذر ، أو خوف ، أو تخمين متوقع .

ويلاحظ أن نظره إلى المال ، يختلف عن نظر الرأي الاتباعي إليه .  
فهو ليس مادة حيادية ، لا تغير شيئاً في النظام أو تبدل ، بل هو عنصر  
فعال إيجابي ، إذا توسط في مقدار الفائدة ، استطاع أن يخل بشروط  
التوازن . فالمصلحة ، وسعر الانكفاء نحو السيولة ، وسعر الفائدة ، هي  
مقاييس الشدة ، بين كمية النقد الموجود ، والإقبال على ادخاره .

ب - الحصص على التوظيف ، هو الميل الذي يدفع رجال الأعمال إلى  
السمي نحو توظيف منتج ، يعود عليهم بالربح ، والرغبة في ربح آتٍ ،  
هي نفسها تعود فتؤثر في الفاعلية الهامشية لرأس المال .

ج - الميل نحو الاستهلاك ، هو ميل الأشخاص لتخصيص جزء من  
أرباحهم - صغر أو كبر - ليصرف في مستهلكات آتية . فإذا أضيف  
فعل هذه الحوافز الثلاثة المتباينة ، إلى كمية النقد الموجود ، تجدد حجم  
الطلب المؤثر في التوظيف .

ويجب أن يُنبه هنا ، إلى أن نمو التوظيف ، يجر إلى زيادة أكثر  
بما يتعادل مع الطلب الفعلي ، لأن جزءاً من الدخل الإضافي ، قد يتحول  
إلى مصروف للاستهلاك ، فيعود ويسام - بدوره - في زيادة الطلب ،  
في لعبة ( تضاعف التوظيف ) .

٣ - على صعيد السياسة الاقتصادية ، يحررنا هذا التحليل الى نتائج مهمة جداً . فقد تمتد حالة ( ما تحت التوظيف ) زمناً طويلاً ، ولا تمتد إليها ميكانيكية عفوية لإخفاها . وقد تتدخل السلطة العامة ، وتفرض أوامرها في العمل الكامل لمدة ، قد تقصر أو تطول ، فيسبب هذا توسيع الإنتاج ، ونحو الدخل القومي .

يستحسن - إذن - عدم تشجيع الادخار الذي لا يثمر ، خدمة" للمصاريف المنتجة ، كمصاريف الاستهلاك ، ومصاريف التوظيف ، وتُمنى مصاريف الاستهلاك ، بسياسة ضرائبية ، تميل نحو إعادة توزيع الربح ، على الطبقات التي كان استهلاكها أشد ما يمكن ، وبسياسة نقدية ، تميل نحو خفض الرغبة بالسيولة ( إلغاء التعامل بالنهب ، الممارسة النقدية ) . وإذا كانت لمصاريف الاستهلاك آثار طيبة ، فإن التوظيف أكثر فعالية في لعبة التضاعف . فيجب - إذن - تشجيع التوظيفات الخاصة ، بخفض سعر الفائدة ، وببشر الدين الطويل المتجدي ، لتزداد الفعالية الهامشية لرأس المال ، والحض على التوظيف .

وقد يلجأ إلى التوظيفات العامة ، بأعمال كبرى ضد البطالة ، تحمل الميزانية أعباءها ، لإنهاء تحميل المصاريف العامة هذا العبء ، والتأكيد على العمل الكامل .

وإذا كان التصدير - من وجهة نظر الاستخدام - معادلاً للتوظيف ، فيجب بذل الجهد ، للحصول على ميزان تجاري مناسب .

وإذا اريد تجنب المحاكات الجمركية ، فيجب انشاء إدارة اقتصادية ، لا على الصعيد الوطني وحده ، بل على الصعيد الدولي .

هذا ، وقد درس مخطط كينس في ( توسيع التبادل بسياسة التوظيف ) في مؤتمر بريتون وودز ولم يقرر سواء .



لقد كان تأثير كينس عظيماً جداً ، في ميدان التحليل النظري ، وفي السياسة الاقتصادية كذلك . نعم ، لا شك ان هناك اتجاهات في الوقت الحاضر لتجاوز نظريته ، لكنها طامسا كانت نافعة في بعض الفرضيات الخاصة . ويجب ان تنشر وتممّ تعميماً اكيداً ، كما يقول بيغو وبيررو .

ولم يكن تأثيره في جميع المؤلفين المعاصرين ، الذين أتوا بعده ، وفي جميع المؤلفات التي جاءت تالية له ، أقلّ عمقا من تأثيره على الاقتصاد العملي ، وبخاصة ، في الدراسات المنسقة مدرسياً ، لتوضيح وسائله وأساليبه في التحليل أمثال : ( دراسات في الاقتصاد الأعظمي ( Macro économie ) أبحاث حول الدخل القومي ، وحول تركيب الاقتصاد ) . ليونتيف ( Leontieff ) وأوكن ( Eucken ) وكولدار وستون وكوبلاند وإيزارد ( Isard ) أو محاولات صياغة نظرية أكثر وضوحاً لفعالية السوق ، وديناميكية الاقتصاد والتطور . هارود وآكرمان وروستو ، وليويس ( Lewis ) .



## الخلاصة

لو أبعدا الدراسات النظرية الصرف ، ووضعناها بمعزلٍ عن هذا التاريخ التخيلي ، الذي وضعناه للفكر الاقتصادي ، لوجدنا المذاهب الاقتصادية ، قريباً جداً بعضها من بعض ، في تكتيكها ، بالرغم من تباين مثاليتها المتباعدة .

لا شك أنا لو نظرنا إليها على صعيد المبادئ ، لوجدنا مفاهيمها متضادة ، وفلسفاتها كثيرة التباين ، تنفرش على مصالح كثيرة التباين ، وقد لاحظ ذلك بيرو فقال : « يريد البعض الاحتفاظ بما عندهم ، ويريد الآخرون الحصول على ما ليس عندهم . يؤمن البعض بقدرة القضاء الطبيعي المتناهي العظمة ، ويؤمن سواهم بقدرة العلم التحررية ، وبالعقل الإنساني . يؤمن بعضهم إيماناً مطلقاً بالعدالة ، ويولع غيرهم بالحرية . يرفع بعضهم شعبهم فوق كل الشعوب ، ويفكر سواهم بالإنسانية العليا أو بمصلحة طبقته . تلك بعض المفارقات ، التي تمكر صفو التناغم . ولو أن هناك عصا سحرية لقادتهم جميعاً في سياق نقمة واحدة » .

فإذا انحدرنا من صفحة المبادئ ، الى صفحة البرامج الإيجابية ، للاحظنا - على الضدّ - بما تقدم - أن جميع الحلول الموضوعية من مختلف المدارس ، يقرب بعضها من بعض ، قريباً عظيماً جداً ، ويوجد اليوم نقطة التقاء

مذهبية ، تحاول مزج التيارات القديمة بالتيارات الجديدة ، والمؤثرات السياسية والاقتصادية والدينية ... هدفها تجاوز الماحكات التقليدية . وقد لوحظ ، أن أكثر الخصومات ، تقوم على اختلاف لفظي ، وكأنها مناقشات بيزنطية ، تحمل في ظاهرها شعارات مختلفة ، وفي أعماقها حقيقة تكاد تكون واحدة .

ويلاحظ كذلك ، ظهور خط واضح جداً ، في تطور المذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يتجه اتجاهاً مستقيماً نحو نوع من إنسانية اقتصادية . والإنسانية في مفهومها العريض ، فلسفة عملية ، تبيل - في أساسها - نحو جمل الانسان ، انساناً حقاً ، يشارك في كل ما يغني الإنسانية ، بالطبيعة والتاريخ ، وهي تتطلب من الانسان ، أن يطور ما في أعماقه . وقواه الخلاقة ، وعقله ، ويسعى لجعل من قوى العالم الفيزيكية ، وسائل لتحقيق حريته .

غير أن هذا المفهوم ، قد ينتهي بنا - على الصعيد الاقتصادي - الى أن نرى في الانسان ، شيئاً آخر غير الفرد ، غير الخلية الاجتماعية البسيطة ، نقابله في ذلك بمفهوم الليبرالية الفردية ، التي لا تهتم إلا بمصلحة الانسان الأثنية وحدها وكأنه منزول عن مجتمعه يهتم بالأشياء المادية وحدها !!

إن مفهوم الإنسانية ، شيء آخر غير هذا ، شيء يأخذ بعين الاعتبار حاجات الانسان العقلية والفكرية والثقافية ، ولا يعزله عن خليفته الطبيعية المربوط بها ، كالأمرة والمهنة والشعب .

وبعروض مفهومنا هذا ، التحكّم المادي ، الذي لا يرى في الانسان ، إلا أنه أداة انتاج ، وان غايته الأخيرة ، هي خدمة المجتمع . انه يقدر ان في الانسان الانساني آمالاً خاصة به ، وحقاً طبيعياً ، لينفتح على ما يحوى كما يشاء .

وان على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي أن يساعده على تحقيق ذلك كله .

يمثل كل هذه الأفكار : لاسير ( J. Lasserre ) وفرنسوا بيرو وبيفردج وموريس آليس وميردال وكالبرايت . في أكثر ما كتبوا وما ألفوا . وكتبهم تعبر عن الاهتمام بحرية الانسان المطلقة العامة كما يعبر عنها أكثر المؤلفين المعاصرين . فالتعاونيات ، والاشتراكية الجديدة ، والمنظمات المهنية ، والتوجيهية والمسيحية الاشتراكية ، والليبرالية الجديدة ، والمنافسة المخططة ... جميعها مظاهر لهذا الاهتمام ، قد تبدو على مستويات متباينة ، لكنها تركز بصورة صريحة ، على ابراز حقوق الفرد الانساني على الصفحة الاقتصادية ، وتؤيدها .

شدّ عن ذلك بعض شرائح ماركس ، فإنهم لا يرتبطون بهذه الفكرة في مؤلفاتهم ، بل لا يشيرون فيها الى اي مظاهر انسانية . ونظريته مختلفة في مثاليته وفي ماديتها ، عن الحقيقة التي تربط بين هذين الاثنین .

# فهرس

## مدخل

- ١ - تاريخ النظريات والمذاهب او النظم الاقتصادية
- ٢ - تاريخ المذاهب وتاريخ الاحداث الاقتصادية
- ٣ - تسلسل الفكر الاقتصادي

## القسم الاول

من الشيوعية الارستوقراطية  
الى الليبرالية الفردية

## ١١ الفصل الاول . - سيطرة الدولة ومبدأ التدخل

- ١ - الفلاسفة القدماء ، مذهب النخبة
- ٢ - علماء القانون الكنسيون في القرون الوسطى ،  
مذهب عدالة التقاعد
- ٣ - مركاتيليو عصر النهضة ، الحماية والتنظيم

## ١٩ الفصل الثاني . - المذهب الحر « الليبرالية »

- ١ - الليبرالية الزراعية ، الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر
- ٢ - حرية الصناعة ، المذهب الاتباعي من اواخر  
القرن الثامن عشر الى اواخر القرن التاسع عشر

## القسم الثاني

من الفردية الليبرالية  
الى شيوعية دون طبقات

٤٠ الفصل الاول . - الوطنية الاقتصادية

١ - مذهب الحماية في المانيا ، فردريك ليست

٢ - الحماية في الولايات المتحدة

٤٥ الفصل الثاني . - مبدأ التدخل

١ - مؤسس المذهب سيمونندي

٢ - الانفتاح والانتشار

٤٩ الفصل الثالث . - الاشتراكية المسيحية

١ - الاشتراكية الكاثوليكية

٢ - الاشتراكية البروتستانتية

٥٤ الفصل الرابع . - الاشتراكية

١ - الاشتراكية المثالية

٢ - الاشتراكية العلمية : الماركسية

٣ - المدرسة الماركسية

٧٤ تلييل . - التاريخية والهامشية

١ - المدرسة التاريخية

٢ - المدرسة الهامشية

## القسم الثالث

نحو انانية اقتصادية

٩٠ الفصل الاول . - مذهب الحماية الجديد والتعاهدية الاتحادية

١ - حَتَق الاقتصادية الوطنية

٢ - تليين الاقتصادية الوطنية

٩٥	الفصل الثاني . - المدارس الاشتراكية
	١ - المدارس الماركسية
	٢ - الاشتراكية المتطورة
١٠٨	الفصل الثالث . - مبدأ التدخل الجديد
	١ - الاقتصاد الموجّه
	٢ - التخطيط
١١٤	الفصل الرابع . - المنظمات المهنية الجديدة
	١ - المبادئ
	٢ - أشكال وصور
١١٨	الفصل الخامس . - الليبرالية الجديدة
	١ - نقد النظم الأخرى
	٢ - الليبرالية البناءة
١٢٢	الفصل السادس . - الرأسمالية الجديدة
	١ - شيخوخة الرأسمالية
	٢ - إلغاء البؤس بضمان العمل والدخل
	٣ - رفع مستوى العيش بالتقدم التقني
	٤ - من سيخلف الرأسمالية ؟
١٤٠	تذييل . - تجديد النظرية الاقتصادية
	١ - تطور النظريات التقليدية
١٥١	الخلاصة

---

SCIENCES

ECONOMIQUES

---

علوم اقتصادية

- الاحصاء / اندريه فيسيرو (١٠٥) .....
- الأخلاق والحياة الاقتصادية / فرنسوا سليه (١٢٦) ...
- الاستثمار الدولي / جيل برتان (١٩٠) .....
- الأسواق المالية في العالم / موريس سلامة (٢٠٧) .....
- الاقتصاد في بلدان المغرب العربي / رنيه غاليسو (١٨٥) .
- التخفيض النقدي / بيارهـ. بروتون وأرمان د. شور (١٤٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) .....
- التسويق / هنري داين (٩٩) .....
- التسويق السياسي / دافيد وكتريك وشرودر (١٩٩) ..
- توظيف الأموال / غايل فاين (١١٠) .....
- التوفير والشمير / بيار ماري برادل (١٠٤) .....
- السوق النقدية / بيار برجيه (٥٤) .....
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧) .....
- السيكلوجيا الصناعية / بيار جارديه (١٤١) .....
- القيمة / بول سيزاري (٨٧) .....
- المحاسبة / جان فوراستيه (١٨٣) .....
- المحاسبة التحليلية / هنري كولمان (١١٢) .....

---

**SCIENCES**  
**POLITIQUES**

---

**علوم سياسية**

- إستطلاع الرأي العام / توتزل وجيرار (١٢٨) .....
- الامبريالية / بريار ودوسينار كلنس (١٥١) .....
- الأنظمة السياسية والادارية في المانيا / بيار اندريه بوا (١٢٠)
- الأنظمة السياسية والادارية في الاتحاد السوفياتي /  
ميشال لوساج (١١٩) .....
- الأنظمة السياسية والادارية في بريطانيا /  
كلود غيو (١٠٨) .....
- الأنظمة السياسية والادارية في فرنسا /  
بيار باكتيت (١١٣) .....
- التاريخ الدبلوماسي / لويس دوللو (١٨٧) .....
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) .....
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) ..
- تقنية الصحافة / فيليب غايار (١٧٢) .....
- الخدمة المدنية في العالم / حسن الحلبي (١٧٩) .....
- الدولة / جان دونديو دوفابر (١٤٢) .....
- السلطة السياسية / جان وليم لايار (٨٢) .....



- سوسيولوجيا السياسة / غاستون بوتول (٦٨) .....
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧) .....
- صراع الطبقات / ريمون آرون (١٥٠) .....
- العلاقات الثقافية الدولية / لويس دوللو (٦٤) .....
- علم السياسة / غاستون بوتول (٦٦) .....
- الفدرالية / اندريه جالون (٣٧) .....
- في الدكتاتورية / موريس دوفرجه (١٥) .....
- اللامركزية السياسية والادارية في العالم /  
د. خالد قباني (١٧٦) .....
- الماركسية بعد ماركس / بيار ومونيك فافر (٧٨) .....
- مبادئ في العلاقات العامة / حسن الحلبي (٣) .....
- مدخل إلى علم السياسة / جان مينو (٢٤) .....
- مصير لبنان في مشاريع / الدكتور محمد المجذوب (٢٩)
- منظمة الأمم المتحدة / شارل شومون (٤٤) .....
- المواطن والدولة / روبريلو (٤٨) .....
- الوظيفة العامة / لوران بلان (١٠٦) .....
- الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي /  
د. محمد المجذوب (١٦٧) .....

## زحني علمًا

- الاحصاء / اندريه فيسيرو (١٠٥) .....
- الأخلاق والحياة الاقتصادية / فرنسوا سلييه (١٢٦) ...
- الاستثمار الدولي / جيل برتان (١٩٠) .....
- الأسواق المالية في العالم / مورييس سلامة (٢٠٧) .....
- الاقتصاد في بلدان المغرب العربي / رنيه غاليسو (١٨٥) .
- التخفيض النقدي / بياره. بروتون وأرمان د. شور (١٤٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) .....
- التسويق / هنري داين (٩٩) .....
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) ..
- توظيف الأموال / غايل فاين (١١٠) .....
- التوفير والتشجيع / بيار ماري برادل (١٠٤) ...
- السوق النقدية / بيار برجيه (٥٤) .....
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧) .....
- السيكلوجيا الصناعية / بيار جارديه (١٤١) .
- القيمة / بول سيزاري (٨٧) .....
- المحاسبة / جان فوراستيه (١٨٣) .....
- المحاسبة التحليلية / هنري كولمان (١١٢) ...

Bibliotheca Alexandrina



0416634